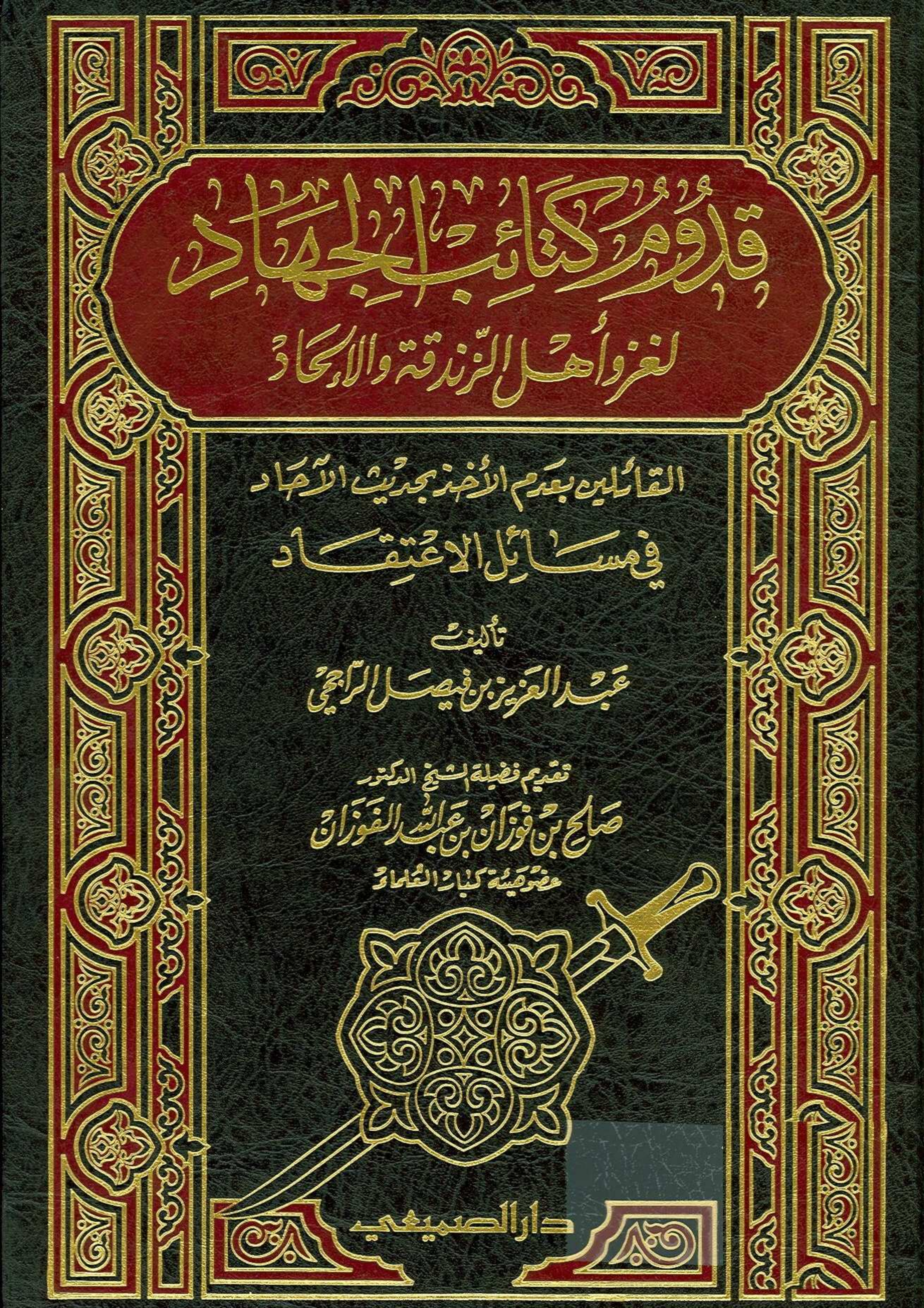
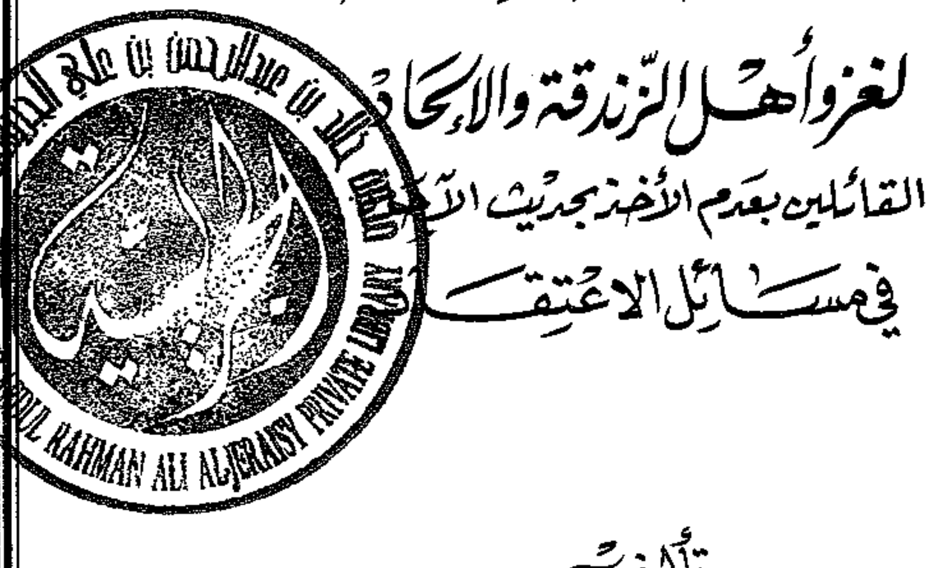

قدوم كتائب الجهاد
لغزو أهل الزندقة والإلحاد
القائلين بعدم الأخذ بحديث الآحاد
في مسائل الاعتقاد
تأليف
عبد العزيز بن فيصل الراجحي
تقديم فضيلة الشيخ الدكتور
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
دار الصميعي

قدوم كتائب الجهاد

لغزو أهل الزندقة والإلحاد

القائلين بعدم الأخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد



تأليف

عبد العزيز بن فيصل الراجحي

تقديم فضيلة الشيخ الدكتور

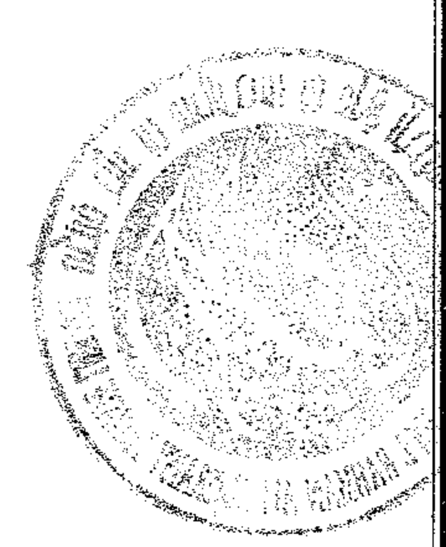
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

دار الصميعي

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩

الرياض - السويدي - شارع السويدي العام

ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢

المملكة العربية السعودية

تقديم فضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

الحمد لله وحده وبعد..

فقد اطلعت على كتاب: (قدوم كتائب الجهاد) للشيخ: عبدالعزيز بن فيصل الرَّاجحي، ردَّ به على الإباضي فيما مَوَّهَ به من عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، **فألفيتُهُ رداً قيّماً، مدعّماً بالأدلة المفحمة**، وما تفوَّهَ به هذا الإباضي، إنّما هو ترديد لما قالته الفرق الضّالة من قبله، وهو قول مرفوض، وباطل مدحوض، مهما ردّد. قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾.

هذا ونسأل الله للمؤلّف عظيم المثوبة، ولهذا الإباضي الهداية والرّجوع للصّواب، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد وآلهِ وصحبه.

كتبه

صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

١٢/ ١٠/ ١٤١٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَعِنْ ويسِّرْ يا كريم

الحمـد لله الذي جعل للسنةِ أنصـاراً بالحجةِ والدليـل ظاهرين، وجعلَ أعـداءَهم أذلةً صـاغـرين، وأرجعَ كيـدَهم إلى الوسـوسـةِ والتـشكيك كالشياطين. أحمـدُهُ حمدَ الشاكرين، وأستغفره اسـتغفارَ المذنبين التائبين، وأصلي على نبيـه خـاتمِ الإنبـياءِ والمرسلـين، صلى الله عليـه وعلى آلهِ وصحبهِ الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإنّ اللهَ جلَّ وعلا، انتـخبَ محمداً ﷺ لنفسهِ ولياً، وبعـثَهُ إلى خلقه نبيـاً، ليدعوَ الخلقَ مِنْ عبـادةِ الأصنامِ إلى عبادتهِ، ومِنَ اتبـاعِ السُّبُلِ إلى لزومِ طاعتهِ. حيثُ كان الخلقُ في جاهليةِ جهـلاء، وعصبيةٍ مُضلّةٍ عمياء، يهيمـون في الفتن حَيارى، ويخوضـون في الأهواءِ سُكارىَ، يترددون في بحارِ الضلالة، ويجـولون في أوديةِ الجهالة، شريفُهم مغـرور، ووضيعهم مقهور. فـبعثَهُ اللهُ إلى خلقهِ رسولاً، وجـعلَهُ إلى جنانهِ دليلاً، فَبلّغ ﷺ عنه رسالاتهِ، وبيّن المرادَ من آياتهِ، وأمرَ بكسر الأصنام، ودَحْضِ الأزلام، حتى أسفـرَ الحقُّ عن محضه، وأبدى الليلُ عن صبـحهِ، وانحطّ بهِ أعلامُ الشقاق، وانهشمتْ به بيضةُ النفاق.

وإنّ في لزوم سنتهِ تمامَ السلامة، وجماعَ الكرامة، لا تُطْفَأُ سرجُها، ولا

تُدْحَضُ حُجَجُـها، مَنْ لزمها عُصِم، ومَنْ خالفـها نَدِم، إذْ هي الحصنُ الحـصين، والركنُ الركين، الذي بانَ فـضلُه، ومَـتُنَ حـبلُه، مَنْ تمسّكَ بهِ سَـاد، ومَنْ رامَ خـلافَهُ باد، فـالمتـعلِّقـون بهِ أهلُ السـعـادةِ في الآجل، والمغبطون بين الأنامِ في العاجل.

فصل

[سبب تأليف الكتاب]

وقد اطلعتُ علـى كتابِ طُبِعَ بُعـمَان عام ١٤١٥هـ، لبـعضِ مَنْ قَلَّتْ ديانتُه، وذهبتْ أمانتُه، وظَهَرَ خبثُه وخيانتُه، وسَمَّى نفسَهُ بسعيد بن مبروك القنوبي، وهو بالتعاسـة أحرى. زعمَ فيهِ أنّ أحاديثَ الآحـادِ لا يؤخذُ بها في الاعتقاد، وأنّ هذا هو مذهبُ الجمهورِ وهو الصوابُ بزعمه، وأنّه قولُ الأئمةِ مالكٍ وأحمدَ وغيرِهما. وطعنَ في أحاديثِ الصحيحين، وفي جمعٍ من الأئمةِ، كـشيخِ الإسلام ابن تيـمية وتلـميذهِ شمـسِ الدين ابنِ القيم، والإمام ابنِ أبي العز الحنفي رحمهم الله.

وسَمَّى هذا التعيسُ كتابَهُ بـ«السيف الحاد. على من أخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتـقاد» فلزمَ لذلك (قدومُ كتائبِ الجهـاد. لغزو أهلِ الزندقةِ والإلحاد. القـائلين بعدمِ الأخـذِ بحديث الآحـاد. في مسـائلِ الاعتـقاد) لِيُعْمِلوا سيوفَهم في رقابهم، ويجعلوهم عبرةً لبقيةِ أذنابهم.

فصل

قال الإباضي في ص١:

(وبعد: فقد اختلف الناس في جواز الاحتجاج بالأحاديث الآحادية، في المسائل الاعتقادية على عدة مذاهب. . .).

وأقول:

قد أجمعَ الصحابةُ رضي الله عنهم والتابعونَ لهم بإحسان، على قبولِ أخبار الآحاد، سواء كان ذلك في الأصول ـ أي المسائل الاعتقادية ـ أم الفروع ولم يخالفْ منهم أحد✿ .

قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمدُ بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الحنبلي رحمه الله رحمة واسعة ـ وقد قسّمَ الأخبارَ إلى متواتر وآحاد فقال بعد ذكر المتواتر ـ:

(وأما القسمُ الثاني من الأخبار، فهو ما لا يرويه إلا الواحدُ العدلُ ونحوه، ولم يتواترْ لفظُه ولا معناه، ولكنْ تلقتهُ الأمةُ بالقبولِ عَمَلاً به، أو تصديقاً له، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه «إنّما الأعمال بالنيات» . . . وأمثال ذلك، فهذا يفيدُ العلمَ اليقينيَّ عند جماهيرِ أمةِ محمد ﷺ من الأولين والآخرين. أما السلفُ فلم يكنْ بينهم في ذلك نزاع، وأما الخلفُ فهذا مذهبُ الفقهاءِ الكبارِ من أصحابِ الأئمةِ الأربعة. . .)[1].

✿ حكى الإجماع الإمام ابن عبدالبر في مقدمة كتابه «التمهيد» وجمع آخر من أهل العلم كما سيأتي.

(١) مختصر «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم (٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

وقال العلامة شمسُ الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي المعروف بابن قيِّم الجوزية رحمه الله:

(فهذا الذي اعتمده نفاهُ العلم عن أخبار رسولِ الله ﷺ*، خرقوا به إجماعَ الصحابةِ المعلومِ بالضرورة، وإجماعَ التابعين، وإجماعَ أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلةَ والجهميةَ والرافضةَ والخوارجَ الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعضُ الأصوليين والفقهاء، وإلاّ فلا يُعْرفُ لهم سلفٌ من الأئمةِ بذلك، بل صرّح الأئمةُ بخلافِ قولهم)[1].

وقال أيضاً رحمه الله:

(فصل. وأمّا المقامُ الثاني: وهو انعقادُ الإجماع المعلومِ المتيقَّنِ على قبولِ هذهِ الأحاديث**، وإثباتِ صفات الربِّ تعالى بها، فهذا ا لا يشكُ فيه من له أقل خبرة بالمنقول، فإنّ الصحابةَ همُ الذين رووا هذه الأحاديث، وتلقاها بعضُهم عن بعضٍ بالقبول، ولم ينكرْها أحدٌ منهم على من رواها، ثم تلقاها عنهم جميعُ التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومَنْ لم يسمعْها منهم، تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابعُ التابعين من التابعين.

هذا أمرٌ يعلمه ضرورةً أهلُ الحديثِ، كما يعلمون عدالةَ الصحابةِ وصدقَهم وأمانتَهم ونقلَهم ذلك عن نبيهم ﷺ...)[2].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٣٣)

* أي أخباره ﷺ المنقولة بالآحاد

** أي أحاديث الآحاد

وقال أبو المعالي الجويني في «البرهان» (١/ ٣٨٩):

(والمسلكُ الثاني: مُستَنَدٌ إلى إجماعِ الصحابةِ وإجماعُهم على العمل بالآحادِ منقولٌ متواتراً . . . فإنْ أنكرَ منكرٌ الاجماعَ، فسيأتي إثباتُه على منكريهِ أولَ كتابِ الإجماع إنْ شاءَ الله تعالى. فهذا هو المعتمَدُ في اثباتِ العلمِ بخبر الواحد) أ.هـ.

وأقول: ونِعْمَ المعتمد هو.

ثم قال (١/ ٣٩٣):

(وكذلك مسلكُ الإجماع، فإنّا نعلمُ قطعاً أنّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ كانوا يعملون في الوقائع بالأخبار التي ترويها الآحادُ في جملةِ الصحابة، ولا نستريب أنّه لو وقعتْ واقعةٌ، واعتاصَ مدرك حكمها، فروى الصديقُ رضي الله عنه فيها خبراً عن الصادقِ المصدوق عليه السلام، لابتدروا العملَ به ومَن ادّعى أنّ جملةَ الأخبار التي استدلَ بها أصحابُ رسولِ الله ﷺ في أحكامِ الوقائع رواها أعداد فهذا باهتَ وعاندَ وخالفَ بالمعلومِ الضروري بخلافه) أ.هـ

وقال أبو الوليد الباجي المالكي في «إحكام الفصول» ص٣٣٤:

(ذهب القاسانيُّ وغيرهُ من القدرية إلى أنّه لا يجوزُ العملُ بخبر الآحاد . . . والذي عليه سلفُ الأمةِ من الصحابة والتابعين والفقهاء، أنّه يجبُ العملُ به. والدليلُ على ذلك إجماعُ الصحابةِ على صحةِ العمل به. . .).

ثم قال ص٣٣٧:

(وعلى ذلك كان التابعون لهم بإحسانٍ رضي الله عنهم. قال الشافعي وغيرُه: وجدنا عليَّ بنَ الحسين يُعَوِّلُ على أخبارِ الآحادِ، وكذلك محمدَ بن علي وجبيرَ بن مطعم، ونافعَ بن جبير، وخارجةَ بن زيد وأبا سلمة بن عبدالرحمن وسليمانَ بن يسار وعطاء بن يسار، وكذلك كانت حالُ طاووس وعطاء ومجاهد.

وكان سعيد بن المسيب يقول: أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ في الصرف فيثبت حديثَهُ.

ولا يجوز أنْ يكون في مسائل الشرعِ مسألةُ إجماعٍ أثبتُ من هذه ولا أبينُ عنِ الخلفِ أو السلف) أ.هـ

كذلك حكى الإجماعَ في مواضع أُخر من كتابه، وحكى الإجماعَ أيضاً غيرُ واحد من العلماء والله أعلم.

فصل

فإذا عُلِمَ اجماعُ الصحابةِ رضي الله عنهم على الأخذِ بأخبار الآحاد، كما حكاهُ مَنْ سبق من أهلِ العلم، فقد حَرُمَتْ مخالفتُهم لقوله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدي ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾.

ولأنّ الأمةَ معصومةٌ عن الاجتماعِ على ضلالة، لقولهِ ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

فإذا كان ذلك كـذلك، فإنْ الأمةَ لا تجتمـعُ إلا على الحق، وقد أجمعَ الصحـابةُ على قبولِ أخـبار الآحـاد، فهذا هو الحق، ومـاذا بعدَ الحقِّ إلا الضلال.

فلا يُعتدُّ بمن خالَفَهم كائناً من كان، فهم أعلمُ الناسِ بعد الرسول ﷺ، وهم أتقي وأخـشى الناسِ لله عز وجل، بتـزكيةِ اللهِ ورسـولهِ ﷺ لهم، وبإجماعِ الأمـةِ على ذلك، فمن ارتضى لنفسهِ سبـيلاً غيرَ سبـيلهم، فقد سَفِهَ نفسَه، وهو ما ارتضى لنفسِه.

فصل

وقال الإباضي ص١ ـ٢:

(وبعد: فقد اختلف الناس في جواز الاحتجاج بالأحاديث الآحادية في المسائل الاعتقادية، على عدة مذاهب أشهرها المذهبان الآتيان:

المذهب الأول:

أنّ الأحاديث الآحادية لا يجـوز الاحتجاج بها في المسائل الاعـتقادية، وذلك لعدم القطع بشبوتها كما سيأتي تحقيقـه بإذن الله تعالى. وهذا هو مذهب جمهور الأمة كما حكاه النووي...) ثم ذكر جماعة آخرين.

وأقول كما قال الشاعر:

فـــأينَ لك [الجــمــــهـــور] والـقـــومُ كلُّهم
علـى غـيـــر مـــا قَـــدْ قُلْـتَ يا فـــاقـــدَ الرُّشْـــدِ

أمنطمسٌ نورُ البصيرةِ منْ أولي
وأنتَ بنورِ اللهِ تهدي وتستهدي
كذبتَ لعمرِ واللهِ فيما زعمتَهُ
وفُهْتَ بِهِ جهلاً وجهراً على عَمْدِ

وقد تقدّمَ حكايةُ إجماعِ الصحابةِ على قَبولِ أخبارِ الآحاد، فلا عبرةَ بمن خالفهم، كما إنّ جمهورَ المتأخرين من العلماء على قبولها والأخذِ بها، وحتى لو كان الجمهورُ على رَدِّها وعدمِ قبولها لم يُعتدَّ بقولهم، والكثرةُ ليست دليلاً على الصواب، قال سبحانه وتعالى: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾. وقال: ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾.

قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين وفقه الله:

(وقد حصلَ الإجماعُ قبل ذلك من الصحابة والتابعين وسلف الأمة على قَبولِ مثل هذه الآحاد والعمل بها، وتركِ الاجتهادِ لأجلِها ممّا يؤكدُ يقينَهم بصحتها وصدورها عمن نُسبتْ إليه.

ولا تُعتبرُ مخالفةُ مَنْ تأخَّر عنهم، أو من ليس من أهلِ صناعتهم، ذلك أنّ الإعتبارَ في كلِّ علمٍ بأهله، لا بمن أعرضَ عنه إلى سواه.

فلا تُعتبرُ مخالفةُ الخوارجِ والمعتزلةِ والشيعةِ ونحوهم، كما لا تُعتبرُ مخالفةُ الأطباءِ والنحاةِ والمتكلمين ونحوهم، ممّن ليس لهم اشتغالٌ بطرقِ الحديثِ ورجالهِ وتتبعِ رواياتهِ ومتابعاتهِ، ونحوَ ذلك مما هو عملُ أهلِ الحديث) أ.هـ.

فصل

ثم قال الإباضي ص٢:

(**المذهب الثاني**: أن أخبار الآحاد يحتج بها في المسائل الإعتقادية، وأنّها تفيد القطع، وهو مذهب طائفة من الظاهرية منهم ابن حزم، وبه قال طائفة من أهل الحديث، وبعض الحنابلة، واختاره ابن خويز منداد من المالكية وزعم أنه الظاهر من مذهب مالك، ونسبه بعضهم إلى الإمام أحمد بن حنبل، وهذا ليس بصحيح عنهما، بل الصحيح عنهما خلافه) أ. هـ.

ثم حاول الإباضيُّ في ص٣ إثباتَ ذلك على الإمامِ مالك رحمه الله بحجج واهية، كأخذ مالك بعملِ أهل المدينة إنْ خالفه حديث ونحو ذلك.

وأقول:لم يكُنِ الإمامُ مالكٌ رحمه الله ليخرِقَ الإجماعَ ويأخذَ بأقوالِ المبتدعةِ والزنادقة، بلْ كان رحمه الله على ما عليهِ السلفُ الصالحُ من قَبولِ أخبارِ الآحاد إذ صحّتُ أسانيدُها.

قال شهاب الدين أبو العباس القرافي المالكي (ت٦٨٤هـ) في شرح التنقيح ص٣٥٦ ـ ٣٥٧:

(الفصلُ الخامس في خبر الواحد:

وهو خبر العدلِ الواحدِ أو العدول المفيدِ للظن، وهو عند مالك رحمة الله عليه وعند أصحابه حجة، وأتفقوا على جوازِ العملِ به في الدنيويّات

والفتوى والشهادات، والخلاف إنما هو في كـونه حجة في حق المجتهدين، فالأكثرون على أنّه حجة لمبادرةِ الصحابةِ رضوان الله عليهم إلى العمل به.

كـون خبـر الجمـاعة إذا أفـاد الظن يسمى خـبر الواحـد هو اصطلاحٌ لالغة، وقد تقدّمَ أولَ الباب أنّ الأخبارَ ثلاثةُ أقسام:

تواتر وآحاد، ولا تواتر ولا آحـاد، وهو خبرُ الواحدِ المنفـردِ إذا احتفّتْ به القرائن حتى أفادَ العلم، وجمهورُ أهلِ العلم على أنّ خبر الواحدِ حجةٌ عند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم) أ.هـ

وقال العلامـة ابن القيم بعد حكاية إجمـاع الصحابة على قبـول أخبار الصحابة رضي الله عنهم:

(فمّمنْ نصَّ على أنْ خبَر الواحدِ يفيدُ العلم:

مالك والشافـعي وأصحابُ أبي حنيـفة وداود بن علي وأصحـابُه كأبي محمـد بن حزم ونصَّ عليه الحسينُ بن علي الكرابيـسي والحارث بن أسد المحاسبي.

قال ابنُ خويز منداد في كتابه «أصول الفقه»

وقد ذكـر خبرَ الـواحدِ الذي لم يروه إلا الواحدُ والإثنـان: «ويقع بهذا الضربِ أيضاً العلمُ الضروري، **نصَّ على ذلك مالك**»)[1].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

فصل

وأما نسبة هذا القولِ للإمام أحمد رحمه الله، فهو باطلٌ أيضاً وكذب، وهذا بيانُه.

قال الإباضي ص٤ ـ٥:

(وأما الإمام أحمد، فقد ثبت عنه ثبوتاً أوضح من الشمس، أنه كان يرى أن أحاديث الآحاد لا تفيد القطع، والأدلة على ذلك كثيرة جداً، اكتفى هنا بذكر اثنين منها:

١ ـ روى أحمد (٢/ ٣٠١) حديث رقم (٧٩٩٢) والبخاري (٦/ ٦١٢) بشرح الفتح ومسلم رقم (٢٩١٧) من طريق أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «يُهْلِكُ أمتي هذا الحيُّ من قريش. قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: لو أنّ الناس اعتزلوهم».

قال عبدالله بن أحمد:

وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضربْ على هذا الحديث فإنّه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ.

فهذا دليل واضح وحجة نيرة، على أنه يرى أن الحديث الآحادي ظني لا يفيد القطع، وإلا لما ضرب عليه، مع العلم بأن الحديث موجود في الصحيحين كما رأيت في تخريجه) أ.هـ كلام الإباضي.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدُها: أنّ ردَّ الإمامِ أحمد رحمه الله أو غيره من الأئمةِ لبعضِ الأحاديث، لا يدلُّ على عدمِ أخذِهم بحديثِ الآحاد، فمالكٌ والشافعي وغيرُهم ردوا بعضَ الأحاديث لسببٍ أو آخر، مع أخذِهم بأحاديثِ الآحاد وهذا معلوم.

الثاني: أنَّ سببَ ضربِ الإمامِ أحمد على هذا الحديث، لا لأنَّه حديثٌ آحادي، بل لمخالفته ـ في نظره رحمه الله ـ أمرَ الرسولِ ﷺ بالسمع والطاعة للولاةِ الظالمين، وهذا التعليل وَرَدَ في المسند قال عبدالله بن الإمام أحمد بعد الحديث السابق (٢/ ٣٠١):

(وقال أبي في مرضه الذي مات فيه:

اضربْ على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ. يعني قوله «اسمعوا وأطيعوا واصبروا» أ.هـ.

ومعلومٌ سببُ حذفِ الإباضي لهذه الزيادة.

الثالث: أقول للإباضي:

إذاكان الإمامُ أحمد رحمه الله ضَعَّفَ هذا الحديث لأنهّ حديث آحادي، لماذا صَحّحتَهُ أنتَ في ص٥، وأنتَ تَزْعُمُ أنّ أخبارَ الآحادِ لا يؤخذُ بها؟!

فصل

ثم قال الإباضي ص٥:

(٢ ـ روى مسلم (٥١١) والأربعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب. . .إلخ».

قال الترمذي في سننه (٢/ ١٦٣):

«قال أحمد: الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاة وفي نفسي من الحمار والمرأة شيء» أ.هـ وانظر الفتح.

فهذا أيضاً يدل دلالة واضحة على أن الإمام أحمد، يرى أن الآحاد لا يفيد القطع، وإلا لو كان يراه يفيد القطع لما توقف فيه، وهذا الحديث كما رأيت موجود في صحيح مسلم) أ.هـ كلام الإباضي.

وجوابه من وجوه:

أحدُها: أنّ هذا الحديث من الأحاديث الواردة في مسائل الفروع وليس من أحاديث الاعتقاد فسقط احتجاجك به، فيلزمك أنّك ترى أنّ الإمامَ أحمد لا يَأْخذُ بحديثِ الآحادِ في الفروع، وهذا ما لا يقولُ به أحد.

الثاني: أَنَّ سببَ توقفِ الإمامِ أحمد في هذا الحديث، ليسَ لأنّه خبرُ آحاد، بل لما ثبتَ في الصحيحين أنّ النبيَّ ﷺ كان يصلي من الليل وعائشة رضي الله عنها معترضة بينه وبين القبلة.

وأما الحمار، فلعله لما روي أنّ النبي ﷺ صلى بأصحابه فمر بين أيديهم حمار فقال لهم النبي ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء».

فصل

ثم قال الإباضي في حاشية صفحة ٥:

(وكذلك ضعّف الإمام أحمد حديث ابن مسعود رضي الله عنه، الذي رواه الإمام مسلم برقم (٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنه تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» أ.هـ.

قال الإمام أحمد كما في شرح النووي على صحيح مسلم (٢/٢٨) وغيره: «هذا الحديث غير محفوظ. قال: وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود» أ.هـ. وقال ابن الصلاح: هذا الحديث أنكره أحمد بن حنبل أ.هـ.

قلت ـ القائل هو الإباضي ـ:

والحديثان صحيحان عندنا، وما خالفهما ـ إن لم يمكن الجمع بينهما وبينه ـ باطل مردود، وليس هذا موضع بيان ذلك والله المستعان) أ.هـ

كلام الإباضي.

وقبلَ الإجابةِ عن هذا، أسوقُ هنا كلامَ النووي في شرح صحيح مسلم كاملاً في هذا الموضع قال النووي:

(قال القاضي عياض رحمه الله: معنى هذا أنّ صالح بن كيسان قال: إنّ هذا الحديث روي عن أبي رافع عن النبي ﷺ من غير ذكر ابن مسعود فيه. وقد ذكره البخاري كذلك في تاريخه مختصراً عن أبي رافع عن النبي ﷺ. وقد قال أبوعلي الجَيَّاني عن أحمد بن حنبل رحمه الله قال: هذا حديثٌ غير محفوظ. قال: وهذا الكلام لا يشبه كلامَ ابن مسعود، وابنُ مسعود يقول: اصبروا حتى تلقوني. هذا كلام القاضي رحمه الله.

قال الشيخ أبوعَمرو:

وهذا الحديثُ قد أنكرَهُ أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله، وقد رَوَى عن الحارث هذا جماعةٌ من الثقات، ولم نجدْ له ذكراً في كتبِ الضعفاء، وفي كتاب ابنِ أبي حاتم عن يحيى بن معين أنّه ثقة.

ثم إنّ الحارث لم ينفردْ، بل تُوْبِعَ عليه على ما أشْعَرَ بهِ كلامُ صالح بن كيسان المذكور، وذكر الإمام الدارقطني رحمه الله في كتاب العلل، أنّ هذا الحديثَ قد روي من وجوهٍ أخرى منها: عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ.

وأما قوله «اصبروا حتى تلقوني»:

فذلك حيثُ يلزمُ من ذلك سَفْكُ الدماء أو إثارةُ الفتن أو نحو ذلك.

وما وردَ في هذا الحديث من الحثِّ على جهادِ المبطلين باليد واللسان، فذلك حيثُ لا يلزم منه إثارةُ فتنة، على أنّ هذا الحديث مسوق فيمن سبق من الأمم وليس في لفظهِ ذكرٌ لهذهِ الأمة. هذا آخر كلام الشيخ أبي عَمرو.

وهو ظاهرٌ كما قال. وقَدْحُ الإمامِ أحمد رحمه الله في هذا بهذا عجبٌ والله أعلم). أ. هـ كلام النووي.

أما الجواب عَمَّ ذكره الإباضي فمن وجوه:

أحدُها: أنّ في نسبةِ هذا الكلام إلى الإمامِ أحمد نظراً، إذْ أنّ الناقلَ لذلك، هو أبوعلي الجيّاني الأندلسي رحمه الله (ولد سنة ٤٢٧) فهو متأخرٌ عن أحمد كثيراً، كما أنّه لم يفارقِ الأندلسَ طولَ حياتهِ، كما ذكر الذهبي في ترجمته في السير (١٩/ ١٤٩).

الثاني: أنّ سَبَبَ تضعيفِ الإمام أحمد لهذه الرواية ـ إنْ صحَّ ذلك عنه ـ هو مخالفتها للمعروف من كلام ابن مسعودٍ رضي الله عنه لا لأنها خبرُ آحاد.

الثالث: إذا كان تضعيفُ الإمام أحمد هذا الحديث لأنّه خبرُ آحاد، فكيف يصحّحه هذا الإباضي وهو خبر آحاد، بل ويجعله كالمتواتر وذلك في قوله (والحديثان صحيحان عندنا، وما خالفهما ـ إن لم يمكن الجمع بينهما وبينه ـ باطل مردود. . .) فيردُّ كلَّ ما خالفَ هذا الخبرَ الآحادي؟! ألأنه جاءَ على هواه؟! فلا حولَ ولا قوة إلا بالله.

والحديث وما قبله صحيحان عندنا والحمد لله.

فالإمام أحمد رحمــه الله رده لأنه يخالف ما هو أصح منه من وجوب السمع والطاعة وتحريم الخروج على الأئمة المسلمين وإن جاروا وإن ظلموا وإن فسقوا ما لم يحصل منهم كفر بواح.

فصل

وقد ثبتَ عــن الإمامِ أحمــد رحمــه الله، الأخذُ بحــديث الآحاد في مسائلِ الاعتقاد، خلافاً لما زعــمه الإباضي، وهذا مشهورٌ عنه رحمه الله، **قال شمس الدين ابن قيم الجوزية رحمه الله:**

(.. وقال أحمد في حديث الرؤية: نعلمُ أنّها حقٌّ، ونقطعُ على العلمِ بها، وكذلك روى المرّوْذي قال: قلت لأبي عبدالله:

ها هنا اثنانِ يقــولان: إنّ الخبرَ يوجبُ عــملاً ولا يوجب علماً، فـعابَهُ وقال: لا أدري ماهذا؟!

وقال القاضي: وظاهر هذا أنّه يسوي بين العلم والعمل.

وقال القاضي في أول المخبر:

خبر الواحد يوجب العلم إذا صحَّ سـندُه، ولم تختلف الروايةُ فيه وتلقيــه الأمة بالقبول، وأصــحابنا يطلقونَ القولَ فـيهِ وأنّه يوجبُ العلم، وإنْ لم تتلقه بالقبول.

قال: والمذهب على ما حكيت لا غير[1]) أ.هـ

وقال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين وفقه الله في كتابه «أخبار الآحاد» ص٥٧:

(الفصل الأول: في أدلة من قال إنّ خبر العدل يفيدُ العلمَ وبيان ما يرد عليها، والجواب عنه.

هذا القولُ هو مذهبُ جمهورِ السلف وأكثر المحدثين والفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، وهو الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله، فقد اشتهر عنه القطعُ بأحاديثِ الرؤية والعلم بمدلولها...) أ.هـ

قلت: ومن نظر في كتب الاعتقاد، وجدَ أنّ الإمامَ أحمد نَصَّ على وجوبِ الإيمان بأمورِ الخبرُ فيها خبرُ آحاد، كالشهادةِ للعشرةِ المبشرين بالجنةِ وغيرها، وهذا مشهور، وعلى ذلك أئمةُ السلف ومن نظر في كتبهم عرف ذلك وجزم به.

فصل

وأمّا الروايةُ الأخرى التي جاءَ فيها أنّ الإمامَ أحمد لا يشهد بالخبر، ويعمل به، فهي روايةٌ شاذةٌ مردودة، مخالفةٌ لما ثبتَ عن الإمامِ أحمد.

قال شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي رحمه الله:

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٣٦٣)

(فصلٌ. وأما روايةُ الأثرم عن أحمد أنّه لا يشهدُ على رسولِ الله ﷺ بالخبر ويعمل به. فهذه روايةٌ انفرد بها الأثرمُ وليست في مسائله ولا في كتاب السنة، وإنما حكاها القاضي أنّه وجدها في كتاب معاني الحديث. والأثرمُ لم يذكر أنّه سمعَ ذلك منه، بل لعله بلغه عنه مِنْ واهم وهم عليه في لفظه، فلم يرو عنه أحدٌ من أصحابه ذلك، بل المرويُّ الصحيحُ عنه، أنه جَزَمَ على الشهادةِ للعشرة بالجنة، والخبر في ذلك خبر واحد..)[1] أ.هـ

فصل

قال الإباضي ص٦:

(المذهب الراجح وأدلته. والمذهب الأول هو المذهب الحق، الذي لا يجوز القول بخلافه، والأدلة عليه بحمد الله كثيرة جداً، أذكر بعضها هنا، وأترك البعض الآخر لمناسبة أخرى) أ.هـ

وأقول:

المذهب الحق كما سبق هو مذهبُ الصحابة جميعاً رضي الله عنهم، وتابعيهم بإحسان ولا يسعُ أحداً مخالفتُه أو القولُ بغيرِه كما تقدم. ومن رضي غير سبيلهم، فهو وما ارتضى لنفسه.

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

وأمّا قولُ الإباضي (والأدلة بحمد الله كثـيرة جداً أذكر بعضها هنا إلخ) فكذبٌ. فكيف تكون الأدلةُ على ما ذهب إليه كثيرة جداً، ولم يذكر منها إلا حديثاً واحداً وبقية أدلته التي ذكرها عقلية؟!.

فصل

قال الإباضي:

(وإليكم بعض هذه الأدلة:

١ ـ أنه لو أفاد خبر الواحد العلم، لوجب تصديق كل خبر نسمعه، لكنا لا نصدق كل خبر نسمعه، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان).

وأقول:

حتّى نحنُ معشر أهلِ السنة، لا نصدقُ كلَّ خبر نسمعه، ولم يكن السلفُ رحمهم الله يصدِّقون كلَّ خبر يسمعونه، بل إذا جاءَهم أحدٌ بخبر نظروا فيه، فإنْ كان عدلاً ثقةً قبلوه، وإلا ردوه. ولهذا اشتهر عندَهم الكلامُ في تعديلِ وتجريح الرواة، وهذا متواتر عنهم، فلو كانوا لا يقبلون أخبارَ الآحاد، فما فائدةُ كلامهم في الرجال إذْ أنّ المتواتر لا يُبْحَثُ فيه عن عدالةِ الرواة! وكيف يقاسُ خبرُ الثقاتِ بأخبار غيرهم؟!

قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية رحمه الله:

(فقياسُ خبر الصديق رضي الله عنه على خبر آحادِ المخبرين، مِنْ أفسدِ

قياسٍ في العـالم، وكذلك الثقات العـدول الذين رووا عنهم، هم أصدقُ الناسِ لهجة، وأشـدُّهم تحرياً للصدق والضبط، حتى لا تُعْـرَفُ في جميع طوائف بني آدم، أصـدقُ لهـجـةً ولا أعظمُ تحـرياً لـلصـدقِ منهم، وإنما المتكلمون أهلُ ظلمٍ وجهل، يقيسونَ خبرَ الصديق والفاروق وأُبي بن كعب رضي الله عنهم بأخبار آحاد الناس، مع ظهـور الفرق المبين بين المخبرين، فمن أظلمُ ممّـنْ سوّى بين خبـر الواحد من الصحـابة، وخبـرِ الواحد من الناس في عدمِ إفادة العلـم، وهذا بمنزلةِ من سَوّى بينهم في العلم والدين والفضل)[1] أ.هـ

وقال أيضاً رحمه الله:

(فكما أنّ العلمَ بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغـيرهم، فضلاً أنْ يتواتر عندهم، فـأهلُ الحديث لشدةِ عنايتهم بسنةِ نبـيهم وضبطهم لأقوالهِ وأفعـالهِ وأحواله، يعلمون من ذلك علماً، لا يشكون فيه مما لا شـعورَ لغيرهم به ألبتة، فخـبرُ أبي بكر وعمر بن الخطاب ومعاذِ بنِ جبل وابنِ مسعود ونحوهم، يفيدُ العلمَ الجازمَ الذي يلتحق عندهم بقـسم الضروريات. وعند الجهمـيةِ والمعتزلةِ وغـيرِهم من أهلِ الكلام، لا يفيـدُ علماً، وكـذلك يعلمونَ بالضـرورةِ، أنّ رسولَ اللهِ ﷺ، أخبرَ أنّ المؤمنينَ يرونَ ربَّهم يومَ القيامـة، وعندَ الجهمية، رسولُ اللهِ ﷺ لم يَقُلْ ذلك.

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)

ويعلمـونَ بالضـرورةِ، أنّ نبيَّهم، أخبـرَ عن خـروجِ قـومٍ من النارِ بالشفاعةِ، وعند المعتزلةِ، والخوارجِ لم يَقُلْ ذلك.

وبالجملةِ، فهم جازمونَ بـأكثرِ الأحاديث الصحيحة، قاطعـونَ بصحتها عنه، وغيرُهم لا علمَ عندَه بذلك.

والمقـصودُ: أنّ هذا القـسمَ من الأخبـار، يُوْجِبُ العلمَ عند جـمهـورِ العقلاء)[1] أ. هـ

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته الثانية لرد أخبار الآحاد فقال ص٦:

(٢ ـ أن الناس قد قسموا الأخبار إلى خمسة أقسام:

١ ـ قسم مقطوع بصحته.

٢ ـ قسم مقطوع بكذبه.

٣ ـ قسم يحتمل الصدق والكذب، واحتمال الكذب أرجح من احتمال الصدق.

٤ ـ قسم يحتمل الصدق والكذب، واحتمال الصدق أرجح من احتمال

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

الكذب.

٥ ـ قسم يحتمل الصدق والكذب على سواء.

وجعلوا من القسم الرابع خبر الواحد العدل، أو الخبر الذي لم يتواتر..).

وأقول:

قد ذكرنا فيما سبق مذهب الصحابة والسلف الصالح في أخبار الآحاد الثقات، وأنهم يقبلونها، وأما من عداهم من المتكلمين فلا عبرة بهم، بل لولا خوفهم من سيوف الموحدين، لصدعوا بالقطع بتكذيبها جملةً وتفصيلا، ولكنهم خافوا فاحتالوا لردِّها بهذه الحيلة.

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته لرد خبر الواحد الثقة فقال ص٦:

(وذلك لاحتمال الذهول والسهو والغفلة والخطأ والنسيان، إلى غير ذلك من الاحتمالات. فإذا تبين ذلك فالقطع بالصدق مع ذلك محال...).

وأقول:

إنّ احتمالَ السهو والغفلةِ والخطأ ونحوه واردٌ على خبر الواحد، ومع قبول السلف رحمهم الله أخبار الآحاد، إلا أنّهم بيّنوا وهمَ مَنْ وهم،

وغلط من غلط، ولا غَـرو في ذلك، فـقـد أفنوا أعـمـارَهم، في حـفظ الحديث وتحصيلهِ، وتتـبعِ رواياتهِ وتعديلِ رواته، فما حكموا بصحـتهِ فهو صحيح، وما ردوه فهو ضعيف.

قال أبـو المظفر منصـور بن محـمد السـمعـاني، رحمـه الله، في كتـابه الانتصار (ت٤٨٩هـ):

(فإنْ قالوا: فقد كَثُرَتْ الآثارُ في أيدي الناس واختلطت عليهم. قلنا:

ما اخـتلطتْ إلا على الجاهلين بها، فـأمّا العلماءُ بهـا فإنَّهم ينتقـدونها انتقادَ الجـهابذةِ الدراهمَ والدنانير، فيـميزون زيوفها، ويأخـذون خيارَها، ولئنْ دَخَلَ في أغـمارِ الرواةِ مَنْ وُسِمَ بـالغلطِ في الأحاديث، فـلا يروجُ على جهابذةِ أصحابِ الحـديثِ وورثةِ العلماء، حتى أنّهم عدوا أغاليطَ مَنْ غَلَطَ في الإسنادِ والمتـون، بل يعدُّونَ على كلٍّ واحدٍ منـهم كم في حديثٍ غَلِطَ، وفي كُلِّ حرفٍ حَرَّفَ، وماذا صحَّف.

فإذا لم تَرُجْ عليهم أغاليطُ الرواةِ في الأسانيد والمتون والحروف، فكيف يروجُ عليهم وضعُ الزنادقـة وتوليدُهم الأحاديثَ التي يرويهـا الناسُ حتى خَفِيَتْ على أهـلها؟! وهو قولُ بعضِ الملاحدة، وما يـقول هذا إلا جاهلٌ ضالٌ مبتدعٌ كذّاب، يريدُ أنْ يهـجِّن بهذهِ الدعوةِ الكاذبةِ صِحَاحَ أحاديثِ النبيِّ ﷺ وآثارَهُ الصادقة، فيغالط جهالَ الناسِ بهذه الدعوى. . .)[1]

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٠).

وقال أبو المظفر أيضاً:

(واعلمْ أنّ الخبرَ وإنْ كان يَحتملُ الصدقَ والكذبَ والظن، فللتجوز فيه مدخل، ولكنْ هذا الذي قلناه، لا ينالهُ أحدٌ إلا بعدَ أنْ يكونَ معظمُ أوقاتهِ وأيامهِ مشتغلاً بالحديث والبحثِ عن سيرةِ النقلةِ والرواة، ليقف على رسوخهم في هذا العلم وكبير معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدةِ حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوه من شدةِ العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحثِ عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمةٍ واحدةٍ يتقوّلُها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقِلَ إليهم، وأدوا كما أدي إليهم، وكانوا في صدق العنايةِ والاهتمام بهذا الشأن، ما يجل عن الوصف، ويقصر دونه الذكر، وإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالَهم، وخَبَرَ صدقَهم، وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه . . . فكما يُرجع في مذاهب الفقهاء ـ الذين صاروا قدوة في هذه الأمة ـ إلى أهل الفقه، ويُرجع في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو، وكذا يُرْجَعُ في معرفةِ ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، إلى أهل الرواية والنقل، لأنهم عنوا بهذا الشأن واشتغلوا بحفظه والفحص عنه ونقله، ولولاهم لا ندرسَ علمُ النبي ﷺ، ولم يقفْ أحدٌ على سنتهِ وطريقته)[1].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٤٠٩).

وإذا كان هذا الإباضي، رَدَّ أخبار الآحاد في الأصول، لاحتمال الخطأ والسهو والنسيان، فليردها في الفروع أيضاً، لاحتمال الخطأ والسهو والنسيان أيضاً، وهل عُصِمَ الرواةُ من الخطأ في الفروع؟! ولكنه لا يستطيع ذلك، لا لأنه يعتقدُ قبولها في الفروع، بل لخوفهِ المسلمين، ومعرفتهِ أنهم لَنْ يقبلوا قوله، فصاغَهُ بصياغة أخرى، ليلبِّسَ على الجهال والسذج، وكما قال العلامة ابن القيم رحمه الله:

وَالنَّاسُ أكثرُهم فأهلُ ظواهرٍ ... تبدو لهم ليسوا بأهلِ مَعَانِ

فهمُ القشورُ وبالقشورِ قِوَامُهم ... واللُّبُّ حَظُّ خُلاصةِ الإنسانِ

ثم إن الأصل في المسلم العدالة إلا من عُلم فسقه فيتثبت في خبره كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾. فدل على أن غير الفاسق يقبل خبره في الأصول والفروع.

فصل

ثم قال الإباضي ص٦:

(فإذا تبين ذلك، فالقطع بالصدق مع ذلك محال، ثم هذا في العدل في علم الله تعالى، ونحن لا نقطع بعدالة واحد، بل يجوز أن يضمر خلاف ما يظهر، ولا يستثنى من ذلك إلا من استثني بقاطع كأنبياء الله ورسله عليهم أفضل الصلاة والسلام). أ.هـ

وأقول:

من أظهرَ لنا الخيرَ والصلاحَ وشُهِدَ بعدالته ولم نعلمْ عنه خلافَ ذلك، رضيناه وقبلناه، أما أن تُرَدَّ روايتُه بالشك والظن فلا، وهذا من أبطل الباطل، قال تعالى: ﴿وما يتّبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغني من الحق شيئاً إن الله عليم بما يفعلون(٣٦)﴾ يونس.

وقال تعالى: ﴿وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً(٢٨)﴾ النجم.

وقول هذا الإباضي «ونحن لا نقطع بعدالة واحد بل يجوز أن يضمر خلاف ما يظهر»، مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فلقوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ وقوله عز وجل: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممّن ترضون من الشهداء﴾ ونحو هذه الآيات. فإذا كنا لا نعرف العدول من غيرهم، كان الله قد كلفنا بما لا

نطيقه ولا نستطيعه تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وقال البخاري في «صحيحه» في كتاب الشهادات (٢٦٤١):

(باب الشهداء العدول. وقول الله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ و﴿ممن ترضون من الشهداء﴾.

حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني حميد بن عبدالرحمن بن عوف أن عبدالله بن عتبة قال:

سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «إنّ أُناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسولِ الله ﷺ، وإنّ الوحيَ قد انقطع، وإنّما نأخذكم الآن بما ظهرَ لنا من أعمالكم، فمنْ أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه وليس إلينا من سريرتهِ شيء، والله يحاسبُ سريرتَه. ومَنْ أظهر لنا سوءاً لم نأمنّه ولم نصدقْه، وإنْ قال إنّ سريرته حسنة») أ.هـ

وقال العلامة شمس الدين ابن القيم رحمه الله بعد أن ذكر جملة من الصحابة:

(ونحن نشهدُ بالله، أنّ هؤلاءِ كانوا إذا أخبروا عن رسول الله ﷺ بخبر جُزِمَ بصدقهم، ونشهدُ بالله أنّهم كانوا إذا أخبروا سواهم من الصحابة والتابعين جُزِمَ بصدقهم.

بل نشهدُ بالله أنّ سالماً ونافعاً وسعيدَ بنَ المسيب وأمثالَهم بهذهِ المنزلة. بل مالكٌ والأوزاعي والليث ونحوهم كذلك.

فلا يقعُ عندنا ولا عند مَنْ عَرَفَ القومَ الاحتمال فيما يقول فيه مالك: سمعت نافعاً يقول، سمعت ابنَ عمر يقول: سمعت النبيَّ ﷺ يقول. ونحنُ قاطعون بخطأ منازعينا في ذلك)[1] أ.هـ

ومازالَ المحدثون من أئمةِ الإسلام، يحكمون بعدالةِ فلان، ويجرحون آخر، بل وصنّفوا في ذلك المصنفاتِ الكثيرةَ المعلومةَ في الرجال. كما عقدوا فصولاً في مصطلح الحديث، بينوا فيها مَنِ العدلُ الذي تُقْبَلُ روايتُه، مِنَ المجروحِ مردودِ الرواية، وشروطَ العدالةِ ونحو ذلك.

وكذلك الفقهاء، مازالوا يعقدون رحمهم الله في كتبهم كتاباً للشهادات، يبينون فيه الشاهدَ العدلَ من غيره، ومَنْ تُقبلُ شهادتهُ ومن ترد. فإذا تقرّرَ هذا، عُلِمَ يقيناً فسادُ قولِ هذا الإباضي والله المستعان، لأنه صرح في كلامه أنه لا يوثق بواحد من الأمة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته الرابعة لرد أخبار الآحاد فقال ص٧:

(٤ ـ أننا نرى العلماء كثيراً ما يحكمون على بعض الأحاديث بالصحة، لتوفر شروط الصحة فيها عندهم، ثم يجدون بعض العلل التي تقدح في صحة ذلك الحديث، فيحكمون عليه بما تقتضيه تلك العلة القادحة، وقد يضعفون بعض الأحاديث لعدم توفر شروط الصحة فيها، ثم يجدون ما يقويها، فيحكمون بصحتها وهكذا.

وهذا يدل دلالة قاطعة، على أن الآحاد لا يفيد القطع، وإلا لوجب على الإنسان أن يقطع اليوم بكذا، ويقطع غدا بضده، ويعتقد اليوم كذا، ويعتقد غداً نقيضه، وهذا لا يخفى فساده على أحد) أ.هـ

وأقول:

هذا كلامٌ باطل، وأهلُ السنة المعتقدون لاعتقاد السلف، لا يضطربون في معتقدهم، ولا تجد بينهم خلافاً، بل لو نظرتَ إلى معتقدِ شرقيهم وغربيهم، وجدتهما متفقين، مع إجماعهم على الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة، إ ذا صحت.

قال أبوالمظفر السمعاني رحمه الله:

(ومما يَدُلُّ أنّ أهلَ الحديثِ على الحق، أنّك لو اطلعتَ على جميع كتبهم المصنفة من أولها إلى آخرها، قديمها وحديثها، وجدتها ـ مع اختلاف بلدانهم، وزمانهم، وتباعدِ ما بينهم في الديار، وسكونِ كُلِّ

واحدٍ منهم قطراً من الأقطار ـ في بابِ الاعتقاد على وتيرةٍ واحدةٍ، ونمطٍ واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون عنها، قلوبُهم في ذلك على قلبٍ واحد، ونقلهم لا ترى فيه اختلافاً، ولا تفرقاً في شيء ما، وإنْ قَلَّ، بل لو جمعتَ جميعَ ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنّه جاء عن قلبٍ واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحقِّ دليلٌ أبينُ من هذا؟! قال الله تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾.

وقال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا﴾..)أ.هـ

وأما أحاديثُ الآحاد، التي لم تتلقها الأمة بالقبول، بل هذا يصحّحها والآخر يضعفها، وكلاهما من أئمة المسلمين المعتقدين لمذهب السلف، فهي خارجة مما ذكرنا، ولا نأخذ بها في العقيدة، لأن ما جاء في القرآن وما جاء في السنة الصحيحة المتواترة والآحادية، فيه كفاية وخير عظيم، ولم يتجاوزهما السلف الصالح.

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته الخامسة فقال ص٧:

(٥ ـ أنه لو أفاد خبر الواحد العلم، لما تعارض خبران، لأن العلمين لا

يتعارضـان، كما لا تتعارض أخبار التواتر، لكنا رأينا التعارض كثيراً في أخبار الآحاد، وذلك يدل على أنها لا تفيد القطع) أ.هـ

وأقول:

هذا فاسد. ولا يوجد خبرانِ صحيحانِ متعارضانِ أبداً، إلا في فهم الإنسان والجمعُ ممكنٌ بينهما.

ونحنُ نقول قولاً كُلِّيّاً، ونُشْهِدُ اللهَ تعالى عليه وملائكتَهُ، أنّه ليس في حديثِ رسولِ الله ﷺ الصحيح، ما يخالفُ القرآن، ولا ما يخالف العقل الصحيح، بل كلامُه ﷺ، بيانٌ للقرآن وتفسيرٌ له وتفصيلٌ لما أجمله. وهو لا يتعارض لأنه من عند الله عز وجل: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾.

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته السادسة فقال ص٧:

(٦ ـ أنه لو أفاد خبر الواحد العلم، لاستوى العدل والفاسق في الإخبار، لاستوائهما في حصول العلم بخبرهما، كما استوى خبر التواتر في كون عدد المخبرين به عدولاً أو فسّاقاً، مسلمين أو كفاراً، إذ لا مطلوب بعد حصول العلم، وإذا حصل بخبر الفاسق، لم يكن بينه وبين العدل فرق من جهة الإخبار، لكن الفاسق والعدل لا يستويان بالإجماع والضرورة، وما ذاك إلا لأنّ المستفاد من خبر الواحد إنما هو الظن، وهو

حاصل من خبر الواحد العدل دون الفاسق) أ.هـ.

وجوابه أن يقال:

إنّ خبرَ الواحد يُقْبلُ إذا كان عدلاً ثقـة، أَمّا إذا كان فاسقاً فلا يُقبلُ إلا بعدَ التثبت، كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبـينوا﴾، فَعُلِمَ منه أنّ خـبرَ العدلِ لا يُتَبَيَّنُ منه، بـل يُقبل. وأمّا الفاسق، فيلزمُ لقبولهِ تبينُ حاله.

ثم يقال لهذا الإباضي الجاهل:

لسنا نحن الذين نسـوي بين أخبـار الثقـات والفساق، بل الـذي يسوي بينهما أنت وأمثالُك، فَعَدَمُ أخذِك بأخبارِ الآحادِ الثقات، يلزمُ منه تسويتك بين أخبارِهم وأخبارِ المجاهيل والفساق. فإذا كانت أخبارُ الثقات تفيدُ الظنّ عندك، فماذا تفيدك أخبارُ الفساق؟!!

إنّ قلت: الكذب. فهذا مردود، فقد يَصْدُقون وهذا الشيطان وهو كافر قد صدق أباهريرة رضي الله عنه وهو كذوب، والله قـد أمرنا بالتثبت في خبر الفاسق وعدم رده مباشرة.

وإنْ قلت: الظن. فقـد وقعتَ فيمـا رميتنا به، وسَوَّيْتَ بين أخـبارهم وأخبار العدول، وهما لا يستويان بالإجماع والضرورة!!

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته السابعة لرد أخبار الآحاد فقال ص٨:

(٧ ـ أنه لو أفاد خبر الواحد العلم، لجاز الحكم بشاهد واحد، ولم يُحْتَجْ معه إلى شاهد ثان ولا يمين عند عدمه على مذهب من أجاز الحكم بشهادة الواحد مع اليمين، ولا إلى زيادة على الواحد في الشهادة بالزنى واللواط، لأن العلم بشهادة الواحد حاصل، وليس بعد حصول العلم مطلوب، لكن الحكم بشهادة الواحد بمجرده لا يجوز بإتفاقهم، وذلك يدل على أنه لا يفيد العلم). أ.هـ

وجوابه من وجوه:

أحدها: الفرق بين الشهادة والإخبار، فالإخبار يُقْبَلُ فيه الواحد. وأما الشهادة فلا بد لها من النصاب، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «تراءى الناسُ الهلال فأخبرتُ النبيَّ ﷺ أني رأيته فصام وأمرَ الناسَ بصيامه» رواه أبوداود والحاكم وابن حبان وصحّحاه.

وعند أحمد وأهل السنن: أنّ أعرابياً رأى الهلال، فجاء إلى النبي ﷺ وأخبره فقال له: «أتشهد أن لا إله إلا الله» قال: نعم. قال: «أتشهد أنّ محمداً رسول الله» قال نعم. قال: «فأذِّنْ في الناس يا بلال أنْ يصوموا غداً». وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان. وأما الشهادة فقد ذكر الله لها نصاباً معيناً.

الثاني: أنّ ما استدلَّ به، هو دليلٌ عليه لا له، وهذا من قلةِ فهمهِ، فإنّ

الحكمَ بشهادةِ الرجلَيْنِ أو حتى الثلاثة والأربعة لا يخرجه عن حكمِ الآحاد.

فإما أنْ يقول: إنّ خبرَ الاثنيْن مقبول، فيكونُ قد أخذَ بخبر الآحاد.

وإمّا أنْ يقولَ مردودٌ لأنّه خبر آحاد، فيكونُ قد أقَرَّ على نفسه بالتناقض لأنّ اللهَ ورسوله قد أمرا بالأخذ به وهو قد ردّه.

الثالث: أنّ تحديدَ العدد في الشهود، هو أمرٌ تعبدي ليس إلينا، فالإثنان العدلان يكفيان في الشهادة على القاتل بالقتل فيقتل.

والثلاثة العدول لا يكفون لإثباتِ الزنى على الزاني حتى يأتوا برابع، ولله الحكمة البالغة.

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته الثامنة فقال ص٨:

(٨ ـ روى البخاري (١/٥٦٦) بشرح الفتح ومسلم رقم (٥٧٣) وجمع من أئمة الحديث، أن ذا اليدين قال لرسول الله ﷺ لما صلى الظهر أو العصر ركعتين:

يا رسول الله، أنسيت. أم قصرت الصلاة؟

فقال له: «لم أنس ولم تقصر» ثم قال للناس: «أكما يقول ذو اليدين»

فقالوا: نعم. فتقدم فصلى ما ترك ثم سجد سجدتين.

فهـذا يدل دلالة واضحة على أن أخبار الآحاد لا تفيد القطع، وإلا لاكتفى ﷺ بخبر ذي اليدين، ولم يحتج إلى سؤال غيره، إذ ليس بعد القطع مطلوب، وهذا ظاهر لا يخفى) أ.هـ.

والجواب من وجوه:

أحدُها: أنّ خبرَ ذي اليدين خبرٌ آحادي، فلم يروه إلا أبوهريرة وعمرانُ بن حصين رضي الله عنهما، فكيف يأخذ به، ويستدلُّ به على هذه المسألة، وهو لا يقبل خبرَ الآحاد.

الثاني: قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٩٢): (واحتجّ مَنْ ردَّ خبرَ الواحد، بتوقفه ﷺ في قبول خبر ذي اليدين، ولا حجةَ فيه، لأنّه عارضَ علمَه، وكلُّ خبر واحد إذا عارضَ العلم لم يقبل..) أ.هـ

الثالث: أنّ النبي ﷺ أستثبتَ في خبر ذي اليدين، لأنّه انفرد دون من صلّى معه بما ذكر مع كثرتهم، فاستبعدَ ﷺ حفظه دونَهم، وجوّز عليه الخطأ، ولا يلزمُ من ذلك ردُّ خبرِ الواحدِ مطلقاً.

الرابع: أنّ النبي ﷺ قَبِلَ أخبارَ الآحاد، ومن ذلك خبر تميم الداري رضي الله عنه وهو في صحيح مسلم.

الخامس: أنّ خبر ذي اليدين من قبيل الشهادة لا من قبيل الاخبار.

فصل

ثم ذكر الإباضي شبهته التاسعة لرد أخبار الآحاد فقال ص٨ ـ ٩:

(٩ ـ ثبت عن جماعة من صحابة رسول الله ﷺ، أنهم قد ردُّوا بعض الأحاديث الآحادية بمجرد معارضتها لبعض الظواهر القرآنية أو لبعض الروايات الأخرى، فلو كانت أخبار الآحاد تفيد القطع لما ردُّوها.

وإليك الأمثلة على ذلك:

[أحاديث آحادية ردَّها الصحابة]

١ ـ رد عمر رضي الله عنه خبر فاطمة بنت قيس عندما روت أن النبي ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى فقال رضي الله عنه: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت» الحديث رواه مسلم وغيره. أ.هـ

والجواب أن يقال:

أولاً: خبرُ ردِّ عمر رضي الله عنه خبر فاطمة بنت قيس خبرٌ آحادي، فكيف يقبله؟!

ثانياً: أنّ ردَّ عمر رضي الله عنه خبرها، ليس لأنّه خبر آحاد، بل لمخالفته ما يَعْلم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فظنّ خطأها أو نسيانها.

ثالثاً: تقدّمَ حكايةُ إجماعِ الصحابة على الأخذ بأخبار الآحاد، ومنهم

عمر رضي الله عنه وعـنهم، فقد أخذَ بأخبـارِ الآحاد، فردُّهُ هذا الخبر لا يجعله راداً لها.

رابعاً: ردّ الحـافظ ابن حجـر على هذه المزاعم في الفـتح (١٣/ ٢٩٢) فليراجع.

فصل

ثم قال الإباضي ص٩:

(٢ ـ ردت السيدة عـائشة رضي الله عنها خبر عـمر رضي الله عنه في حديث تعـذيب الميت ببكاء أهله عليه، وقالت كـما في صحيح البـخاري وغيـره «رحم الله عمر، والله مـا حدث رسول الله ﷺ أن الله ليـعذب المؤمن ببكاء أهله عليـه. وقالت: حسـبكم القرآن ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾، وكذا ردت خبر ابنه عبـدالله في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه وقالت كما في صحيح مسلم وغيره: (يغفر الله لأبي عبدالرحمن، أما إنه لم يكن لـيكذب ولكن نسـي أو أخطأ، إنما مـــر رسـول الـله ﷺ على يهودية يُبكى عليها فـقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها لتـعذب في قبرها) أ.هـ.

وجوابه أن يقال:

أولاً: ردُّ عـائشةَ رضي الله عنهـا هذا الخـبر، لا لأنّه خـبر آحـاد، بل لجزمـها أنّ راويه نسي أو أخطأ، وأهلُ السنة مع قـبولهم لأخـبارِ

الآحاد الثقات إلا أنّهم يردون رواية المخطىء إذا أخطأ، وعائشة رضي الله عنها ظَنَّتْ خطأ عُمر وابنِه رضي الله عنهم، لما روته عن النبي ﷺ، فعليه يكونُ ردُّ عائشةَ رضي الله عنها هذا الخبر لظنها الخطأ إذ أنه خالف ما روته هي عن النبي ﷺ لا لأنه خبر آحاد، لأنه خالف ما هو أقوى منه في نظرها.

الثاني: قبول عائشة رضي الله عنها أخبار الآحاد مشهور ومعروف، ويُرَدُّ على هذا أيضاً ببقية الوجوه السابقة والله أعلم.

فصل

ثم قال الإباضي ص٩ ـ ١٠:

(٣ ـ وردَّت رضي الله عنها خبر أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل» رواهما مسلم واللفظ لأبي هريرة.

فقد روى مسلم عنها أنها قالت عندما ذُكر لها هذا الحديث «إن المرأة لدابة سوء، لقد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ معترضة كاعتراض الجنازة وهو يصلي».

وروى البخاري ومسلم عنها رضوان الله عليها أنها قالت: «قد شبهتمونا بالحمير والكلاب، والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي، وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة.. إلخ») أ.هـ

وجوابه كما سبق:

أنّها لم تـردَّ هذا الخبرَ لأنّه خـبرُ آحـاد، بل لمخالفـتهِ روايتَهـا، لذلك قالت: لقد رأيتُني بين يدي رسولِ الله ﷺ معترضةً كاعتراضِ الجنازة وهو يصلي». ولو كان ردُّها لأنّه خـبرُ آحاد لقالت: كيف أقـبل هذا الخبر وهو خبر آحاد؟!

وقُلْ مثل ذلك فيما أوردَه الإباضي ص١٠ من أنّ عائشة ردت خبر ابن عمر رضي الله عنهم، وفيه أنّ النبي ﷺ اعتمر في رجب.

وعموماً، ما أوردَهُ الإباضي فيما سبق هو حجةٌ عليه لا له، ففي جميع الروايات السابقة لم يَرُدَّ أحدٌ من الصحـابة حديثاً لأنّه آحادي، ولم يصرِّحْ أحدٌ منهم بذلك، بل ردوه لمخالفته ما رووه عن النبي ﷺ ظَنّاً منهم رضي الله عنهم أنّ رواية الآخر منهم خطأ أو وهم. واجماعهم رضي الله عنهم قد انعقد على قبولهم أخبارَ الآحـاد وهذا معلوم مشهور وكلُّهم يقبلُ خبرَ الواحد العدل فالحمد لله رب العالمين.

فصـل

ثم قال الإباضي ص١٠ ـ ١١:

(والروايات بذلك عنهم كثيرة، وإذا كـان ذلك في ذلك العصر الذهبي الزاهر القريب من عـهد النبوة، فهل يمكن أن نحـتج الآن بحديث آحادي على اثبات مـسألة اعـتقادية؟ وبينـنا وبين ذلك العصر أربعـة عشـر قرناً،

هاجت فيها أعاصير الفتن، وماجت فيها تيارات الأحداث، واشتعلت نيران البدع، وعم التعصب، فأخلق الدين بعد جدته، وتكدرت النفوس بعد صفائها. ألسناً الآن أحوج ما نكون إلى اتباع هذا المنهج المستقيم في الاحتراز وأخذ الحيطة، والتمسك بالقواطع من كتاب الله والمتواتر من سنة رسول الله ﷺ، وردّ المتشابه إلى المحكم، والمختلف فيه إلى المتفق عليه؟!

هذا ومن المعلوم أن المطلوب في باب الاعتقاد، عقد القلب على الثابت الذي لا يمكن أن يطرأ عليه في وقت من الأوقات خطأ ولا وهم، وذلك لا يمكن حصوله إلا بنص الكتاب، والمتواتر من سنة رسول الله ﷺ، بشرط أن تكون دلالة كل منهما نصاً صريحاً لا يحتمل التأويل، وما عدا ذلك لا يمكن الاعتماد عليه في باب الاعتقاد) أ.هـ

وأقول: قال الله تعالى:

﴿أفمن كان على بينة من ربه كمن زُيّنَ له سوءُ عمله واتبعوا أهواءهم﴾.

وقال سبحانه: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها كذلك زُيِّنَ للكافرين ما كانوا يعملون(١٢٢)﴾ [الأنعام].

إنّ معتقدَ أهلِ السنةِ والجماعة ـ ولله الحمد ـ معتقدٌ صحيحٌ لا ريبَ فيه، تناقلَهُ الأئمةُ جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، وأخذَهُ كلٌّ خلف عن سلفه، فتراهم يروون عقائدَهم بأسانيدهم الصحيحة، ويروون معها

أحـاديثَ النبيْ ﷺ الشـاهدة بذلك، وأقوالَ الصـحـابة رضي الله عنهم، وأقوالَ التابعين لهم بإحسان وتابعيهم وهكذا.

وإنّك تعجب أشدَّ العجب من هؤلاء المبتـدعة، الذين يزعمون أنّ أخبارَ رسولِ الله ﷺ لا تفيدُهمُ العلمَ في أبوابِ العقائد، ثم تراهم يرجعونَ في ذلك إلى خـيالاتهم الذهنيـة، وافتراضـاتهم العقلـية، وإلى ما تلـقوه عن أسلافهم أهلِ الفلسفة والزندقة.

ثم تعليلُ الإباضي لردِّ أخبارِ الآحاد، بِبُعْـدِ ما بين عصرنا وعصر النبي ﷺ وأنّ بينهما أربعةَ عشرَ قرناً. تعليلٌ فـاسد، وشبهةٌ مردودة، فدينُ الله محفوظٌ ولو طالَ العصر، ومـازالَ اللهُ عز وجل يبعثُ على كل رأس مئة عام من يجـدد لهذه الأمة مـا اندرس من دينها كـما رواه أبوداود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد صـحيح. ثم إنّ أهلَ البدعِ ردوا أخبارَ الآحاد منذُ وقتٍ مـبكرٍ جداً، فـهذا الشافـعي رحمه اللـه، ردَّ عليهم في رسالته المصـرية، وأطال الرد عليهم جداً، ونقض شبـههم شبهةً شـبهة، واستدلَّ بذلك بالكتاب والسنة والإجمـاع، فعلى تقدمِ ذلك العصر، وقربهِ من عصر النبوة، إلا أنّهم ردوا أخبارَ الآحاد، فلا تروجُ هذه الشبهة علينا، وقد قال النبي ﷺ: (فـإنه من يعش منكم فسيرى اخـتلافاً كثيـراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) فأمرنا عند الاختلاف بالتمسك بسنته، وهذا الأباضي يدعونا إلى تركها والأخذ بآراء المبتدعة.

وزعمُ الإباضي أنّه وأصحـابُه، لا يقبلون إلا القطعيات في عـقائدهم.

باطلٌ بل لا يقبلون إلا ما وافق أهواءهم، كـان ذلك قطعياً أم آحادياً[1] أم عقلياً. فها هم يردون أحاديثَ رؤيةِ اللهِ عز وجل في الآخرة وهي متواترةٌ رواها جمع من الصحابة رضي الله عنهم منهم:

١ ـ أبوبكر الصديق.

٢ ـ وعبدالله بن عباس.

٣ ـ وجرير بن عبدالله البجلي.

٤ ـ وأبوهريرة.

٥ ـ وأبوسعيد الخدري.

٦ ـ وصهيب الرومي.

٧ ـ وأبورزين العقيلي.

٨ ـ وأبوموسى الأشعري.

٩ ـ وعبدالله بن مسعود.

١٠ ـ وأنس بن مالك.

١١ ـ وجابر بن عبدالله.

١٢ ـ وعدي بن حاتم الطائي.

---

(١) هذا إذا قلنا بقولهم: إن أخبار الآحاد لا تفيد القطع. أما قولنا فهو ما قررناه فيما سبق، والله أعلم.

١٣ ـ وأبوأمامة الباهلي.

١٤ ـ وعمارة بن رويبة.

١٥ ـ وعمار بن ياسر.

١٦ ـ وعبدالله بن عمر بن الخطاب.

١٧ ـ وعبدالله بن عمرو بن العاص.

١٨ ـ وأُبي بن كعب.

١٩ ـ ولقيط بن عامر.

٢٠ ـ وحذيفة بن اليمان وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

وها هم يقبلونَ أحاديثَ الآحاد إذا كانت موافقةً لهواهم كقوله ﷺ: «سبابُ المسلم فِسوقٌ وقتاله كفر» ويستدلونَ به على تكفير الموحدين وإخراجهم من الملة. وهكذا جميع شأنهم ﴿فمن يهدي من أضل الله وما لهم من ناصرين﴾.

فصل

ثم قال الإباضي ص١١:

(فالعجب كل العجب من أولئك الذين يثبتون بعض القضايا الاعتقادية، التي لها تعلق بأسماء الله وصفاته، أو وعده ووعيده، إلى غير

ذلك مما له تعلق بباب الاعتقاد، ويكفرون من خالفهم في ذلك، ويفسقونه ويضللونه ويبدعونه، ولا دليل لهم على ذلك ولا مستند، إلا مجرد الاعتماد على بعض أحاديث الآحاد، التي يجوزون على رواتها الخطأ والغلط والوهم والذهول والزلل والنسيان، إلى غير ذلك، مما لا يكاد يسلم منه إنسان) أ.هـ

وأقول: نحن لا نكفر إلا من كفره الله ورسوله بارتكابه ناقضاً من نواقض الإسلام المعروفة، وإنما التكفير بغير علم سمتهم هم وأشباههم.

وإذا كُنَّا فسقناهم وضللناهم وبدعناهم، لمخالفتهم أخبارَ الآحادِ - مع أنّهم مخالفون للكتابِ والسنةِ والإجماعِ في كثير من عقائدهم - فهم قد كفَّرونا وبدَّعونا، دون بينة، بل بإخلاصِ عقائدنَا للهِ وتوحيده، واتباعِ ما جاءَ بهِ رسولُه ﷺ، كما قال العلامةُ شمسُ الدين ابنُ قيّمِ الجوزية في «نونيته»

وخصومُنَا قد كفَّرونا بالذي   هو غايةُ التوحيدِ والإيمانِ

ثم قال الإباضي:

(ومن هنا تراهم يتخبطون في عقائدهم تخبط عشواء، فتجدهم اليوم يصوّبون من كانوا بالأمس يفسّقونه، وتراهم في الغد يحكمون بفساد ما اليوم يعتقدونه.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، لا حاجة لذكرها هنا) أ.هـ

ثم قال الإباضي في حاشية ص١١:

(١ ـ ومن العجائب أن أرباب هذه النحلة الخاسرة، من أشد الناس تناقضاً في هذا الباب كغيره من بقية الأبواب، وذلك لقلة علمهم بهذا الفن وغيره، ولأسباب أخرى يعرفونها بأنفسهم، لولا خوف الإطالة، لذكرت بعض الأحاديث التي تناقضوا فيها، ولا سيما التي في العقيدة، ولعلنا نفرد ذلك برسالة خاصة إن شاء الله تعالى، كما أنهم من أشد الناس اختلافاً فيما بينهم في مسائل الاعتقاد. . .).

وجواب هذه الافتراءات أن يقال: هذا من أوضح الكذب على أهل السنة فقد مَرّ على الإسلامِ أربعةَ عشر قرناً، وأهلُ السنةِ أهل الحديث، على معتقدٍ واحد لم يتغير، فما كان يعتقدهُ سلفُهم، تراه عقيدة خلفِهم، وهذا معلوم، أما أهلُ البدع كالخوارج، فهم فرقٌ كثيرةٌ جداً، وما يزيدهم طولُ العهدِ إلا تفرقاً واختلافاً، فالخوارج منذ عصرٍ مبكرٍ انقسموا إلى ثمان عشرة فرقة، وهكذا بقية الفرق، أما أهلُ السنةِ فهم فرقةٌ واحدةٌ وجماعةٌ واحدة.

قال أبو المظفر السمعاني[1]:

(ومّما يدلُ على أنّ أهلَ الحديثِ هم على الحق، أنّك لو طالعتَ جميعَ كتبهم المصنفةِ من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعدِ ما بينهم في الديار، وسكونِ كلٍّ واحدٍ منهم قطراً من الأقطار، وجدتَهم في بيانِ الاعتقادِ على وتيرةٍ واحدة، ونمطٍ واحد، يجرون فيه على طريقةٍ لا يحيدونَ عنها، ولا يميلون فيها، قولهُم

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» للحافظ أبي القاسم التيمي الملقب بقوام السنة (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٧).

في ذلك واحد، ونقلُهم واحد، لا ترى بينهم اختلافاً، ولا تفرقاً في شيءٍ ما وإنْ قل، بل لو جمعتَ جميعَ ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدتَهُ كأنّه جاءَ من قلبٍ واحد، وجرى على لسانٍ واحد، وهل على الحق دليلٌ أبينُ من هذا قال الله تعالى:

﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾.

وقال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾.

وأما إذا نظرت إلى أهلِ الأهواءِ والبدع، رأيتَهم متفرقين مختلفين، أو شيعاً وأحزاباً، لا تكادُ تجد اثنين منهم على طريقةٍ واحدةٍ في الاعتقاد، يبدّعُ بعضُهم بعضاً، بل يرتقون إلى التكفير، يكفِّرُ الابنُ أباه، والرجلُ أخاه، والجارُ جارَه، تراهم أبداً في تنازعٍ وتباغضٍ واختلاف، تنقضي أعمارُهم، ولمّا تتفق كلماتُهم ﴿تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون﴾.

أوَما سمعتَ أنّ المعتزلةَ مع اجتماعهم في هذا اللقب، يكفِّرُ البغداديون منهم البصريين، والبصريون منهم البغداديين، ويكفِّر أصحابُ أبي عليٍّ الجُبَّائي ابنَهُ أبا هاشم، وأصحابُ أبي هاشم يكفِّرون أباه أبا علي.

وكذلك سائرُ رؤوسهم، وأربابُ المقالات منهم إذا تدبرت أقولَهم، رأيتهم متفرقين، يكفّر بعضُهم بعضاً، ويتبرأُ بعضُهم من بعض.

وكذلك الخوارجُ والروافضُ فيما بينهم، وسائر المبتدعة بمثابتهم. وهل

على الباطلِ دليلٌ أظهرُ من هذا، قال الله تعالى:

﴿إن الذين فارقوا* دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله﴾ وكان السببُ في اتفاقِ أهلِ الحديث، أنّهم أخذوا الدين من الكتابِ والسنةِ وطريق النقل، فأورثهم الاتفاقَ والائتلاف.

وأهلُ البدعة أخذوا الدين من المعقولاتِ والآراءِ، فأورثَهم الافتراقَ والاختلاف، فإنّ النقلَ والروايةَ من الثقات والمتقنين قلّما يختلفُ، وإنْ اختلفَ في لفظٍ أو كلمة، فذلك اختلافٌ لا يضرُّ الدين، ولَا يقدحُ فيه.

وأما دلائلُ العقل، فقلّما تَتّفقُ، بل عقلُ كلِّ واحدٍ يُرِي صاحبَهُ غيرَ ما يَرى الآخر، وهذا بيّنٌ والحمد لله) أ.هـ

ثم تعليل الإباضي تناقض أهل السنة ـ بزعمه ـ بقلّةِ معرفتهم بهذا الفن.

فجوابه:

إنْ كان يقصدُ بالفن، علمَ الحديث والرواية، فقد كذب، وما نشر عقائدَ أهلِ السنةِ ودوَّنها إلا المحدثون وهذا معلوم.

وإنْ قصدَ بالفن، علمَ الكلام الذي هو فيه، فصدق، فإنّهم أبعدُ الناس عنه، بل يرون أنّ العلمَ في جهله، وبعدُهم عنه من أسبابِ اتفاقهم في عقائدهم لا اختلافهم، والله المستعان.

---

* على قراءة.

فصـل

ثم قال الإباضي ص ١١ في الحاشية:

(ومن هذه المسائل التي اختلفوا فيها:

١ ـ مسألة استقرار الله سبحانه وتعالى على العرش، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً، حيث قال بذلك بعض أرباب هذه النحلة كالدرامي المجسم وابن تيمية وابن القيم...).

وجوابه أن يقال:

قد دَلّ الكتابُ والسنةُ وإجماعُ السلفِ رحمهم الله، على استواءِ اللهِ جلّ وعلا على عرشه، ولم يخالفْ منهم أحد.

قال الإمام أبوعثمان الصابوني رحمه الله ـ وكان من أئمة السلف (ت٤٤٩هـ)[١]:

(استواء الله على عرشه:

ويعتقد أهلُ الحديثِ ويشهدون، أنّ اللهَ سبحانه وتعالى فوقَ سبعِ سموات على عرشه، كما نطقَ به كتابُهُ في قوله عز وجل في سورة يونس:

﴿إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه﴾

(١) عقيدة السلف الصالح، لأبي عثمان الصابوني ص١٣ ـ ١٥.

وقوله في سورة الرعد: ﴿الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش﴾.

وقوله في سورة الفرقان: ﴿ثم استوى على العرش فاسأل به خبيرا﴾.

وقوله في سورة السجدة: ﴿ثم استوى على العرش﴾

وقوله في سورة طه: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾.

وقوله: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾

وقوله: ﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾

وقوله: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾

وأخبر عن فرعون اللعين أنه قال لهامان:

﴿ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾

وإنما قال ذلك لأنه سَمِعَ موسى عليه السلام يذكرُ أنّ ربَهُ في السماء، ألا ترى إلى قوله ﴿وإني لأظنه كاذبا﴾ يعني في قوله: إنّ في السماء إلهاً.

وعلماءُ الأمة، وأعيانُ الأئمةِ من السلف رحمهم الله، لم يختلفوا في أنّ الله تعالى على عرشه، وعرشُه فوقَ سماواته. ويثبتون له من ذلك ما أثبته الله تعالى، ويؤمنون به، ويصدّقون الرَّب جلّ جلاله في خبره،

ويطلقون ما أطلقه سبحــانه وتعالى من استوائهِ على العرش، ويمرونه على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله، ويقولون:

﴿آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾ كما أخبر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنّهم يقولون ذلك، ورضيه منهم، فأثنى عليهم به) أ.هـ

وقال شيخ الإسلام أبوالعباس أحمد بن تيمية رحمه الله:

(وهذا كتــابُ الــلهِ من أولهِ إلى آخـره، وسنــةُ رســوله ﷺ، وكــلامُ الصحـابةِ والتابعين، وكلامُ سائرِ الأئـمة، مملوءٌ مما هو نصٌّ أو ظاهرٌ، في أنّ اللهَ سبحانه وتعالى فوقَ كــلِّ شيء، وأنّه فوقَ العرشِ فوقَ السموات، مستــوٍ على عرشــه، مثل قـوله تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾. وقوله تعالى: ﴿إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إليّ﴾، وقوله تعالى: ﴿بل رفعه الله إليه﴾، وقوله تعالى: ﴿ذي المعارج تعرج الملائكة والروح إليه﴾ وقوله تعالى: ﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾...[1])أ.هـ

وروى البيهـقي في كتابه «الأسماء والصفـات» ص٤٠٨ بإسنادٍ صحيح عن الأوزاعي قال: (كنا والتابعون متوافرون نقول:

إنّ اللهَ تعـالى ذكـره، فـوقَ عـرشه، ونـؤمن بما جـاءتْ به السنةُ من الصفات)أ.هـ

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية، لغزو المعطلة والجهمية» لابن القيم (٤٥ ـ ٤٦).

ورواه الذهبي في العلو ص١٠٢. وصحّح إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» وجوّد إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٠٠)، وقال الحافظ ابن القيم بعده: (ورواته كلهم أئمة ثقات)

فماذا عليهم إذا أثبتوا لله سبحانه ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الاستواء على العرش وغيره من صفات الكمال مخالفين بذلك أهل البدع والأهواء الذين عارضوا الكتاب والسنة واجماع الأمة بترهاتهم وأباطيلهم كهذا الإباضي المنحرف.

فصل

ثم قال الإباضي ص١٢:

(بل ولم يثبت شيء عن رسول الله ﷺ في العلو الحسي، وما استدلوا به على ذلك، فكذب موضوع، وباطل مخترع مصنوع، وما صح من ذلك فلا دليل فيه على ذلك البتة، وبيان ذلك في «الشهاب الهاوي. المنقض على شرح عقيدة الطحاوي») أ.هـ

وأقول: بل قد ثبت علو الله على خلقه بذاته سبحانه بالكتاب والسنة والإجماع والفطر السليمة، وهذا الإباضي ينكر ذلك كله: ﴿ومن يضلل الله فلا هادي له﴾، وقد سبق فيما قبل، ذكرُ شيءٍ من الآيات الدالة على علو الله جلّ وعلا على خلقه، وأما الأحاديثُ في هذا البابِ فكثيرةٌ

جداً، يصعبُ تقصيهـا، وقد بلغتْ حَدَّ التواتر، كما أنّ الآيات في ذلك كثيرةٌ أيضاً، قال العلامة ابن القيم في «نونيته»:

يـا قـــــومَــنـا والـلـه إنّ لـقــــــولـنَـا
ألـفــــاً تـدلُّ عـلـيـــــه بَـلْ ألـفـــانِ

عــــقـــــلاً ونقـــلاً مَعْ صــــريحِ الفطرةِ الْـ
أولـى وذوقِ حـــــــلاوة الـقـــــــرآنِ

كُـلٌّ يَـدُلُّ بـأَنّـهُ ســــبــــحـــانَـهُ
فـــوقَ الســمــــاء مــبــــاينُ الأكـــوانِ

أتــرونَ أنّــا تــاركـــــــــوا ذا كُــلِّــه
لجـــــعـــــاجعِ الـتــــعـطيـلِ والـهــــذيـانِ

وقَدْ ألّفَ بعضُ الأئمةِ في أدلة العلو مصنفاتٍ خـاصة، كابن قدامة في كتـابه «إثبات صـفة العلو» والذهبي في كـتابه «العلو للعلي الغـفار» وابن القيم في كتـابه «اجتماع الجيوش الإسـلامية» وغيرهم. وأما بقـية الأئمة، فقد اكتـفوا بسرد الآيات والأحاديث والآثار في ذلك، في كتـبهم المصنفةِ في السنةِ وبيانِ الاعتقاد.

قال الإمام البخاري رحمه الله في «كتاب التوحيد» من «صحيحه»:

(بابُ ﴿وكان عرشه على الماء﴾ ﴿وهو رب العرش العظيم﴾

قال أبوالعالية: استوى إلى السماء: ارتفع.

فسواهنّ: خلقهن. وقال مجاهد: استوى: علا على العرش).

ثم ساق بأسانيده عدةَ أحاديث، في إثباتِ علو الله على خلقه، ومنها: حديثُ زينبَ بنتِ جحش رضي الله عنها أنها كانتْ تفخر على أزواجِ النبي ﷺ تقول:

«زوجكنّ أهاليكُن، وزوجني اللهُ تعالى من فوق سبعِ سماوات».

ثم قال البخاري: (بابُ قولِ الله تعالى ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ وقوله جلّ ذكره ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ وقال أبوجمرة عن ابن عباس: «بلغَ أباذر مبعثُ النبي ﷺ فقال لأخيه: «اعلمْ لي علمَ هذا الرجل، الذي يزعمُ أنه يأتيهِ الخبر من السماء».

وقال مجاهد: العملُ الصالحُ يرفع الكلمَ الطيب. يقال: ذي المعارج: الملائكة تعرج إلى الله).

ثم ساق عدة أحاديث منها قال:

حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار، ويجتمعونَ في صلاةِ العصرِ وصلاةِ الفجر. ثم يعرجُ الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلمُ بهم فيقول: كيف تركتم عبادي فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

ثم ساق حديثاً آخر وفيه:

أن رجلاً غائرَ العينين، ناتيءَ الجبين، كثَّ اللحيةِ، مشرقَ الوجنتين، محلوقَ الرأسِ أتى النبي ﷺ فقال: «يامحمد اتق الله». فقال النبي ﷺ:

«فمن يطيعُ اللهَ إذا عصيتُه، فيأمنني على أهلِ الأرض ولا تأمنونيِ» فلما ولّى قال النبي ﷺ: «إنّ من ضئضي هذا قوماً يقرؤن القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلامِ مروقَ السهم من الرمية، يقتلون أهلَ الإسلام، ويدعونَ أهلَ الأوثان، لئن أدركتُهم لأقتلنّهم قتلَ عاد» أ.هـ وفي رواية «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء».

وهذا الرجلُ المذكور في الحديث، هو أولُ الخوارجِ ظهوراً، وإذا كان هذا جاهرَ بالإنكار على رسولِ الله ﷺ بلسان القال، فالمبتدعة قد أنكروا على الرسولِ ﷺ بلسان الحال. قال العلامةُ شمس الدين ابن القيم في «نونيته» ص١٤٠ ـ ١٤٢:

قالَ الخوارجُ للرسولِ اعدلْ فَلَمْ
تَعدلْ وماذي قسْمةُ الديّانِ

وكذلكَ الجهميُّ قالَ نظيرَ ذا
لكنَّهُ قَدْ زادَ في الطُّغْيانِ

قال الصوابُ بأنّهُ استولى فَلِمْ
قُلْتَ اسْتوى وعدلتَ عَنْ تبيانِ؟!

وكذاكَ يَنْزِلُ أمرُهُ سبحانَهُ
لِمَ قُلْتَ يَنْزِلُ صَاحبُ الغفرانِ؟!

ماذا بعدلَ في العبارةِ وَهيَ مُو
هِمَةُ التَحركِ وانتقالِ مكانِ

وكذاكَ قُلْتَ بأنّ ربَّكَ في السَّمَا
أوهمتَ حَيِّزَ خالقِ الأكوانِ

كانَ الصوابُ بأنْ يقالَ بأنّهُ
فَوقَ السّما سلطانُ ذي السلطانِ

وكذاكَ قُلْتَ إليهِ يَعْرجُ والصوا
بُ إلى كرامةِ ربِّنَا المنّانِ

وكذاكَ قُلْتَ بأنّ منهُ يُنَزَّلُ الْـ
ـقُرآنُ تنزيلاً منَ الرحمنِ

كانَ الصوابُ بأنْ يقالَ نزولُهُ
من لوحِهِ أوْ مِنْ مَحَلٍّ ثانِ

وتقولُ «أينَ اللهُ» ذاك الأينُ مُمْـ
ـتنعٌ عليهِ وليسَ في الإمكانِ

لو قُلْتَ «مَنْ» كانَ الصوابُ كما ترى
في القبرِ يسألُ ذلك الملكانِ

وتقولُ اللهمّ أنتَ الشاهدُ الْـ
أعلى تشيرُ بأصبعٍ وبنانِ

نحوَ السماءِ وما إشارتُنا لَهُ
حسيةٌ بَلْ تلكَ في الأذهانِ

لو لمْ تَقُلْ «فوقَ السماءِ» ولم تُشِرْ
بإشارةٍ حِسِّيَةٍ ببنانِ

وسَكَتَّ عَنْ تلك الأحاديث التي
قَدْ صَرَّحَتْ بالفوقِ للدّيانِ
وذكرتَ أنّ اللهَ ليسَ بداخلٍ
فينا ولا هوَ خارجٌ الأكوانِ
كُنّا انتصفنا مِنْ أولي التجسيمِ بَلْ
كانوا لَنَا أسرى عبيدَ هوانِ
لكنْ منحتَهمُ سلاحاً كُلَّمَا
شاءوا لَنَا منهم أشدَّ طِعَانِ
وغدوا بأسهمكَ التي أعطيتَهمْ
يرمونَنَا غَرَضاً بكلِّ مَكانِ
لو كُنْتَ تَعْدلُ في العبارة بَيْنَنَا
ما كانَ يوجدُ بَيْنَنا رَجفَانِ
هَذا لسانُ الحالِ منهم وَهْوَ في
ذاتِ الصدورِ يُغَلُّ بالكتمانِ
يبدو على فلتات أنفسهم وفي
صَفَحَاتِ أوجههم يُرى بِعِيَانِ
سيما إذا قرىءَ الحديثُ عليهمُ
وتلوتَ شاهِدَهُ مِنَ القرآنِ
فهناكَ بينَ النازعات وكوِّرتْ
تلكَ الوجوهُ كثيرةُ الألوانِ

ويكادُ قــــائلُهم يُصَـــرِّحُ لو يَرى
مِنْ قــابلٍ فــتــراهُ ذا كــتــمانِ

يا قـــومُ شَــاهدْنا رؤسَكُمُ على
هَـذا ولم نشــهــدهُ مِنْ إنســانِ

فصل

ثم قال الإباضي ص١٢:

(ونحن نتحدى هؤلاء الحشوية أن يأتوا لنا برواية صحيحة، فيها التصريح بالاستقرار أو الاستواء الحسي، وليستظهروا على ذلك بمن شاءوا ولو بالثقلين جميعاً) أ.هـ

وأقول: قد صرحت الآيات القرآنية بإستواء الله على عرشه والأحاديث الصحيحة، ولكن هذا الإباضي لا يعترف بها ويتحدى من يأتي بدليل يعترف به غيرها. وقد سبقَ إثباتُ استواءِ الله وعلوه على خلقه بالكتاب والسنة وإجماعِ السلفِ الصالح رحمهم الله، بل وإجماعِ المرسلين جميعاً على ذلك، حكاه عنهم عبدالقادر الجيلاني وأبوالوليد المالكي وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذهُ ابنُ القيم رحمهم الله

قال ابن القيم في «نونيته» ص٨٤ ـ ٨٥:

هَذا وخــامسُ عــشــرِها الإجــمــاعُ مِنْ
رُسُــلِ الإلــهِ الــواحــدِ المنّــانِ

فالمرسلونَ جميعُهم مَعْ كتبِهم
قد صَرَّحوا بالفوقِ للرحمانِ

وحَكى لَنَا إجماعَهم شيخُ الورى
والدينِ عبدُ القادر الجيلاني

وأبوالوليدِ المالكيْ أيضاً حَكى
إجماعَهم أعني ابْنَ رشدِ الثاني

وكذا أبوالعباس أيضاً قَدْ حكى
إجماعَهم عَلَمُ الْهدى الحرّاني

وله اطّلاعٌ لم يَكُنْ من قبله
لسواهُ مِنْ متكلِّمٍ ولسانِ

هذا ونقطعُ نحنُ أيضاً أنّهُ
إجماعُهم قطعاً على البرهانِ

ولكن ﴿وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون (١٠١)﴾ يونس.

ولو بُعِثَ النبيُّ ﷺ مرةً أخرى، وقال لهم ذلك، ما أظنه سينفعهم، ولن يؤمنوا إلا أن يشاء الله، فهذا أخوهم عمرو بن عبيد المعتزلي، ذُكر له حديث رواه الأعمش فلم يستسغه عقلُه فقال: لو سمعتُ الأعمشَ يقول هذا لكذبته، ولو سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلتُ: ليس على هذا أخذتَ ميثاقنا. ﴿ومن يضلل الله فما له من هاد﴾ [٣٣/ الرعد].

فصل

ثم قال الإباضي ص١٢:

(هذا وكـمـا أنهم كذبـوا على رسول الـله صلى الله عليـه وآله وسلم وصحابتـه رضوان الله عليهم في هذه المسألة وغيـرها، كذلك كذبوا على الأئمة الأربعـة، حيث نسبوا إليـهم القول بالاستواء الحـسي، وإليك بيان ذلك)

وأقول:

ما نقلنا عن رسول الله ﷺ وصحابتـه في هذه المسألة، منقولٌ بالتواتر، وبأسانيد صحيحة، ولم نكذب عليهم وإنما الكذب من صفة الفرق الضالة أمثالكم كما قال الشاعر:

إذا ســـاءَ فـــعـلُ المرءِ ســـاءتْ ظـنونُـه
وصـــدّقَ مـــا يعـــتـــادُه من تـوهـمِ

ثم قال الإباضي:

(١ ـ الإمام أبوحنيفة:

نسبوا إليه أنه قال:

من قـال لا أعرف ربي في السـماء أم في الأرض فـقد كفـر، لأن الله يقول ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وعرشه فوق سبع سماوات).

ثم ذكر الإباضي أن في اسناده أبا مطيع البلخي وأنه كذاب الخ.

وجوابه:

أنّ هذا ثابتٌ عن أبي حنيفة وأقره أصحابه وأتباع مذهبه ولم ينكروه وهم أعلم بأقواله منك. وقال العلامة ابن القيم في «نونيته» ص٨٨ ـ ٨٩:

وكذلكَ النعمانُ قالَ وبعدَهُ
يعقوبُ والألفاظُ للنعمانِ

مَنْ لَمْ يقرَّ بعرشهِ سبحانَهُ
فوق السماءِ وفوقَ كُلِّ مكانِ

ويقرَّ أنّ اللهَ فوقَ العرشِ لا
يخفى عليهِ هواجِسُ الأذهانِ

فهو الذي لا شكَّ في تكفيرهِ
للهِ دركُّكَ مِنْ إمامِ زمانِ

هذا الذي في الفقهِ الأكبرِ عندَهم
ولَهُ شروحٌ عِدَّةٌ لبيانِ

ورُوي ذلك من عدةِ طرق، غير طريق أبي مطيع، منها ما رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسنادهِ إلى أبي حنيفة أنه قال: «إنّ الله عز وجل في السماءِ دونَ الأرض».

ثم تعقبه البيهقي فقال:

«لقد أصابَ أبوحنيفةَ رحمه الله فيما نفى عن اللهِ عز وجل من الكونِ في الأرض، وأصابَ فيما ذكرَ من تأويلِ الآية، وتبعَ مطلقَ السمعِ بأنّ الله

تعالى في السماء»[1]

وقال الذهبي في «العلو» ص١٣٦:

(وسمعت القاضي الإمامَ تاجَ الدينِ عـبدَالخالق بنَ علوان قال: سمعتُ الإمامَ أبا محـمد عبدَالله بنَ أحمد المقـدسي ـ مؤلفَ المقنع رحم الله ثراه وجعل الجنة مثواه ـ يقول:

«بلغني عن أبي حنيفةَ رحمه الله أنّه قال: مَنْ أنكرَ أنّ اللهَ عز وجل في السماء كفر») أ.هـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد مقالة أبي حنيفة السابقة:

(ففي هذا الكلام المشهـور عن أبي حنيفةَ رحمـه الله عند أصحابه، أنّه كفَّرَ الواقفَ الذي يقول: لا أعرفُ ربي في السماءِ أم في الأرض.

فكيف يكونُ الجـاحـدُ النافـي الذي يقـول: ليسَ في السـمـاء ولا في الأرض، واحـتج على كـفرهِ بقـولهِ تعـالى: ﴿الرحـمن عـلى العـرش استوى﴾...[2]) أ.هـ

وقال العلامـةُ ابن أبي العز الحنفي في شرحه الطـحاوية (٢/ ٣٨٧) بعد ذكره قول أبي حنيفة السابق:

(ولا يلتفتُ إلى مَنْ أنكر ذلك ممن ينتسبُ إلى مذهـبِ أبي حنيفة، فقد

(١) «العلو» للذهبي ص١٣٥.

(٢) «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص٧٤ ـ ٧٥.

انتسبَ إليه طوائفُ معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد يُنْسَبُ إلى مالكٍ والشافعي وأحمدَ مَنْ يخالفهم في بعضِ اعتقاداتهم.

وقصة أبي يوسف في استتابتهِ لبشر المريسي، لما أنكرَ أنْ يكونَ اللهُ فوقَ العرشِ مشهورة، رواها عبدُالرحمن بنُ أبي حاتم وغيرُه) أ.هـ.

ثم قال الإباضي ص١٣:

(وعلى تقدير صحة هذا الكلام، فقد أجاب عنه الإمام ابن عبدالسلام، في حل الرموز، كما نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص٢٧١ قال: «من قال لا أعرف الله تعالى في السماء أم في الأرض كفر» لأن هذا القول، يوهم أن للحق مكاناً، ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مشبه». .) أ.هـ ثم ذكر كلام القاري في وجوب الاعتماد على كلام ابن عبدالسلام.

وجوابه: أن هذا تأويل باطل وتحريف للكلم عن مواضعه، وهؤلاء حرفوا كلام الله وكلام رسوله فقالوا: استوى بمعنى استولى، فكيف لا يحرفون كلام أبي حنيفة. ثم إنّ أباحنيفة رحمه الله قال:

«مَنْ قال لا أعرفُ ربي في السماءِ أم في الأرض فقد كفر، لأنّ الله يقول ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وعرشُهُ فوقَ سبعِ سماوات».

ولم يَقُلْ كما قال ابن عبدالسلام بحذف عجز الكلام، فسقط تأويلهم.

ثم قال الإباضي ص١٣:

(على أن الإمام أباحنيفة، قد صرح بنفي الاستقرار على العرش، كما

في كتابه الوصية، كما في شرح الفقه الأكبر ص٦١ حيث قال:

نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقراره عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش، فلو كان محتاجاً لما قدر على ايجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو صار محتاجاً إلى الجلوس والقرار، فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى، فهو منزه من ذلك علواً كبيراً أ.هـ) أ.هـ

وجوابه: أن نقول استوى على العرش استواءً يليق بجلاله من غير حاجة إليه،ولا يلزم من اثبات الاستواء الاحتياج إليه كما توهّم هذا الضال، وهو الحافظ للعرش وغير العرش، وهل يَظُنُّ عاقل، أنّ قول أهلِ السنةِ بإستواءِ اللهِ على عرشه، يلزمُ منه أنّه سبحانه، محتاجٌ إليه؟! سبحانَك هذا بهتانٌ عظيم. فاللهُ عز وجل، له الملائكة جنود وغير الملائكة، فهل كان محتاجاً إليهم حتى اتخذهم جنوداً؟! وهو القوي العزيز.

ثم إن كلام أبي حنيفة السابق فيه إنكار حاجة الله عز وجل إلى العرش، مع إثبات استوائه عليه، وهذا هو قولنا والحمد لله.

فصل

ثم قال الإباضي ص١٣:

(٢ ـ الإمام مالك بن أنس:

فإنهم يروون عنه، أنه قال:

«الاستـواء معلوم، والكيف مـجهول، والإيمان به واجـب والسؤال عنه بدعة».

والجواب: أن هذا لم يثبت عن مالك من رواية صحيحة ولا حسنة ولا ضعـيفة خـفيفة الضـعف، ومن يدعي خلاف ذلك، فـعليه أن يوضح لنا ذلك. ونحن بحـمد الله على أتم الاسـتعـداد، لنجيب علـيه وندحـضه بالحجة والبرهان، وإنما جاء بلفظ:

«الكيف غير معقول، والاستـواء منه غير مجهول، والايمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»..) أ.هـ

وجوابه أن يقال:

يا لله العـجب! ما الفرقُ بين قـولِ مالكٍ: الاسـتواءُ معـلوم، أو قوله الاستواءُ غير مجهول؟!!

أو قوله: الكيفُ مجهول. أو قوله: الكيف غير معقول؟!

أيصحُّ عـقلُ مَنْ جعلَ بين ذلك فـرقاً؟! وأيضـاً هذا الكلام ليس لمالك وحده بل قاله قبله غير واحد..

ثم قال الإباضي ص١٣ ـ ١٤:

(وهذه قاصمة لظهور المجسمة. قال ابن اللبان في تفسير قول مالك هذا كما في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٨٢):

قوله: كيف غير معقـول. أي كيف من صفات الحوادث، وكل ما كان

من صفات الحوادث، فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيجزم بنفيه عن الله تعالى...) أ.هـ.

وجوابه: أن يقال لهم كل صفة من صفات الله لها كيفية وحقيقية لكنها مجهولة لنا ولا يلزم من اثبات ذلك تشبيهها بصفات المخلوقين، فمثلاً صفةُ الحياة، من صفاتِ المخلوقين ولها كيفية، فهل تثبتونها للخالق عز وجل أو لا؟

إنْ قلتم: نعم. أثبتم له صفةً من صفاتِ المخلوقين وظهر تناقضكم.

وإنْ قلتم: لا، كفرتم بالإجماع.

فاختاروا ما أحببتم لأنفسكم. فلا خيار لكم ثالث.

وعليه، فتأويلُ ابنِ اللبان لكلام مالك باطل.

والتفسير الصحيح لكلام مالك أنّ قولَه (الاستواء معلوم) أي معلومٌ من لغةِ العرب وهو العلو والاستقرار. وقوله: (والكيف مجهول) أي كيفية وكنه استواءِ اللهِ عز وجل غيرُ معلومةٍ لدينا. وقولُه (الإيمان به واجب) أي بأنّ اللهَ مستوٍ على عرشه، إذْ أنّ ذلك ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ والاجماع. **وقوله:** (والسؤال عنه بدعة) أي من سأل عن كيفية الاستواء فهو مبتدعٌ إذِ السلفُ تلقوا هذه الصفات وأمروها على ظاهرها، ولم يسألوا عن كيفيتها.

فصل

قال الإباضي ص١٤:

(٣ ـ الإمام الشافعي.

٤ ـ الإمام أحمد.

وسيأتي في آخر هذه الرسالة، أن ذلك موضوع عليهما فانظره. هذا وقد رويت هذه العقيدة، عقيدة التجسيم، عن جماعة من أئمة السنة، رواها ابن بطة المجسم الضال، وهو كذاب وضاع كما سيأتي إن شاء الله) أ.هـ

وجوابه:

أنّ اعتقادَ أئمةِ السلف، ومنهم مالك والشافعي وأحمدَ وسفيانَ وعبدِالله بنِ المبارك وغيرِهم من أئمةِ الدينِ والسنة رحمهم الله، رواه جمعٌ من الحفاظِ غيرِ الإمامِ ابنِ بطة رحمه الله، فرواه:

١ ـ الإمامُ أحمدُ بن حنبل في كتابه «السنة».

٢ ـ والإمامُ أبوداود السجستاني.

٣ ـ والإمامُ عبدُ الله بنُ الإمام أحمد بن حنبل.

٤ ـ والإمام أبوبكر الأثرم.

٥ ـ والإمامُ أبوعلي حنبلُ بنُ إسحاقَ بنِ حنبل الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه.

٦ ـ والإمام الخلال.

٧ ـ والإمام أبوالشيخ محمدُ بنُ حَيَّان الأصبهاني.

٨ ـ والإمام أبوبكر عبدُالله بنُ أبي داود سليمان السجستاني.

٩ ـ والإمام أبوبكر بن أبي عاصم.

١٠ ـ والإمام أبوحفص بن شاهين.

١١ ـ والإمام أبوالقاسم الطبراني الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة.

كلُّهم رواه وجعله في كتاب سمّاه كتاب «السنة».

ومنهم أيضاً:

١٢ ـ الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل».

١٣ ـ والإمام محمدُ بنُ الحسين الآجري في كتابه «الشريعة».

١٤ ـ والإمام اللالكائي في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهل السنة والجماعة».

١٥ ـ والإمام محمد بن جرير الطبري في «معتقده» المطبوع وفي «تفسيره».

١٦ ـ والإمام أبوإسماعيل الهروي في كتابه «ذمّ الكلام وأهله» وكتابه «الفاروق» وغيره.

١٧ ـ والإمام أبوعثمانَ الصابوني في كتابه «عقيدة السلف الصالح».

١٨ ـ والإمام الإسماعيلي في كتابه «اعتقاد أهل السنة».

١٩ ـ والإمام أبوالقاسم التيمي الملقب بقوّام السنة في كتابه «الحجة في بيان المحجة».

٢٠ ـ وقبلهم: الإمامُ عثمانُ بن سعيد الدارمي في «ردهِ على بشرِ المريسي» وفي «ردّه على الجهمية».

٢١ ـ والإمامُ عبدُالرحمن بنُ أبي حاتم في «رده على الجهمية» وفي «تفسيره» الكبير.

٢٢ ـ ٢٤ ـ والإمام البخاريُّ في «صحيحهِ» في «كتاب التوحيد» وغيره وفي كتابه «خلق أفعال العباد»، والإمام الترمذيُّ في مواضع من سننه وأبوداود السجستاني أيضاً في مواضع من سننه وفي كتاب «الرد على الجهمية» من «سننه».

٢٥ ـ والإمام الدراقطني في كتابه «كتاب الصفات» وغيره.

ومنهم:

٢٦ ـ الإمام عبدالغني المقدسي في كتابيْه «عقيدة الشافعي» و«عقيدته هو».

٢٧ ـ والذهبيُّ في كتابِه «العلو للعلي الغفار».

وقبلهما:

٢٨ ـ الإمام أبونصر عبيدُالله بن سعد الوائلي البكري السجستاني (ت٤٤٤هـ) في كتابه «الإبانة الكبرى» ومما قال فيها:

(وأئمتُنا: كسفيان ومالكٍ والحمادين وابن عيينة والفضيل وابن المبارك

وأحمد بن حنبل وإسحاق، متفقونَ على أنَّ اللهَ سبحانه فوقَ العرش وعلمُـه بكلِّ مكان، وأنّـه ينزلُ إلى السـمـاء الدنيـا، وأنهّ يغـضبُ ويرضى ويتكلمُ بما شاء) أ.هـ السير للذهبي (١٧/ ٦٥٦).

ومنهم كذلك:

٢٩ ـ الإمامُ عبـدُ بنُ حميـد في «تفسيره» عند آياتِ العلو والصـفات، وكذا بقية أئمة السلف الذين صنفوا في «التفسير» وغيرهم كثير.

قال العلامة شمس الدين بن القيم في «نونيته»:

وانظـرْ إلى «تـفـسـيـر عـبـد» مـا الذي
فـيـه مـنَ الآثـارِ فـي ذا الـشّـانِ
وانظـرْ إلى تـفـسـيـر ذاك الـفـاضل الـثّـ
ـبت الـرّضـا المتـضـلعِ الربـانـي
ذاكَ الإمـامُ[1] ابنُ الإمـامِ وشـيـخُـهُ
وأبـوه سـفـيـانُ فـرازيّـانِ
وانظـرْ إلى الـنسـائـيّ في «تـفـسـيـره»
هُـوَ عنـدنَا سـفْـر جـليلُ مـعـاني
واقـرأْ كـتـابَ «العـرش» للعـبـسي[2] وَهْـ
ـوَ مـحـمـدُ الْمـولـودُ مِنْ عـثـمـانِ

---

(١) هو الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، صنف تفسيراً كبيراً، عظيم القدر، يسوق فيه أقوال المفسرين بسنده (ت٣٢٧هـ) وكان مولده سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ).

(٢) هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (ت٢٩٧) رحمه الله، وكتابه العرش يسوق فيه الآثار التي جاءت في العرش بأسانيده.

واقـــرأ «لمسند» عَـــمِّـــه[1] و«مـــصنف»
أتراهُمـــا نجـــمـــيْنِ أَوْ شَـــمـــســـانِ

واقـــرأ «كـــتـــابَ الاســـتـــقـــامـــة» لـلرضـــا
ذاك ابـنُ اصـــــرمَ[2] حـــــافـظٌ ربـانـي

واقـــرأ كـــتـــابَ الحـــافـظ الثـــقـــة الرضـــا
في «الـسنـة» العُـليـــا فـــتى الـشـــيـــبـــاني

ذاك ابنُ أحـــمـــدَ أوحـــدُ الحـــفـــاظ قـــدْ
شَـــهـــدتْ له الحُـــفَّـــاظُ بـالإتقـــانِ

واقـــرأ كـــتـــابَ الأثـرمِ العـــدلِ الرضـــا
فـي «الـسـنـة» الأولـى إمـــــام زمـــــانِ

وكـــــذا الإمـــــام[3] ابـنُ الإمـــــام المرتضى
حـــقـــاً أبي داودَ ذي الـعـــــرفـــانِ

تـصنيـــفُـــه نـظمـــاً ونـثـــراً واضـحٌ
فـي «السنة» المثلى هُـمَـــا نجـــمـــانِ

واقـــــرأ «كـــتـــابَ السنـةً الأولـى التـي
أبـداهُ مُـــضْـطَـلـِعٌ مـنَ الإيمـانِ

---

(١) عبدالله بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) مصنف «المسند» و«المصنف في الآثار والسنن».

(٢) هو الحافظ خشيش بن أصرم أبوعاصم النسائي، وكتابه «الاستقامة» في السنة والرد على أهل الأهواء والبدع، روى له أبوداود والنسائي في «سننيهما» ت(٢٥٣هـ) رحمه الله.

(٣) هو الإمام أبوبكر عبدالله بن الإمام أبي داود سليمـان بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ) له نظم في السنة، كما له كتب أخرى في السنة.

ذاكَ النبيلُ[1] ابنُ النبيلِ كتابُهُ
أيضاً نبيلٌ واضحُ البرهانِ

وانظرْ إلى ما قاله علمُ الهدى
عثمانُ ذاك الدراميْ الرباني

في «نقضه» و«الردِّ» يا لهما كتا
با سنة وهما لنا عَلَمَانِ

هَدَمَتْ قواعدَ فرقةٍ جهمية
خَرّتْ سقوفهمُ على الحيطانِ

وانظرْ إلى ما في «صحيحِ محمد»
ذاكَ البخاريُّ العظيمُ الشانِ

من رده ما قاله الجهميُّ بالنّـ
ـقلِ الصحيحِ الواضحِ البرهانِ

وانظرْ إلى تلكَ التراجمِ ما الذي
في ضمنها إنْ كنتَ ذا عرفانِ

وانظرْ إلى ما قالَهُ الطبريُّ في «الشّـ
ـرحِ»[2] الذي هو عندكم سفرانِ

أعني الفقيهَ الشافعيَّ اللالكا
ئيَّ المسددَ ناصرَ الإيمانِ

---

(١) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (٢٨٧هـ) مصنف السنة.

(٢) يعني كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ الإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي الشافعي (ت٤١٨هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

وانظرْ إلى مـا قـالـه علمُ الـهـدى التّـ

ـيـمـيُّ(١) فـي «ايضـاحـهِ» وبيـانِ

ذاك الذي هـو صـاحبُ الـتـرغـيـب والـتّـ

ـرهـيـبِ ممـدوحٌ بـكـلِّ لـسـانِ

وانـظـر إلى مـا قـالـه فـي «الـسـنة» الْـ

ـكـبـرى سلـيـمـانٌ هـو الطـبـراني

وانـظرْ إلـى مـا قـالـه شـيـخُ الهـدى

يُـدعـى بـطـلـمـنـكـيـهـم(٢) ذو شـانِ

وانظـر إلى مـا قـاله الـطـبـريُّ(٣) في «التـ

ـفـسـيـرِ» و«الـتـهـذيـبِ» قـول مـعـانِ

وانـظرْ إلـى مـا قـالـه البـغـويُّ(٤) في

«تفـسـيـره» و«الشـرحِ» بـالإحـسـانِ

وكـذاكَ «سنة» الأصـبـهـاني أبـي الشـ

ـيخِ الرضـا المسـتـلِ من حـيّـانِ

---

(١) يعني الإمام الحافظ أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة، المتوفى سنة (٥٣٥هـ).

(٢) يعني الإمام الحافظ أبا عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي الأندلسي، له تصانيف كثيرة في السنة والرد على أهل الأهواء والبدع، وكان شديد الانكار على المبتدعة وابتلي بسبب ذلك. توفي رحمه الله سنة (٤٢٩هـ).

(٣) يعني الإمام محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) صاحب التفسير الكبير المعروف.

(٤) يعني الإمام محيي السنة أبا محمد الحسين بن مسعود البغوي مصنف التفسير المسمى «معالم التنزيل» ومصنف «السنة» توفي رحمه الله سنة (٥١٦هـ).

وانظرْ إلى السُّنَنِ التي قد صنّفَ الْـ
ـعلماءُ بالآثارِ والقرآنِ
زادتْ على المئتين منها مُفْردٌ
أو في من الخمسينِ في الحسبانِ
منها لأحمدَ عدةٌ موجودةٌ
فينا رسائلُهُ إلى الإخوانِ
واللاءِ في ضمنِ التصانيف التي
شُهرتْ ولم تحتجْ إلى حُسْبانِ
فكثيرةٌ جداً فمن يكُ راغباً
فيها يجدْ فيها هدىَ الحيرانِ
أصحابُها هُمْ حافظ الإسلامِ لا
أصحابُ جهمٍ حافظو الكفرانِ
وهمْ النجومُ لكلِّ عبدٍ سائرٍ
يبغي الإلهَ وجنةَ الحيوانِ
وسواهمُ واللهِ قُطّاعُ الطريْـ
ـقِ أئمةٌ تدعو إلى النّيرانِ
ما في الذين حَكيتُ عنهم آنفاً
مِنْ حنبليٍّ واحدٍ بضمانِ
بل كلُّهم واللهِ شيعةُ أحمدٍ
فأصولُهُ وأصولُهمْ سيّانِ

وبـذاك في كُـــــتْبٍ لـهم قـــــد صـــرّحــــوا
وأخًـــو العـــمـــايـةِ مـــا لَـهُ عـــينانِ

فما رواهُ هؤلاءِ الأئمةُ هو اعتقادُنا، وهو اعتقادُ السلفِ الصالح قاطبة، ونحن جازمونَ بذلك، وهو متواترٌ عندنا ولله الحمد[1]، ولم ينفردْ بروايتهِ الإمامُ ابنُ بطة رحمه الله، وإنّما روى ما رووه، واعتقد ما اعتقدوه. فهذا اعتقادنا. ولكنْ ممن أخذ هذا الإباضي اعتقادَه؟ وعمّن أخذه؟ إلا عن جهم بن صفوان عن الجعد بن درهم عن طالوت عن لبـيد بن الأعصم اليهودي لعنهم الله، فهم تلاميذ اليهود.

أما ابنُ بطة، فهو إمامٌ من أئمةِ السنةِ ثقة ذو تقى وورع.

قال الخطيب:

حدّثني أبو حامد الدلوي قال:

(لما رجعَ ابنُ بطة من الرحلة، لازمَ بيـتَهُ أربعينَ سنة، لم يُـرَ في سوقٍ ولا رؤي مفطراً إلا في عيد، وكان أمّاراً بالمعروف، لم يبلغْهُ خبرُ منكرٍ إلا غيّره).

وقال أبو محمد الجوهري:

سمعت أخي الحسين يقول:

(رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، فـقلت: يا رسـولَ الله قـد اخـتلفتْ عليَّ المذاهب. فقال: عليك بابن بطة.

(١) ولو كان منقولاً إلينا، بنقل الآحاد الثقات، لأخذنا به فكيف وقد جاء متواتراً؟!

فأصبحتُ ولبستُ ثيابي، ثم صعدتُ إلى عُكبرا، فدخلتُ وابنُ بطة في المسجد، فلما رآني قال:

صدقَ رسولُ اللهِ ﷺ. صدق رسول الله ﷺ).

قال الذهبي في «العلو» ص٢٣٤:

(وكان ابن بطة من كبار الأئمة، ذا زهد وفقه، وسنة واتباع وتكلموا في اتقانه، وهو صدوق في نفسه، سمع من البغوي وطبقته، وتوفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة) أ . هـ.

فصل

قال الإباضي ص١٤:

(على أن إسناد هذه الرواية منقطع، وبذلك تبطل نسبة هذه العقيدة اليهودية الفرعونية، إلى سلف الأمة وغيرهم من العلماء، والله المستعان) أ. هـ

والجواب:

أنّ معتقدَ السلفِ، قد نُقل إلينا نقلاً متواتراً، وقد مَرّ فيما سبق ذكرُ بعضِ من رواه، وأنّ من اعتقادِهم أنّ الله عز وجل، على عرشه، فوقَ سماواته، بائنٌ من خلقه.

أمّا زعمُ هذا الإباضي أنّ فرعون مذهبُه العلو فباطل، بل مذهبه إنكارُ العلو، قال سبحانه حاكياً قول فرعون:

﴿يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً﴾

فقال فرعون ﴿وإني لأظنه كاذبا﴾ أي أظنُّ أنّ موسى كاذبٌ فيما قاله إنّ اللهَ في السماء، فمنكروا العلو هم أولى الناسِ بفرعون، وهم تلاميذ اليهود في الحقيقة.

قال العلامة شمس الدين ابن القيم في نونيته ص١٢١ ـ ١٢٢:

وَمِنَ الْعجائب قولُهم: فرعونُ مَذْ
هَبُهُ العلوُّ وذاكَ في القرآنِ

ولذاكَ قَدْ طلبَ الصعودَ إليه بالصّر
ـرحِ الذي قَدْ رامَ مِنْ هامانِ

هذا رأيناهُ بِكُتْبهمُ ومَنْ
أفواهِهم سَمْعاً إلى الآذانِ

فاسمعْ إذاً مَنْ ذا الذي أولى بفرْ
عونِ المعطّلِ جاحدِ الرحمانِ

وانظرْ إلى مَنْ قال موسى كاذبٌ
حينَ ادّعى فوقيةَ الرحمانِ

فمنَ المصائبِ أنّ فرعونيّكم
أضحى يكفِّرُ صَاحبَ الإيمانِ

ويقولُ ذاك مُبَدِّلٌ للدينِ سَا
عٍ بالفسادِ وذَا مِنَ البهتانِ

إنّ المورِّثَ ذا لهم فرعونُ حيْـ
ـنَ رَمَى به المولودَ مِنْ عمرانِ
فهو الإمامُ لهم وما فيهم بمتْـ
ـبوعٍ يقودهمُ إلى النيرانِ
هو أنكرَ الوصفينَ وصفَ الفوق والتّـ
ـكليمِ إنكاراً على البهتانِ
إذْ قصدُهُ إنكارُ ذاتِ الربِّ فالتّـ
ـعطيلُ مرقاةٌ لذا النكرانِ
وسواهُ جاءَ بسلمٍ وبآلةٍ
وأتى بقانونٍ على بنيانِ

فصل

قال الإباضي ص١٤ ـ ١٥ في سياقه نقل تناقض أهل السنة ـ بزعمه ـ في اعتقادهم:

(٣ ـ القول بفناء النار:

حيث قال ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية بذلك، وخالفهما بقية أرباب هذه النحلة، وإن كانوا لم يفسقوهما، بل قالوا بأنهما مأجوران على اجتهادهما، وهذا من العجائب الغرائب، كيف يقولون بعذرهما في

هذه المسألة، مع أن المسألة من المسائل القطعية، باتفاق الأمة قاطبة؟

وذلك لأنّ أدلتـها قـاطعة لا تحـتمل الجـدل، وإليك بعض هذه الأدلة) أ. هـ ثم ساق سبعة وعشرين دليـلاً من القرآن على ذلك في صفحة كاملة وبعض صفحة، مع أنه حريص كعادته على عدم الاطالة، لذا لم يذكر لنا حديثاً واحداً تناقض اعتقادُنا فيه، وهنا يذكر سبعةً وعشرين دليلاً:

والجواب من وجوه:

أحدُها: أنّ ما نسبه هذا الضـال لشيخِ الإسلام باطلٌ وكذبٌ وزور، بل شيخُ الإسلام يقولُ بخلافه.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٠٧) بعد أن سئل عن صحـة حديث أنس رضي الله عنه مرفـوعاً «سبـعة لا تموت ولا تفنى ولا تذوق الفناء: النارُ وساكنُها واللوحُ والقلمُ والكرسيُّ والعرش»:

(هذا الخبـرُ بهذا اللفظ، ليسَ من كلامِ النبي ﷺ، وإنّمـا هو من كلامِ بعض العلمـاء، وقـد اتفـق سلفُ الأمـة وأئمـتُـهـا، وسـائر أهل السنة والجمـاعة، على أنّ من المخلوقات مـا لا يعدم ولا يفنى بالكليـة، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك. ولم يقل بفناءِ جـميعِ المخلوقات إلا طائفةٌ من أهل الكلام المبـتـدعين، كالجـهم بن صـفوان، ومن وافـقـه من المعتـزلة ونحوهم. وهذا قولٌ باطل، يخالف كـتابَ الله وسنةَ رسولهِ ﷺ وإجماعَ سلفِ الأمةِ وأئمتها) أ. هـ.

وقال شـيخ الإسلام رحمـه الله أيضاً في «درء تعـارض العقل والنقل»

:(٣٥٨/٢)

(وقال أهل الإسلام جـميعاً، ليس للجنة والنار آخـر، وإنهما لا تزالان باقيـتين، وكذلك أهلُ الجـنة لا يزالون في الجنة يتنعمـون، وأهل النار في النار يعـذّبون، ليس لذلك آخر، ولا لمعلومـات الله عز وجل ومـقدوراته غاية ولا نهاية) أ.هـ

وقال أيضاً رحـمه الله في «بيان تلبـيس الجهمية» (١/ ١٥٧) بعد كلام طويل:

(ثم أخبر ببقاء الجنة والنار، بقاءً مطلقاً) أ.هـ.

وما ذكرته فيما سـبق عن شيخ الإسلام، أنه لا يقول بفناء النار، يعلمه هذا الإباضي، فقد قال في حاشية ص١٤:

(كما نـسبه إليه جـماعة من العلماء ـ أي القـول بفناء النار ـ وقد وافق الجمهور في بعض كتبه، ولعل له في المسألة رأيين) أ.هـ

وأقول: إنّ العمدَة في هذا، ما قاله شيخُ الإسلامِ في كتبه، أَمَّا ما نسبه أعداؤهُ إليه، فلا حجةَ فـيه، وان صح عنه فالحقُ من قوليه ما وافق الدليل وهو القول بعدم فناء النار.

ثانيها: أنّ نسبةَ هذا القولِ للعلامةِ ابن القيم، باطلٌ أيضاً، بل هو يقول بخلافه.

قـال ابن القيم رحـمه الـله في «طريق الهجـرتين» ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ في

فصل أن الله خلق دارين، وخص كل دار بأهل:

(واللهُ سبحانه مع كونه خالق كلِّ شيء، فهو موصوفٌ بالرضا والغضبِ والعطاءِ والمنعِ والخفضِ والرفعِ والرحمةِ والانتقام، فاقتضتْ حكمتُه سبحانه، أنْ خلق دارَ الطالبي رضاه، العالمينَ بطاعته، المؤثرين لأمره، القائمين بمحابه، وهي الجنة، وجعلَ فيها كلَّ شيءٍ مرضي، وملأَها مِنْ كلِّ محبوبٍ ومرغوبٍ ومشتهى ولذيذ، وجعلَ الخيرَ بحذافيرِه فيها، وجعلَها محلّ كلِّ طيّبٍ، من الذواتِ والصفات والأقوال. وخلقَ داراً أخرى، لطالبي أسبابِ غضبِه وسخطه، المؤثرين لأغراضهم وحظوظِهم على مرضاته، العاملين بأنواعِ مخالفتهِ، القائمين بما يكرهُ من الأعمالِ والأقوال، الواصفين له بما لا يليق به، الجاحدين لما أخبرتْ به رسلُه من صفاتِ كماله، ونعوتِ جلاله، **وهي جهنم**، وأودعها كل شيء مكروه، وسِجنُها مليءٌ من كلِّ شيءٍ مؤذٍ ومؤلم، وجعلَ الشرَّ بحذافيرِه فيها، وجعلَها محلَّ كلّ خبيثٍ من الذواتِ والصفاتِ والأقوالِ والأعمال.

فهاتان الدارانِ، هما دار القرار) أ.هـ

وقال أيضاً رحمه الله في «الوابل الصيب» ص٤٩:

(ولما كان الناسُ على ثلاثِ طبقات:

- طيبٌ لا يشينه خَبَث.
- وخبيثٌ لا طيبَ فيه.
- وآخرون فيهم خَبَثٌ وطيب.

كانت دورُهم ثلاث:

- دارُ الطيب المحض.

- **ودارُ الخبيثِ المحض، وهاتان الداران لا تفنيان.**

- ودار لمن معه خَبَثٌ وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة. فإنّه لا يبقى في جـهنم من عصاة الموحدين أحـد، فإنّهم إذا عُذّبوا بقدر جـزائهم، أُخرجوا من النـار فأُدخلوا الجنة، **ولا تبقى إلا دارُ الطيب المحض، ودار الخبث المحض)** أ.هـ

وقـول العلامـة ابن القـيم، عن نارِ عـصاةِ الموحـدين أنّهـا تفنى، أي يخرجون منهـا، ولا يبقى فيها منهم أحـد، وهذا دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ وإجماعُ أهلِ السنة، ولم يخالفْ إلا المبتدعةُ كالخوارجِ والمعتزلة.

ثالثـها: لو ـ فرضنـا ـ صحةَ القـولِ بفناء النار عن شيـخ الإسلام ابن تيمـية، فلا بُدَّ من حمله، على مـا سبق، وأنّ نار عصاة الْمـوحدين هي التي تفنى.

كمـا أنّ شيخ الإسـلام لم يصرحْ بذلك في شيء من كـتبـه بل صرَّحَ بخلافه، وهذا القولُ الذي نُسِبَ إليه، نسبَهُ إليه أعداؤه من أهل البدع، أو بعض من تساهلَ من أهل السنة ونسبـه إليه، بناءً على قولِ أعدائه، وهو قولٌ باطلٌ كما سبق والله تعالى أعلم.

فصل

قال الإباضي ص١٦ تحت عنوان «أمثلة من العقائد الفاسدة»: (وإنما نذكر هنا، بعض العقائد الفاسدة، والآراء الكاسدة، التي أثبتوها ببعض الآيات المتشابهة، أو الأحاديث الآحادية، وإليك بعضاً من ذلك:

١ ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الذي رد به على بشر المريسي:

(أ) قال في ص٢٥: «خلق آدم بيده مسيسا». وقد ذكر ذلك في مواضع، فتراه يحمل خلقه سبحانه لآدم، على مزاولة الطين بالجارحة) أ.هـ

والجواب:

أنّ الجهمي بشراً المريسي، عندما زعمَ أنّ معنى قوله تعالى ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾: أي لما وليت خلقه، و﴿بيدي﴾: تأكيد للخلق، لا أنّه خلقه بيده. نقضَ ذلك الإمامُ عثمانُ بن سعيد الدارمي رحمه الله، وبيّنَ فسادَهُ، ومخالفتهُ للكتابِ والسنةِ، فقال ص٢٥ ـ ٢٦

(فيقال لهذا المريسي الجاهلِ باللهِ وبآياته: فهل علمتَ شيئاً، مما خلقَ اللهُ وليَ خلقَ ذلك غيرُه، حتى خَصَّ آدمَ من بينهم أنّه وليَ خلقَهُ من غير مسيسٍ بيده فمسّه؟! وإلا فمن ادعى أنّ اللهَ لم يَلِ خلق شيءٍ صَغُرَ أو كَبُرَ فقد كفر. غير أنّه ولي خلقَ الأشياءِ بأمرِه وقولِه وارادته. ووليَ خلقَ ادمَ بيده مسيساً. لم يخلقْ ذا روحٍ بيدِهِ غَيرَهُ، فلذلك خصّه به، وفضّله وَشَرُفَ بذلك ذكره. لولا ذلك ما كانت له فضيلةٌ في ذلك على شيء من

خلقه، إذ كلُّهم خلقَهم بغيرِ مسيسٍ في دعواك) أ.هـ.

ويعني الإمام الدارمي رحمه الله، بالمسيس، أنّ اللهَ عز وجل خلقَ آدم بيدِه حقيقةً، ويشهدُ لهـذا ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد صحيح فقال (٤/ ٤٠٠):

(حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قالا ثنا عوف قال: حدثني قِسَامةُ بنُ زهير ـ قال ابن جعفر: عن قسامةَ بن زهير ـ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«إنّ اللهَ عز وجلّ خلقَ آدمَ مِنْ قبضةٍ قبضَها من جميعِ الأرض، فجاءَ بنو آدمَ على قدرِ الأرض، جاءَ منهمُ الأبيضُ والأحمرُ والأسودُ وبينَ ذلك، والخبيثُ والطيبُ والسهلُ والحَزَنُ وبين ذلك».

وقال أحمد:

حدثنا روحٌ ثنا عوفٌ عن قسامةَ بنِ زهير قال: سمعتُ الأشعريَّ فذكر مثله) أ.هـ

وعوف هو: عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، ثقة روى له الجماعة.

والحديث رواه أيضاً:

- الترمذي في «سننه» (٢٩٥٥) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

- وأبوداود في «سننه» (٤٦٩٣).

- وعبد بن حميد في «المنتخب» (٥٤٩).

- وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» ص١٥٢ - ١٥٣: «باب ذكر صفةِ خلقِ اللهِ آدمَ عليه السلام. والبيان الشافي أنّه خلقَهُ بيديهِ لا بنعمتيه على ما زعمت الجهمية المعطلة إذ قالت: إنّ الله يقبض بنعمته من جميع الأرض قبضةَ فيخلقُ منها بشراً، وهذه السنة السادسة، في إثباتِ اليد للخالق الباري جل وعلا».

- وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» «خلق آدم وحواء عليهما السلام».

- والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٦١ - ٢٦٢) وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه. ووافقَهُ الذهبي.

- والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٤١٣.

- وابن حبان في صحيحه (٦١٦٠).

- والحافظ أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٦٠٣ - ٦٠٤)

وفي بعض الآثار الموقوفة على سلمان الفارسي وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما أنّ الله عز وجل خمّر الطينَ أربعينَ يوماً. رواه أبوالشيخ في «العظمة» وابن منده في «كتاب التوحيد» وغيرهما.

وقال الآجري في «الشريعة»:

حدثنا جعفرُ بن محمد الصندلي قال: حدثنا زهيرُ بنُ محمد المروزي

قال: حدثنا محمد بن المنهالِ الضرير قال: حدثنا يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادةَ عن أنسٍ رضي الله عنه:

أنّ كعَب الأحبار رضي الله عنه قال:

«إنّ اللهَ عز وجل لم يمسَّ بيدهِ إلا ثلاثة:

خلقَ آدم بيـدهِ، وكـتبَ التـوراة بيدهِ، وغـرسَ الجنةَ بيـدهِ، ثم قـال: تكلمي. فقالت: قد أفلح المؤمنون».

وروى الإمام عـبدالله بن الإمـام أحمـد في «كتاب السنة» لـه نحوَهُ عن عكرمةَ وخالدِ بن مَعْدان والله أعلم. فإذا كان هذا الأباضي ينكر أن الله خلق آدم بيده فقد أنكر ما دل عليه القرآن والسنة، وكفى بذلك ضلالاً مبيناً.

فصل

قال الاباضي ص١٦:

(ب ـ قال ـ أي عـثمان بن سعـيد الدارمي ـ ص٧٤: «إنه ليقـعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع») أ.هـ

والجواب:

أنّ هذا ليسَ من قـولِ الدارمي رحمـه الله، إنما هو من كـلامِ النبي، فيكون الاباضي قد اعـترض على النبي ﷺ لا على الدارمي، فإن الدارمي ساق هذا الحديث في الموضع السـابق بإسنادهِ، إلى النبي ﷺ فقال في رده

على بشر المريسي ص٧٤:

(حدثنا عبدالله بن رجاء أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال: أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة، فعظم الرب فقال: «إن كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه ليقعد عليه، فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع ـ ومد أصابعه الأربع ـ وإنّ له أطيطا كأطيط الرحل الجديد إذا ركبه من يثقله») أ. هـ. وهذا الحديث رواه: الطبراني في «السنة» عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة عن عمر بن الخطاب بمثله وفيه (وإنه يقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع) ورواه الضياء في «الأحاديث المختارة» (١٥٣) من طريق الطبراني، وشرطه فيها الصحة، وقدم شيخ الإسلام ابن تيمية مختارة الضياء على مستدرك الحاكم وغير واحد. والحديث صححه: أبو محمد الدَّشتي وحسنه الإمام ابن القيم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٨٤): (رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح)، وفيه عبدالله بن خليفة الهمْداني وثقه ابن حبان (٥/ ٢٨) وهو كذلك لتصحيح الأئمة حديثه كما سبق. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن أكثر أهل السنة قبلوا هذا الحديث ولم يردوه. أما لفظ «الأطيط» فهو صفة للعرش، وقد ثبت في غير حديث.

فصل

ثم قال الإباضي ص١٦:

(ج قال ص٢٠ ـ أي الدارمي ـ:

«الحي القيوم . . يتحرك إذا شاء، وينزل ويرتفع إذا شاء، ويقبض

ويبسـط [إذا شاء]❁، ويقـوم ويجلس إذا شـاء، لأن أمارة مـا بين الحي والميت التحـرك. كل حي متحـرك لا محالة، وكل مـيت غير متـحرك لا محالة»)أ.هـ ثم ساق الأباضي كلاماً للكوثري، فيه تكفير من قال ذلك.

وأقول:

لقد حذفَ الاباضي في نقلهِ السابق، كلمتْين من كلام الدارمي، تنقضُ كلَّ كلامِ الاباضي، وإليك قـول الدرامي كامـلاً قال الدارمي: (لأنّ الحيَّ القيوم، يفعلُ ما يشاء، ويتـحركُ إذا شاءَ، وينزلُ ويرتفع إذا شاء، ويقبضُ ويبسط، ويقومُ ويجلسُ إذا شاء، لأن أمارةَ ما بين الحي والميت: التحرك. كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة) أ.هـ

فما دام أنّ الله عز وجل، فعّـالٌ لما يريد، يفعلُ ما يشاء، فلا تمتنعُ عنه الحـركـةُ، والنزولُ والارتفـاعُ ونحـو ذلك، وقـد ثـبتَ ذلك بالنصـوصِ الصحيحة، فلا حجة للمخالف.

أما استدلالُ الاباضي بالـكوثري، فمَثَلُهُ كأعمى استشـهدَ بأعمىَ على إنكار ضوءِ الشمس في صدر النهار.

والكوثريُّ والعياذ بالله، جهمي خبيث، معطلٌ للصفات، منكرٌ للعلو، سَابٌّ لجمعِ من الصحابة كابنِ عباس، وأنس رضي الله عنهم.

وانظر أخي الكريم، إلى هؤلاء المبتدعةِ بما يستدلون إذا استدلوا، وعمّن ينقلون؟ وانـظر إلى أهل السنة ـ رحم الله مـيتـهـم وثبّتَ حـيَّـهم ـ بما

❁ زيادة من الاباضي، ليست موجودة في كتاب الدارمي.

يستدلون، وعَمّنَ ينقلون؟ يتضحْ لك الفرقُ جلياً.

فصل

ثم قال الاباضي ص١٧:

(قال ص٨٥ ـ أي الدارمي ـ:

«ولو شاء لاستقر على ظهر بعوضة، [فاستقرت به]❁ بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم») أ.هـ

وأقول:

إليك كلام الدراميِّ تاماً، قال الدرامي ص٨٥ ـ ٨٦ في رده على المريسي:

(فيقال لهذا البقباق النفّاخ:

إنّ اللهَ أعظمُ منّ كلِّ شيء، وأكبرُ من كلِّ خلق، ولم يحتمل العرشُ عظمةً ولا قوة، ولا حملةُ العرشِ بقوتهم. ولكنّهم حملوه بقدرتهِ ومشيئتهِ وإرادتهِ وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حملَه.

وقد بلغنا أنّهم حين حملوا العرشَ وفوقَهُ الجبارُ في عزته، وبهائهِ ضعفوا عن حملهِ واستكانوا، وجثوا على ركبهم، حتى لقنوا «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فاستقلوا بهِ وبقدرةِ الله وإرادته. لولا ذلك ما استقلّ

❁ كذا حرفها الاباضي في نقله، والصواب كما في كتاب الدارمي «فاستقلت به».

به العرش، ولا الحملةُ ولا السمواتُ ولا الأرضُ ولا من فيهن.

ولو قد شاءَ لاستقر على ظهر بعوضة، فاستقلّتْ بهِ بقدرتهِ ولطفِ ربوبيته، فكيفَ على عرشٍ عظيم، أكبر من السمواتِ السبع والأرضين السبع؟! ولو كان العرشُ في السمواتِ والأرضين ما وسعته. ولكنّه فوقَ السماءِ السابعة. فكيف تُنكر هذا. وأنتَ تزعم أنّ اللهَ في الأرضِ في جميعِ أمكنتها، والأرضُ دونَ العرش في العظمةِ والسعة؟! فكيفَ تُقلُّهُ الأرضُ في دعواك ولا يقلُّه العرشُ الذي هو أعظمُ منها وأوسع؟ وأدْخِلْ هذا القياسَ الذي أدخلتَ علينا في عظمِ العرش وصغرهِ وكبرهِ على نفسك وعلى أصحابِك في الأرضِ وصغرها، حتى تستدلّ على جهلك، وتفطنَ لما تورد عليك حصائدُ لسانك، فإنّك لا تحتج بشيء إلا هو راجعٌ عليك وآخذٌ بحلقك) أ.هـ

ثم شرع رحمه الله في سياقه الآثار في العرش.

ومن هذا يظهرُ لنا أن الخلافَ بيننا وبينَ هذا الاباضي وأمثاله، خلافٌ في قدرةِ الله ومشيئته. لا أنّه في أمر آخر. فإنّ الإمام الدارمي رحمه الله، يقصدُ بكلامه السابق، أنّ العرش لم يستقلّ بالله، لقوةٍ في العرش أو في حملته، وإنّما بقدرةِ اللهِ ومشيئته، فلو أنّ الله أراد بقدرته أن يستقلّ على أضعف من العرش وأقل، لاستقلّ بهِ، ولو كان ذلك بعوضة.

والمقصود من هذا أن الله سبحانه ليس محتاجاً إلى العرش ولا إلى السماء لتقله، وإنما العرش وكل مخلوق محتاج إليه سبحانه. قال الله

تعالى: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا. ولئن زالتا إن أمسكهما أحد من بعده إنه كان حليماً غفوراً﴾.

فصل

ثم قال الإباضي ص١٧:

(هـ قال ص١٠٠ ـ أي الدارمي ـ:

«من أنباك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله، [ورأس المنارة ليس بأقرب إلى الله من أسفلها]❀ أ.هـ

وجوابه: في ذكر كلام الدارمي كاملاً، قال الدارمي في رده على بشر المريسي:

(ثم أكّدَ المعارضُ دعواه أنّ اللهَ في كلِّ مكان، بقياسٍ ضلَّ به عن سواءِ السبيل فقال: «ألا ترى أنّه من صعدَ الجبلَ لا يقال: إنّه أقربُ إلى الله»؟!

فيقال لهذا المعارض المدعي ما لا علم به:

من أنبأكَ أنّ رأسَ الجبلِ ليس بأقربَ إلى الله من أسفله، لأنّه من آمن بأنّ اللهَ فوقَ عرشه، فوقَ سماواته، عَلِمَ يقيناً أنّ رأسَ الجبلِ أقرب إلى السماءِ من أسفله، وأنّ السماءَ السابعة، أقرب إلى عرشِ اللهِ من السادسة، والسادسةُ أقرب إليه من الخامسة، ثم كذلك إلى الأرض.

❀ ما بين المعكوفين ليس من كلام الدارمي وإنما هو من تلفيق الاباضي.

كذلك روى إسحاقُ بنُ إبراهيم الحنظلي عن ابن المبارك أنّه قال: «رأسُ المنارةِ أقرب إلى اللهِ من أسفلها» وصـدقَ ابنُ المباركِ. لأنّ كلَّ ما كانَ إلى السماءِ أقـرب، كانَ إلى اللهِ أقرب، وقربُ اللهِ إلى جميعِ خلقـهِ أقصاهم وأدناهم واحد، لا يبعد عن شيء من خلـقه. وبعضُ الخلقِ أقرب إليه من بعض على نحو ما فسرنا من أمر السموات والأرض.

وكذلك قربُ الملائكةِ من الـله، فحملَةُ العرش، أقربُ إليـهِ من جميع الملائكة الذين في السموات كلِّها. والعرشُ أقرب إليه من السماء السابعة.

وقربُ اللهِ إلى جميع ذلك واحد معـقول مفهوم، إلا عند من لا يؤمن بأنّ فوق العرش إلهاً. وكـذلك سمّى الملائكةَ المقربين وقال: ﴿إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحون وله يسجدون﴾ فلو كانَ اللهُ في الأرض كما ادّعت الجهـمية ما كان لقوله ﴿الذين عند ربك﴾ معنى. إذ كلُّ الخلقِ عندَهُ ومعـه في الأرض بمنزلةٍ واحدة، مؤمنهم وكافرهم، ومطيعهم وعاصيهم.

وأكثرُ أهلِ الأرضِ من لا يـسبحُ بحمدهِ، ولا يسجـدُ له. ولو كان في كلِّ مكانٍ ومع كلِّ أحـد، لم يكنْ لهـذهِ الآية معـنى. لأنّ أكثـرَ من في الأرضِ لا يؤمنون به ولا يسجدونَ له ويستكبرونَ عن عبادته.

فأي منقـبةٍ إذنْ فيهِ للمـلائكة، إذْ كلُّ الخلقِ عندَ الجهميـة في معناهم، على تفسيرهم هذه الآية) أ.هـ



فصل

في تشكيكه في كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد

قال الاباضي في فصل «أمثلة من العقائد الفاسدة» ـ بزعمه ـ ص١٧ :

(٢ ـ وفي كتاب السنة المنسوب لابن أحمد)

ثم قال في الحاشية (إشارة إلى عدم ثبوته عنه لأنه في الإسناد إليه راوياً مجهولاً) أ. هـ

وأقول:

إنّ كتابَ السنةِ لعبدالله بن الامام أحمد ثابتة نسبته إليه ولا شكَّ، نسبَهُ إليه كثيرٌ من الأئمة كشيخ الإسلام ابن تيمية في جملة من كتبه كدرء التعارض والحموية وفي مجموع الفتاوى ومجموع الفتاوى الكبرى ومنهاج السنة وغيرها.

وكذلك تلميذُه ابن القيم في مجموعة من كتبهِ كزاد المعاد والصواعق المرسلة والنونية وغيرها، وقال في النونية ـ رحمه الله:

وأقـــرأ كـــتـــابَ الحـــافـظ الثـــقـــة الرضـــا
في الـسـنـة العـليـــا فـــتى الـشـــيـــبـــاني
ذاك ابنُ أحـــمـــدَ أوحـــدُ الحـــفـــاظ قَـــدْ
شَـــهِـــدَتْ له الحـــفـــاظُ بـالإتقـــانِ

وجَمْعٌ آخر من أهل العلم. وانظر الجزء الأول من كتاب السنة ص٥٩، الطبعة المحققة على يد أحد طلاب جامعةِ أم القرى، فقدْ وَثّقَ نسبةَ الكتاب له.

ولم يتكلمْ في صحةِ نسبةِ هذا الكتابِ إلى الإمامِ عبدالله بن الإمام أحمد أحدٌ من المتقدمين، بل صالحُهم يحثُّ عليهِ ويعتمده وفاسدُهم يسبُّ الإمامَ عبدَالله ويطعنُ فيه لأجله.

فصل

ثم قال الاباضي ص١٧:

([أ] قال ـ أي عبدالله بن الإمام أحمد ـ ص٥: «فهل يكون الاستواء إلا بالجلوس»).

والجواب:

أنّ هذا الكلام ليسَ من كلامِ عبدالله، فسياقتُه بهذه الطريقةِ تلبيس، فإنّه من كلام خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري النجاري الإمام التابعي الكبير، روى له الشيخان، وبقية الجماعة، قال عبدُالله بنُ الإمام أحمد في

كتاب السنة له (١/ ١٠٥):

(حدثني أحمد بن سعيد أبوجعفر الدارمي قال: سمعت أبي يقول: سمعتُ خارجةَ يقول:

«الجهيمةُ كفّار، بلغوا نساءَهم أنهنّ طوالق، وأنهنّ لا يحللنَ لأزواجهن، لا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم ثم تلا ﴿طه. ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وهل يكونُ الاستواءُ إلا بجلوس») أ.هـ

وهذا كلامٌ صحيح لا غبارَ عليه، نعم وهل يكونُ الاستواءُ إلا بجلوس. وهذا من معاني الاستواء. فإنّ الاستواءَ في اللغةِ له عدةُ معان، ويُعْرفُ كلُّ معنى بحسبِ اللفظِ والسياق، ومن سياق الآية، عرفنا أنّ المقصودَ بقوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ أي على العرش علا وجَلَسَ، لكن على ما يليق بجلاله جلّ وعلا، لا نكيّفُ ذلك ولا نؤوله ولا نعطله ولا نمثله. وهذا معنى قولِ الإمامِ مالك رحمه الله «الاستواءُ معلوم» أي نعرفه من لُغَتِنَا وهو العلو والارتفاع والجلوس والاستقرار.

أمّا مَنْ فسّرَ قولهَ تعالى ﴿ استوى﴾ باستولى، فهو جهمي خبيث، وهذا تفسيرٌ لم يُنقلْ عن السلفِ ولا يُعرفُ عنهم، بل أولُ من قاله الجهمية. ثم لا يكونُ استيلاءٌ على شيء إلا بعدَ أنّ يكونَ في ملكِ آخر. فمن مَلكَ عرشَ الرحمنِ حتى استولى عليه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ثم لمَ خصّ العرشَ بالاستواء دونَ سائرِ المخلوقات، فلا يصحُّ أنّ يقال استوى اللهُ على الأرضِ أو على السماءِ أو على غيرِ ذلك، وإنّما

يقال كما قال سبحانه ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وقد وردتْ هذهِ الآية في سبعِ مواضع من القرآن لم يأتِ في موضعٍ واحدٍ اقترانُ ﴿استوى﴾ باللام، فهي زيادةٌ في القرآن، كزيادة اليهود النونَ حين قال الله لهم ﴿وقولوا حطة﴾ فقالوا: حنطة.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في «نونيته»:

أُمِرَ اليهودُ بأنْ يقولوا حطّةٌ
فأَبَوا وقالوا حِنْطَةٌ لهوانِ

وكذلكَ الجهميُّ قيلَ لَهُ استوى
فأبى وزادَ الحرفَ للنقصانِ

قال استوى استولى وذا مِنْ جهله
لغةً وعقلاً ما هما سِيّانِ

عشرونَ وجهاً تُبطلُ التأويلَ باسْـ
ـتولى فلا تخرجْ عنِ القرآنِ

قد أُفردتْ بمصنفٍ هو عندنا
تصنيفُ حبرٍ عالمٍ ربّاني

ولقد ذكرنا أربعينَ طريقةً
قد أَبطلتْ هذا بحسنِ بيانِ

هِيَ في الصواعقِ إنْ تردْ تحقيقَها
لا تختفي إلا على العميانِ

نونُ اليهودِ ولامُ جهميٍّ هُمَا
في وحيِ ربِّ العرشِ زائدتانِ

فصل

ثم قال الاباضي ص١٨:

([ب] قال ـ أي عبدالله بن الإمام أحمد ـ ص٧٠: «إذا جلس الرب على الكرسي سُمع له اطيط كأطيط الرحل الجديد») أ.هـ

والجواب:

أنّ هذا الكلامَ من كلامِ خليفةِ خليفةِ رسولِ الله ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وليسَ من كلامِ عبدالله بن الإمام أحمد، إنّما ساقه بإسناده إلى عمر رضي الله عنه، وهذا الأثرُ رُويَ من وجوهٍ أخرى عن عمرَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وقد حسّنه غيرُ واحد من أهل العلم منهم الإمام ابن قيم الجوزية، كما أنّ الحافظ المقدسي اشترط في «مختارته» الصحة وقد رواه فيها.

قال العلامة ابن القيم في «نونيته»:

اللهُ فوقَ العرشِ فوقَ سمائه
سبحانَ ذي الملكوتِ والسلطانِ
ولعرشه منهُ أطيطٌ مثْلَ مَا
قَدْ أَطَّ رَحْلُ الراكبِ العجلانِ

وقال في موضع آخر منها:

واللهُ أكبرُ مَنْ غدا لسريره
أَطٌّ بهِ كالرحلِ للرُّكْبَانِ

فصل

ثم قال الاباضي ص١٨:

([ج] قال ـ أي عبدالله بن أحمد ـ ص٧١: «إنه ليقعد على الكرسي فما يفضلُ منه إلا قدر أربع أصابعَ») أ.هـ

وجوابه: قد تقدمَ في الذبِّ عن الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، وهذا الكلام، رواه عبدالله بإسناده إلى عبدالله بن خليفة عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد أطال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» في تقرير أن قوله (فما يفضل منه مقدار أربع أصابع) على النفي، أي (لا يفضل منه مقدار أربع أصابع)

فصل

ثم قال الاباضي ص١٨:

([د] قال ـ عبدالله ـ ص٦٧:

«كتب الله التوراة لموسى بيده، وهو مسند ظهره إلى الصخرة في [الألواح][1] من در، [يسمع صرير][2] القلم، ليس بينه إلا الحجاب») أ.هـ

---

(١) في «الطبعة المحققة» ((١/ ٢٩٤) «ألواح».

(٢) «في الطبعة المحققة» (١/ ٢٩٤) «فسمع صريف».

والجواب:

أنّ هذا الكلام ساقه عبدُالله بإسنادهِ إلى أبي عطاف، فهو من كلامهِ لا من كلام عبدالله رحمه الله.

فصل

ثم ساقَ الإباضيُّ عدةَ آثار نسبَها لعبدالله بن الإمام أحمد أنّه هو قائلها، وإنّما هو راوٍ لها، ومنها الصحيح والحسن والضعيف ومنها اسرائيليات وغير ذلك، وأنا اقتصر هنا على ما ذكره الاباضي أنه من كلام عبدالله وهو من كلام النبي ﷺ وصَحّ سندُه إليه.

قال الاباضي ص١٨:

([ل] قال ـ أي عبدالله ـ ص٧٧ «ينزل الله في [ظل][1] من الغمام من العرش إلى الكرسي، فيتمثل الرب فيأتيهم .. والربُّ أمامهم حتى يمر») أ.هـ

والجواب:

أنّ هذا الكلام جزءٌ من حديثٍ طويل، رواه عبدالله بن أحمد والطبراني في معجمه الكبير والحاكم في مستدركه .. وصحّحه من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) في «الطبعة المحققة» (٢/ ٥٢١) «ظلل».

ثم قال الاباضي ص١٩ :

([م] قال ـ أي عبـدالله ـ ص١٥٦ : «فأصبح ربك يطوف في الأرض»)
أ. هـ

كذلك هذا الحديث، رواه عبدالله في «السنة» وغـيرهُ مرفوعاً إلى النبي ﷺ وصحح إسناده العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» في الجزء الثالث.

فصل

قال الاباضي في حاشية ص٢٢ ـ ٢٣:

(وقد صدرت عـدة مراسيم، وكتبت عـدة محاضر، في تكفـير وتبديع هذه الطائفة، إليكم بعضاً منها)

ثم ذكر محضراً للشيرازي والشاشي وجماعة من الأشاعرة وفيه:

(أن جمـاعة من الحشوية الأوباش الرعـاع المتوسمين بالحنبليـة، أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة، والمخازي الشنيعة، ما لم يسمح به ملحد، فضلاً عن موحد، ولا تجـوَّز به قادح في أصل الشريعة ولا مـعطل، ونسبوا كل من ينزه الباري تعـالى وجل عن النقائص والآفـات، وينفي عنه الحدوث، والتشبيهات ويقدسـه عن الحلول والزوال ويعظمه عن التغير من حال إلى حـال وعن حلوله فـي الحـوادث، وحـدوث الحـوادث فـيـه إلى الكفـر والطغيـان، ومنافاة أهل الحق والايمان، وثلب أهل الحق وعـصابة الدين،

ولعنهم في الجوامع والمشاهد، والمحافل والمساجد، والأسواق والطرقات، والخلوة والجماعات، ثم غرهم الطمع والاهمال، ومدهم في طغيانهم الغي والضلال . . . وتمادت الحشوية على ضلالها، والاصرار على جهالتها، وأبوا إلا التصريح بأن المعبود ذو قدم وأضراس، ولهوات وأنامل، وأنه ينزل بذاته، ويتردد على حمار في صورة شاب أمرد، بشعر قطط، وعليه تاج يلمع، وفي رجليه نعلان من ذهب. . .إلخ) أ.هـ

والجواب من وجوه:

أحدها: أنّ هذهِ المراسيمَ والمحاضر، التي كتبها المبتدعةُ في أهلِ السنة، وحكموا فيها بكفرهم، ليستْ غريبةً عليهم، ولا على أمثالهم من أهل البدع والضلال، فمن تأمل التأريخ، رأى هذا كثيراً، ورأى تحريضَ المبتدعةِ السلطانَ كي يفتكَ بأهلِ السنة، أو يسجنَهم كما حصل لشيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية وابن القيم وغيرهم رحمهم الله.

الثاني: أنّ أهلَ البدعِ، لا ينقمونَ على أهلِ السنةِ إلا أنّهم أخذوا بالنصوص، وآمنوا بما دلتْ عليه، كما قال العلامة ابن القيم في «نونيته» مخاطباً أهل البدع:

يا قومُ واللهِ العظيم أسأتمُ
بأئمةِ الإسلامِ ظَنَّ الشّاني
ما ذنبهم ونبيُّهم قَدْ قال ما
قالوا كذلك مُنْزِلُ الفرقانِ

مـــــا الذنـبُ إلا لـلنصـــــوصِ لـديكمـــــو
إذْ جـــــسَّـــمتْ بَلْ شـــبَّــــهتْ صنفــــانِ
مـــــا ذنبُ مَنْ قــــد قــــال مـــــا نطـقتْ بـه
مِـنْ غــــيـــــرِ تحـــــريـفٍ ولا عـــــدوانِ

فـالمبتـدعةُ أنكروا على أهلِ السنة، اثـباتَهم أنّ للهِ قـدماً تليقُ بهِ عـز وجل، ورسولُ الله ﷺ أثبت ذلك لله عز وجل فقال:

(لا يزالُ يُلْقى فيها ـ أي النار ـ وتقول: هَلْ من مـزيد؟ حتى يضعَ فيها ربُّ العالمين قـدمَه، فينزوي بعـضُها إلى بعض، وتقـولُ: قطٍ قطٍ بعزتك وكرمك)، وهذا الحديثُ مخرّجٌ في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة.

وأنكرَ المبتـدعةُ على أهلِ السنة، إثباتَهم الأصابعَ للهِ عـز وجل على ما يليق بجلالـه، ورسولُ الله ﷺ أثبتـها فقـال: (القلوبُ بين اصبعَيْن من أصابعِ الرحمن يقلبُها كيفَ يشاء).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال:

(جاءَ حَبْرٌ من الأحـبار، إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا مـحمد. إنّا نجدُ أنّ اللهَ يجعلُ السماواتِ على أصـبعٍ والأرضين على أصبعٍ، والشجرَ على إصبع، والماءَ على إصـبع، والثرى على إصبع، وسـائرَ الخلقِ على إصبع فيقول: أنا الملك.

فضـحكَ النبيُّ ﷺ حتى بَدَتْ نواجـذُهُ تصديقاً لـقولِ الحبـر، ثم قرأ: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة﴾

رواه البخاري ومسلم.

وأنكرَ المبـتدعةُ علـى أهلِ السنة، اثباتَهم نزولَ اللهِ عـز وجل في ثلث الليل الأخير، والأحاديث في إثباتِ ذلك متواترة، فمنها:

ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيْهما» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

(ينزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلثُ الليل. فيقـول: مَنْ يدعوني فأسـتجيبَ له؟ من يسألني فـأعطيَه؟ من يستغـفرني فأغفرَ له؟).

أمّا زعمُ المبـتدعة، أنّ أهلَ السنة أثبـتوا للهِ أضراسـاً ولهواتٍ وأنّه جلّ وعلا يتـرددُ على حمارٍ في صورةِ شـابٍ أمرد، بشعـرٍ قططٍ، وعليه تاجٌ يلمع، وفي رجليه نعـلانِ من ذهب إلخ، فهذا كـذبٌ عليهم ظاهر، ولم يقل أحدٌ منهم ذلك.

فصل

ثم قال الاباضي ص٢٣ في الحاشية:

(وقولهم «وينسبون كل من نزه الله إلى الكفر والطغيان»

أقول ـ القائل الإباضي ـ:

هذا هو الثـابت عن أرباب هذه النحـلة الخاسـرة، كـمـا هو ثابت في

كتبهم، وكما نسبه إليهم غيرهم من العلماء، ويكفي أنّ ابن القيم قال في «نونيته» عن الذين ينزهون الله سبحانه:

إن المعطل بالعداوة معلن
والمشركون أخف في الكفرانِ) أ.هـ

وجوابه:

أنّ تنزيهَ اللهِ عزّ وجلّ، يكونُ بنفي ما نفاه عن نفسه من النقائص والعيوب، أو نفاه عنه رسوله ﷺ لا بنفي ما أثبتهُ لنفسه، وما أثبتهُ له رسولُه ﷺ من صفات الكمال كما تقوله المعطلة، فإن إثبات ذلك هو غاية التنزيه وغاية الإيمان.

أما نفيُّ ذلك وردُّه، فهو كفرٌ وتعطيلٌ لصفاتهِ جلّ وعلا، فكيف يُسَمَّى ذلك الكفرُ والتعطيلُ تنزيهاً، فهذا قَلْبٌ للحقائق، قال العلامة ابن القيم في «نونيته» عن أهل البدع:

سَمَّيْتُمو التّحريفَ تأويلاً كذا التّـ
ـعْطيلَ تَنْزيهاً هُمَا لقبَانِ

وأَضَفْتمو أمراً إلى ذا ثالثاً
شرّاً وأقبح منهُ ذا بهتانِ

فجعلْتُمو الأثباتَ تجسيماً وتَشْـ
ـبيهاً وذا مِنْ أقبحِ العدوانِ

فقلبتمو تلكَ الحقائقَ مثلَ مَا
قُلِبَتْ قلوبُكمو عنِ الإيمانِ

فصل

قال الاباضي في حاشية ص٢٣ ـ ٢٤:

(وقال الإمام الصنعاني، صاحب «سبل السلام» عن محمد بن عبدالوهاب النجدي:

رجعت عن القول الذي قلت في النجدي
فقد صَحَّ لي عنه خلاف الذي عندي
ظننت به خيراً فقلت: عسى عسى
نجد ناصحاً يهدي العباد ويستهدي
لقد خاب منه الظن لا خاب نصحنا
وما كل ظن للحقائق لي يهدي
وقد جاءنا من أرضه الشيخ مربد
فحقق من أحواله كل ما يبدي

وقد جاء من تأليفه برسائل
يكفر أهل الأرض فيها على عمد
ولفق في تكفيرهم كل حجة
تراها كبيت العنكبوت لدى النقد

إلخ القصيدة.

هذا وقد ادعى بعض الحشوية، أن هذه القصيدة، لم تثبت نسبتها إلى الصنعاني، ولا يهمنا تحقيق ذلك الآن، ما دام ما ذكر فيها ثابتاً عن أرباب هذه النحلة، ثبوتاً أوضح من شمس النهار، كما يعلم ذلك بالنظر في كتبهم، وإن شئت أن تتحقق من ذلك، فانظر بعض الأمثلة على ذلك، في مجموع الرسائل النجدية، لترى كيف كفروا الأشعرية والزيدية وسائر فرق الشيعة والمعتزلة وغيرهم من المسلمين، والله المستعان) أ.هـ

والجواب من وجوه:

أحدها: أنّ هذه الأبيات السابقة، أتتْ مشروحةً في رسالةٍ منسوبة كذباً، وزوراً للأمير الصنعاني، وعنوانها (ارشادُ ذوي الألباب، إلى حقيقة أقوالِ ابن عبدالوهاب)، وتسمّى أيضاً (النشرُ النّدي، بحقيقة أقوالِ ابن عبدالوهاب النجدي)، والمتهمُ بها، حفيدُ الصنعاني، وقيل غيرُه، ويتضحُ كذبُها في عدةِ أمور منها:

١ ـ أنّ في شرحِ هذهِ الأبيات، أموراً كثيرةً مخالفة لعقيدةِ الأمير الصنعاني، ففي الشرحِ قولُه بعدمِ تكفيرِ عُبَّادِ القبور والمستغيثين بغير الله، وأنّ دعاءَ غيرِ اللهِ والذبَح له شركٌ أصغر، مَعَ أنّ المعروفَ عن الصنعاني، تكفيرُ عبادِ القبور، وأنّه جعلهم أعظم كفراً من مشركي العرب القدامى. وأنّ صرف أيّ نوعٍ من العبادةِ لغيرِ اللهِ عز وجل كالذبح والدعاءِ وغيره شركٌ أكبر مخرجٌ منَ الملة، كما صرّح بذلك في رسالتهِ الجليلة (تطهير الاعتقاد).

٢ ـ أنّ الأميرَ الصنعاني قد مَدَحَ الشيخَ محمدَ بنَ عبدالوهاب رحمهما الله في قصيدته الأولى، بأمورٍ ذَمّه عليها في شرحهِ أبيات القصيدة الثانية، فهو إذن يعرفُ حقيقةَ الشيخ محمد، ولم يمدحْه بأشياءَ ثم تبيّن له ضِدُّها كما يزعم أهلُ البدع.

٣ ـ اختلافُ صياغةِ الأبياتِ الثانية بمقارنتها بالأبيات الأولى، وهذا ظاهرٌ لمن كانتْ له معرفةٌ بالشعر والصياغة والبناء والسبك، فإنّ القصيدتيْن لا يربطهما إلا البحرُ والقافيةُ فقط

وقد وقعتْ هذهِ الرسالة المسماة بـ(ارشاد ذوي الألباب) للشيخِ سليمان بن سحمان رحمه الله فصنّف رداً عليها، بيّن أنّها مختلقةٌ مكذوبةٌ على الأمير الصنعاني رحمه الله، وسمّى الشيخ رَدّهُ بـ«تبرئة الشيخيْن الإماميْن. من تزوير أهل الكذب والمْين» فلتراجع.

الوجه الثاني:

أنّ الشيخَ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله إنما يكفر عبادَ القبور بعد قيام الحجة عليهم، وهذا أمرٌ يتفقُ فيه الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الأمير الصنعاني اتفاقاً تاماً، فكيفَ ينسبُ الصنعانيُّ إلى الشيخِ محمد بن عبدالوهاب تكفيرَ المسلمين ـ أي عباد القبور ـ وهو يكفرهُم أيضاً؟!! ويعدُّهم مشركين مرتدين!! وإجماع الأمة منعقد على ذلك، وهذا الوجه، يضاف لما سبق من الأمور الدالة على عدم صحة نسبة الأبياتِ السابقة للأمير الصنعاني.

الوجه الثالث:

أنّه لو صَحَّ تراجعُ الصنعـاني ـ ولا يصحُّ جزماً ـ لكانَ ذلك مَنْقـصةً له لا للشيخِ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وما كان ذلك ليثنينا عن الحق واتباعهِ. بل لو فُرِضَ أنّ الشيخَ محـمد بن عبدالوهاب رحمه الله، تراجعَ عن عقـيدتِه، لم يَـكُنْ لنا أنْ نتراجعَ وقـد عرفنا الحقَّ بدليلهِ من الـكتابِ والسنةِ وإجماع السلف. مع أن هذا التراجع لو صحَّ فـهو مبني على خبر كاذب من رجل يقال له مربد النجدي لبَّس على الشـيخ الصنعاني فصدقه بدون تثبت.

وأمـا كتبُ الشـيخِ رحـمـه الله، فهي فـي نصرةِ السنـة، وفي تحقـيق التوحيد، واخلاصِ العبادةِ لله، وتركِ البدعِ والمحدثات، والدعوةِ إلى لزومِ منهجِ السلف، وهي كما قال الشاعر فيـها مادحاً لها وللشيخ، وذاماً أحدَ أعدائه:

تَدْعـــو إلـى الحقِّ والتــوحـيــد ليسَ إلى
أوضـــاعِ جَــهْـمٍ وتأويـلاتِ مَـنْ صَـدَفَـا
ولا إلى الـكُفْـرِ والاشــراكِ حـيـثُ غَـلا
في الـصــالحينَ أُناسٌ فـيـهـمـو شُـغَـفَـا
فـيـهنّ نـورُ الهـدى كـالشـمسِ شـارقـةً
مـا شـابَهـا الـزورُ يومـاً أو أتـتْ جَنَـفَـا
بـل كـانَ فـيـهنّ إثبـاتُ العـلوِّ لَـهُ
سـبـحـانَهُ وتـعـالى مـثلَ مـا وصَـفَـا

بالقدرِ والقهرِ والذاتِ التي ارتفعتْ

عن كفرِ مَنْ رامَ تعطيلاً لها فَنَفَى

على السماواتِ فوقَ العرشِ مُرتفعاً

مبانياً لجميعِ الخلقِ مُتَّصِفا

بكلِّ أوصافه العليا التي كَمُلتْ

وليسَ هذا بحمد الله فيه خَفَا

فلم نؤوِّلْ كما قَدْ قالَهُ عَمَهَاً

ونَتّبَعُ الجهمَ فيما قالَ وانصرفَا

ولم نجسِّمْ كما قالوا بزعمهمو

بَلْ نُثبتُ الفوقَ والأوصافَ والشّرفَا

إنّ المجسِّمةَ الضُّلالَ ليسَ لهم

في غيّهم مِنْ دليلٍ يُوجبُ النّصفا

بَلْ يزعمونَ بأنَّ اللهَ خالقَنا

جسْمٌ تعالى إلهي ما بذا اتّصفا

والمصطفى لم يَقُلْ هذا وصحبتُهُ

والآلُ يوماً ومَنْ بالعلمِ قد عُرِفَا

والله ما قالَ منّا واحدٌ أبداً

بأنّه كانَ جسماً إنَّ ذا لَجَفَا

بل نثبتُ الذاتَ والأوصافَ كاملةً

كَمَا بِه اللهُ والمعصومُ قَدْ وَصَفَا

فـــإنْ يكـنْ وصـــفُنَا لـلـه خـــالقنـا
بـكلِّ أوصـــافـــه لـم نبـــتــــدعْ جَنَفَـــا

كـــفـراً وجـــهـــلاً وتجـســيـــمـاً ومنقـصـةً
فلـيـــشـــهـــدوا أنّنَا قلناهُ غــيـــر خَـفَــا

وأنّ ذلـك ديـنُ الـلـه قـــــالَ بـه
مَنْ كَـــانَ بالـعلمِ والانـصـاف مـتّــصــفـا

كـــمـــالك وابـنِ إدريس وثالثُـــهم
أعنـي ابنَ حنبـلَ والنعـمـانَ مَنْ شُــرفَـا

وكـــالبـخـــاريْ ويحـــيى والـذينَ مَـضَـوا
كـــابنِ المبـــاركِ وابنِ الماجـشُـون قَـفَـــا

ومـسلمٍ والعـقـيـليْ في عـقـائدهم
والتـابعينَ لـهم مـمّن سَـمَـا وَصَـفَـا

وكـلّ أهـلِ الحـديث العـامـلينَ بـه
العـالمينَ بما قَـدْ قـالَهُ الحُـنَفَـا

وكلّ حَـبْـرٍ فـقـيـه عـالمٍ ثقـة
يدري الحـقـائقَ لا يبـغي لهـا خَلَفَـا

علَى الصـراطِ السـويّ المسـتـقـيم مَـضَـوا
مـا خـالفـوا مَنْ لهم في الدينِ قَـدْ سَلَفَـا

تَبّـاً وسُـحْـقَـاً لمنْ يـدعـو إلى بـدعٍ
تدعـو إلى النّارِ مَنْ يهـفـو ومَنْ زهفـا

لو كـــانَ يَعْـلمُ هـذا الوغـــدُ حَـيْثُ غـــوى

مَـــا قَـــدْ جناهُ لأبدى الـلهفَ والأسَـــفـــا

وَسَـــوْفَ يـلْقى غـــداً إنْ لم يـتُبْ نَـدَمـــاً

وَغِبَّ مـــا قَـــدْ جنى من شُـؤْمِ مـــا اقْـتَـــرَفَـــا

يَـذُمُّ أهلَ الـتـــقى والـدين مِـنْ سَـــفَـــه

وَمِـنْ شـــقـــاوتـه لّما ارتـضى السَّـــرَفَـــا

يَذُمُّ مَـنْ أظهـــرَ الـتـــوحـيـــدَ وانتـشـــرتْ

أنوارُهُ وعَـلَتْ مِـنْ بعـــد مـــا انـخـســـفـــا

والـناسُ فـي ظُـلْمَـــةٍ مِـنْ قَـــبلِ دعـــوتـه

لا يعـــرَفـــونَ منَ الإسـلامِ مَـــا انكشـــفـــا

وبـانَ بَلْ ظـهـــرتْ أعـــلامُـــهُ وعَلَتْ

لـله درُّ إمـــامٍ أظـهـــرَ الـشّـــرَفَـــا

والـنـاسُ في غَـــمـــرةٍ في الجـهل قـــد غَـرِقـــوا

وفي الـضـــلالة قَـــدْ هـامـــوا فـــوالَهَـــفَـــا

على أُنـاسٍ وأقـــوامٍ قـــد انـهـــمـكـوا

لـم يَعْـــرفِ الحقُّ لّما أنْ بـدا وَصَـــفَـــا

والـلهِ لـو كـــانَ يـدري عن جـــهـــالـتـــه

مـــا فـــاهَ بالـزورِ يومـــاً أَوْ بـه هَتَـــفَـــاَ

فـــإنْ يـكنْ عـندكـم عـلمٌ ومـــعـــرفـــةٌ

يـخـــالـفُ الحقَّ ممّا خَـطَّ أو وَصَـــفَـــا

فـــــــابْـرِزْ وَرُدّ تـرى والـلـه أجـــــــوبـةً
مـــثْلَ الـصــواعقِ تُـرْدي مَنْ غَـــلاَ وَجَـــفَـــا

وتنـصـــرُ الحقَّ والتـــوحـــيـــدَ حَـيْثُ عَـلَتْ
مـنّهُ المعـــالمُ فـي الآفـــاقِ وانســـدَفـــاً

وتـقـــــمعُ الأحـــــمقَ الـزنـديقَ عَـنْ زهـفَ
يَـعْلو بـذلـكَ أوْ يـبـــدي بـه زَخـــفـــا

فـــمن أرادَ نـزالاً مـنكـمـــو فـــغـــداً
نُـلْقي عـلى قـلبـــه منْ ردّنـا رَضَـــفَـــا

وَمَنْ يَكُنْ مُـــبْـــغـــضـــاً أو كـــارهاً فـــإذنْ
نُعْـلي عـلى قـلبـــهِ الأوصـــاب والـطخـــفـــا

والقصيــدةُ طويلةٌ، وقد اختصرتُهــا، وهي للشيخِ سليمان بن ســحمان رحمه الله.

فصل

ثم ذكر الاباضي ص٢٤ في الحاشية:

مرسوماً أصدره الراضــي، بتحريض بعض أهل البدع، في أهل السنة، وأنهم إن لم ينتــهــوا عن تشــبيــه الله بخــلقه ـ كــمــا يـزعم ـ فـعل بهم وفعل...

والجواب:

كما سبق، وتلبيسُ المبتدعةِ على سلاطين تلك العصورِ معروفٌ معلوم، حتى أظهروا لهم الباطلَ حقاً، والكفرَ إيماناً والعياذُ بالله، وفي هذا يقول العلامة ابن القيم في نونيته شاكياً لرب العالمين، ما يلقى أهل السنة من هؤلاء الضلال:

يا ربِّ هُمْ يشكوننا أبداً ببغـ
يهمُ وظُلْمِهمُ إلى السلطانِ

ويَلَبِّسُونَ عليه حتّى إنّهُ
ليظنّهمْ همُ ناصرو الايمانِ

فَيُرُوْنَهُ البدعَ المضلّةَ في قوا
لبِ سُنّة نبويةٍ وقُرآنِ

ويُرُوْنَهُ الاثباتَ للأوصافِ في
أمْرٍ شنيعٍ ظاهرِ النّكرانِ

فيلبِّسونَ عليه تلبيسَيْنِ لو
كُشِفَا لَهُ باداهمُ بطعانِ

يا فرقةَ التلبيسِ لا حُييتمُ
أبداً وُحييتمْ بكلِّ هوانِ

لكنّنا نشكوهمُ وصنيعَهم
أبداً إليكَ فأنتَ ذو السّلطانِ

فــــاســـمعْ شكـايتَنا وَأشْـك مـــحــــقّنـا

والمــبــــطــلُ أَرْدُدْهُ عـــن الــبـــطـــلانِ

راجـعْ بـهِ سُـــبُـلَ الـهــــدى والْطُـفْ بـه

حــتّى تـريـه الحـقَّ ذا تـبـــيـــانِ

وارحـــمْـــهُ وارحـمْ سـعـيَــهُ المسكينَ قَـدْ

ضَـلَّ الـطريـقَ وتـاهُ في القــيــعـــانِ

يـا ربِّ قَـــدْ عَـمَّ المـصــابُ بهــذه الْـ

آراءِ والـشّطَـحَــاتِ والبُـــهـــتـــانِ

هجـــروا لـهــا الوحـــيـيْنِ والفـطرات والْـ

آثـار لـم يـعـــبـــوا بـذا الـهـــجـــرانِ

يـا ربِّ قَــدْ قَلَّبَ النّفـــاةُ الـديـنَ والْـ

إيمـانَ ظـهـــراً منـهُ فـــوقَ بطـانِ

يـا ربِّ قَــدْ بغتِ الـنفـــاةُ واجلبــوا

بـالخَـيلِ والـرّجلِ الحــقــيــرِ الشّـانِ

نصــبــوا الحـبـــائلَ والـغـــوائلَ لـلألى

أخـــذوا بـوحـــيكِ دونَ قـــولِ فـــلانِ

ودعـــوا عـــبـادَك أنْ يطيــعـوهم فَـمَنْ

يـعـصــيــهم سـامــوهُ شَـرَّ هـوانِ

وقـــضــوا على مَنْ لم يَقُلْ بضــلالهم

بـاللعْنِ والتــضليلِ والكـفـــرانِ

وقضوا على أتباعِ وحيكِ بالذي
هُمْ أهلُهُ لا عسكرِ الفرقانِ
وقضوا بعزلهمُ وقتلهمُ وَحَبْـ
ـسِهمُ ونفيهمُ عنِ الأوطانِ

فصل

ثم ذكر الاباضي في حاشية ص٢٤ ـ ٢٦ محضراً آخر لأهل البدع فيه:

سب شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله، وقذفه وأتباعه، بالتجسيم والتشبيه، وأنه يصف الله بما لم يصفه به السلف الصالح، يصفه بعلو الذات!! وغيرها.

وأنهم أمروا بقراءة محضرهم هذا، في البلاد الشامية، فمن أصر على اعتقاد ابن تيمية ضربت عنقه، ومن مدحه سجن وعزل، فليس لهم إمامة ولا ولاية ولا إقامة ولا قضاء إلخ.

وأقول:

للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعد، فالحمدُ لله الذي أظهرَ دينَهُ، ونصرَ جُنْدَهُ، وأعلى كلمته، ﴿وإن جندنا لهم الغالبون﴾، ورفعَ أهلَ السنة، بعد قلّةٍ وذلة، ووضعَ أهلَ البدعِ بعد كثرةٍ وغلبة، فالحمدُ لله ظاهراً وباطناً.

وأما جوابُ ما سبق، ففيما قدمنا في الفصولِ السابقة كفايةٌ والحمد لله.

وليس ما ذكره بغريب فقد أوذي أهل الحق قديماً وحديثاً وفيما حصل للأنبياء وأتباعهم عبرة لمن اعتبر، وتسلية لمن صبر.

فصل

في الأدلة من القرآن على قبول أخبار الآحاد

والأدلةُ من القرآن الكريم، على الأخذ بأخبارِ الآحادِ كثيرةٌ منها:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كلِّ فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلّهم يحذرون﴾.

قال البخاري في «صحيحه» في «كتاب أخبار الآحاد» بعد استدلاله بهذه الآية:

(ويُسَمَّى الرجلُ طائفةً لقولهِ تعالى ﴿وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ فلو اقتتلَ رجلانِ دخلا في معنى الآية) أ.هـ

وقال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: الطائفةُ: الرجلُ فما فوقه.

وقال مجاهدٌ: الطائفةُ: الرجلُ الواحدُ إلى الألف. وكذا قال عكرمة.

وقال الإمام أحمد: إنّ الطائفة تصدق على واحد.

ذكرَ ذلك عنهم ابنُ كثير رحمه الله في «تفسيره» عند قوله تعالى في

سورة النور ﴿وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾.

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنْ جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وفي قراءة ﴿فتثبتوا﴾. فلما أمر بالتثبت في خبر الفاسق، دَلَّ ذلك على أنّ خبرَ العدلِ بخلافه فَيُقبلُ ولا يرد، وإلا لم يكنْ لتخصيصِ الفاسقِ معنى، ولم يكنْ فيهِ فرقٌ بين العدل والفاسق.

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإنْ لم تفعل فما بلغت رسالته﴾.

الآية الرابعة:

قوله تعالى: ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾.

قال العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله بعدهما:

(ومعلومٌ أنّ البلاغَ هو الذي تقومُ بهِ الحجةُ على المبلَّغ، ويحصل به العلم، فلو كان خبرُ الواحد لا يَحْصُلُ به العلم، لم يقعْ به التبليغُ الذي تقومُ بهِ حجةُ اللهِ على العبد، فإنَّ الحجةَ إنّما تقومُ بما يحصل به العلم.

وقد كانَ رسولُ الله ﷺ، يُرسلُ الواحدَ من أصحابهِ يبلِّغُ عنه، فتقوم الحجةُ على من بلغه، وكذلك قامتْ حجتُه علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسننه، ولو لم يُفِد العلم، لم تقمْ علينا بذلك حجة،

ولا على من بلغــه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعــة أو دون عدد التــواتر، وهذا من أبطلِ الباطل.

فيلزم من قال: إنّ أخبارَ رسول الله ﷺ لا تفيدُ العلم، أحدُ أمرين:

ـ **إما** أنْ يقول:

إنّ الرسولَ ﷺ لم يبلغْ غــيرَ القــرآن، وما رواه عنه عدد التــواتر، وما سوى ذلك لم تعمّ به حجة ولا تبليغ.

ـ **وإما** أن يقول:

إنّ الحجةَ والبلاغَ حاصلان بما لا يوجبُ علماً، ولا يقتضي عملاً.

وإذا بطل هذانِ الأمران، بَطُلَ القولُ بأنّ أخــبارَهُ ﷺ التي رواها الثقات العدول الحفاظ، وتلقتها الأمةُ بالقبول، لا تفيدُ علماً، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به) أ.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٢):

(واحتجّ بعضُ الأئمةِ بقوله تعالى ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ مع أنّه كان رسولاً إلى الناسِ كافة، ويجبُ عليه تبليغُهم، فلو كانَ خبرُ الواحــد غيرَ مقــبــول، لتعذّرَ إبلاغُ الشريعةِ، إلى الكل ضرورة، لتــعــذرِ خطابِ جمــيعِ النــاس شــفاهاً، وكــذا تعذر إرســالِ عددِ التــواترِ إليــهم، وهــو مــسلكٌ جيــد، ينظــمُّ إلى مــا احــتجّ به الشــافــعي ثم البخاري...) أ.هـ

قال أبوالمظفر السّمعاني:

وربّما يرتقي هذا القول ـ أي رد أخبار الآحاد ـ إلى أعظمِ من هذا، فإنّ النبيّ ﷺ أدّى هذا الدينَ إلى الواحدِ فالواحدِ من الصحابة، وهذا الواحدُ يؤديهِ إلى الأمة، وينقلـه عنه، فإذا لم يُقْبَلْ قـولُ الراوي لأنّه واحد،رجعَ العيبُ إلى المؤدي، نعـوذُ باللهِ من هذا القولِ البشـع، والإعتقادِ القـبيح) أ. هـ.

الآية الخامسة:

قوله تعالى: ﴿لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم﴾.

قال البخاري في «كتاب أخبار الآحاد» من «صحيحه» بعدها:

(فإذا أَذِنَ له واحدٌ جاز) أ. هـ

الآية السادسة:

قوله تعالى: ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾

قال العلامةُ ابن القيم بعدها:

(فأمــرَ مَنْ لم يعلمْ أنْ يســألَ أهلَ الذكر، وهم أولو الكتــابِ والعلم، ولولا أنّ أخبــارَهم تفيدُ العلم، لم يأمرْ بســؤالِ من لا يفيدُ خبــرُه علماً، وهو سبحانه لم يَقُلْ سلوا عددَ التــواتر، بل أَمر بسؤالِ أهلِ الذكرِ مطلقاً، فلو كان واحداً، لكان سؤالُه وجوابُه كافياً) أ. هـ

يستوي في ذلك، السؤال عن أمرٍ في الأصولِ أو أمرٍ في الفروع، ممن

جهل شيئاً من ذلك والله أعلم.

الآية السّابعة:

قوله تعالى: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون. إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم﴾

قال القرطبي في «تفسيره» بعدَها:

(فيهِ دليلٌ على وجوبِ العملِ بقولِ الواحد، لأنّه لا يجبُ عليهِ البيانُ إلا وقد وجبَ قبولُ قوله.

وقال: ﴿إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا﴾ فحكمَ بوقوعِ البيانِ بخبرهم) أ. هـ

قلت: ولهذه الآيةِ نظائرُ في كتابِ الله، دَلّتْ على وجوبِ العملِ بخبر الواحد.

الآية الثامنة:

قوله تعالى: ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة﴾

قال القرطبي بعدها في «تفسيره»:

(أمرَ اللهُ سبحانه وتعالى أنْ يُخبرنَ بما ينزلُ من القرآن في بيوتهن، وما

يَرينَ من أفـعالِ النبي ﷺ، ويسـمعنَ مـن أقواله، حـتى يبلّغنَ ذلك إلى الناس فيعملوا ويقتدوا، وهذا يدلُّ على جوازِ قبولِ خبرِ الواحدِ من الرجال والنساء في الدين) أ.هـ

الآية التاسعة:

قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾

قال العلامة ابن القيم بعدَها:

(أي لا تتبعه ولا تعمل به، ولم يَزَلِ المسلمونَ في عـهدِ الصحابة يقفون أخبارَ الآحاد، ويعملون بها، ويثبتون للهِ تعالى بها الصفات، فلو كانت لا تفيدُ علماً، لكان الصحابةُ والتـابعون وتابعوهم، وأئمةُ الإسلام كلُّهم، قد قفوا ما ليس لهم به علم) أ.هـ

الآية العاشرة:

قوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾

فكلُّ مَنْ رَدّ خـبرَ واحـدٍ ثقةٍ عَنِ النبيِّ ، لأنّه خـبرُ آحـاد، داخلٌ بلا شك في هذه الآية.

والآيات في هذا الباب كثيرة، وما ذكرناه فيما سبق، فيه خير كثير.

فصـل

في ذكر الأدلةِ من السنةِ على وجوبِ قبولِ أخبار الآحاد

وأما الأحاديثُ الدالةُ على وجـوبِ قبولِ أخبارِ الآحاد، فكثـيرةٌ جداً، ذَكر طرفاً منها البـخاريُّ في «صحيحه» في «كتابِ أخـبار الآحاد» وكذلك غيرُه من الأئـمة، وأطالَ الشافعيُّ في الاسـتدلالِ لقبولِ أخـبارِ الآحاد في «رسالتـهِ المشهورة»، وصنّفَ ابنُ عـبدالبر رسـالةً خاصةً في ذلك سـمّاها «الشواهد. في إثباتِ خبر الواحد» وأطالَ ابنُ القيم في «الصواعق المرسلة» في الاستدلال لذلك، وها أنا أذكر طرفاً منها:

الحديث الأول:

عن ابن عباس رضي الله عنهمـا: أنّ رسولَ الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال:

«إنّك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فليكنْ أول مـا تدعوهم إليه، شهادة أن لا إله إلا الله ـ وفي رواية للبـخـاري: إلى أن يوحدوا الله ـ فـإن هم أطاعوك لذلك، فـاعلمهم أنّ الله افـترض عليهم خـمس صلوات في كلِّ

يومِ وليلة» الحديث رواه البخاري ومسلم.

ووجهُ الاستدلالِ ظاهر، وهو اكتفاءُ النبيِّ ﷺ، ببعثِ معاذٍ إلى أهلِ اليمن، يدعوهم إلى أصلِ الأصول، وهو التوحيد، فلو كان خبرُ الواحد لا يفيد علماً، لما بعثه ﷺ.

الحديث الثاني:

قال البخاريُّ في «كتاب أخبار الآحاد» من «صحيحه»:

(«بابُ بعثِ النبي ﷺ الزبير طليعةً وحده».

حدثنا عليُّ بنُ عبدالله حدثنا سفيانُ حدثنا ابنُ المنكدر قال:

نَدَبَ النبيُّ ﷺ الناسَ يوم الخندق، فانتدبَ الزبير، ثم ندبهم فانتدبَ الزبير، ثم ندبَهم فانتدب الزبير، فقال:

«لكلِّ نبيٍّ حواري، وحواريّ الزبير») أ.هـ

الحديث الثالث:

قال البخاريُّ في «كتابِ أخبارِ الآحاد» من «صحيحه»:

(«بابُ ما كان يبعثُ النبيُّ ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد، وقال ابنُ عباس: بعثَ النبيُّ ﷺ دِحْيَةَ الكلبي بكتابه إلى عظيمِ بُصْرَى أنْ يدفعَهُ إلى قيصر».

حدثنا يحيى بنُ بكير حدثني الليثُ عن يونسَ عن ابن شهاب أنّه قال:

أخبرني عبيدُ الله بنُ عبدِ الله بـن عتبة أنّ عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أنّ رسولَ الله ﷺ:

بعثَ بكتابهِ إلى كِـسْرى، فأمَرهُ أنْ يدفـعَهُ إلى عظيمِ البحرين، يـدفعهُ عظيمُ البحرين إلى كسرى، فلما قرأَهُ كسرى مزّقه.

فحسبتُ ـ القائل هو ابن شهاب ـ أنّ ابنَ الحسين قال:

فدعا عليهم رسولُ الله ﷺ أنْ يمزَّقوا كُلَّ ممزّق) أ.هـ

قال الحافظ ابن حجر بعده في «فتح الباري»:

(وقد سـبقَ إلى ذلك أيضاً ـ أي الاسـتدلال ـ بهذا علـى قبول أخـبار الآحاد ـ الشافعيُّ فقال:

«بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ سراياه، وعلى كلِّ سرية واحد، وبعثَ رسلَهُ إلى الملوك، إلى كلِّ ملـك واحـد، ولم تزلْ كـتبـهُ تَنْفُـذُ إلى ولاتهِ بالأمـر والنهي، فلم يكنْ أحـدٌ من ولاتهِ يتـركُ تنفذ أمـرِهِ، وكـذا كان الخلفـاءُ بعده») أ.هـ.

قلت: قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهمـا، الذي عَلَّقه البخاريُّ هنا، قد وصله في أول «صحيحه» في كتـاب «بدء الوحي» في قصة أبي سفيان مع هرقل.

الحديث الرابع:

عن ابن عباس رضي الله عنهمـا أنّ النبيَّ ﷺ قال في حجة الوداع بعد أنْ أوصاهم: «ألا فليبلغِ الشاهدُ منكم الغائب» الحـديث. أخرجه البخاريُّ

في «صحيحه». فلو كانَ خبـرُ الواحد، لا يفيدُ علماً، ولا يوجب عملاً، لما كانَ لأمرهِ ﷺ الشاهدَ أنْ يبلِّغَ الغائبَ معنى، إذْ هو غيرُ مقبولٍ أصلاً.

الحديث الخامس:

عن فاطمةَ بنتِ قيسٍ رضي الله عنها، أنّها سمعتْ نداءَ المنادي، منادي رسولِ اللهِ ﷺ ينادي: الصلاة جامعة.

فخرجتْ إلى المسجد، فـصلّتْ مع رسولِ الله ﷺ. فلما قضى رسولُ الله ﷺ صلاتَهُ، جلسَ على المنبر وهو يضحك.

وقال: «لِيَلْزَمْ كلُّ إنسانٍ مصلاّه»، ثم قال: «أتدرون لِمَ جمعتكم»

قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم.

قال: «إنّي واللهِ ما جـمعتُكم لرغبةٍ ولا لرهبة. ولكنْ جـمعتُكم، لأنّ تميمـاً الداري، كان رجلاً نصـرانياً، فجاءَ فـبايَع وأسلم، وحدثني حـديثاً وافقَ الذي كنتُ أحدثكم عن مسيحِ الدجـال. حدثني أنّه ركبَ في سفينةٍ بحـريةٍ مع ثلاثين رجـلاً من لخـم وجذام، فـلَعِبَ بهمُ الموجُ شـهـراً في البحر...»

الحديث رواه مسـلم في «صحيحه»، وفـيه أنّ تميماً لقيَ المسـيحَ مُكبَّلاً بالحديدِ في جزيرةٍ بعيدة وسألَهُ عن أشياءَ فأجابَهُ عليها.

ووجهُ الاستدلالِ ظاهر:

وهو أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، اكتفى بخبرِ تميمٍ رضي الله عنه له

وصَدَّقَه، بَلْ جمعَ النّاسَ وحدّثهم بذلك، مع أنّ تميماً لم يكنْ وحده، بل كانَ معه ثلاثونَ رجلاً، فاكتفى النبيُّ ﷺ بخبرِه وحده.

فإنْ قال قائل:

لا دلالةَ في هذا الحديث، إذْ أنّ النبيَّ ﷺ قال فيه: «وحدثني حديثاً وافقَ الذي كنتُ أحدثكم عن مسيحِ الدجال».

قيل له:

إنّ النبيَّ ﷺ، حَدَّثَ أصحابَهُ عن صفةِ المسيح، وعن خروجِه وفتنته الناس، ولم يخبرْهم ﷺ أنّه مقيدٌ في جزيرةٍ من الجزر، ولا أنّ الجساسةَ في تلك الجزيرة. فهذهِ كلُّها زياداتٌ أخبرَ بها تميمٌ رضي الله عنه، وقبلها النبيُّ ﷺ، بل وحدّثَ بها الناسَ وفرح بها والله تعالى أعلم.

الحديث السادس:

عن عبدِالله بنِ عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية» الحديث رواه أحمد والبخاري في «صحيحه».

والأمرُ بالتبليغ يعمُّ الواحدَ فما فوقه، وهذا يدلُّ على وجوبِ العملِ بخبره إذا بَلَّغ وأنه يفيد العلم.

الحديث السّابع:

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«نضّر اللهُ امرأً سمعَ منّا حديثاً، فبلّغه كما سمعه، فَرُبّ مبلّغٍ أوعى من

سامع» رواه أحمدُ والترمذيُّ وابنُ ماجه وابنُ حبان.

وللترمذي من حديث زيدِ بن ثابت نحوَهُ. ولأحمدَ وابنِ ماجه والحاكم نحوه من حديث جبير بن مطعم.

وقد أفرده أبوعَمرو المديني بجزء حديثي، ووجه الاستدلال منه ظاهر.

الحديث الثامن:

عن ابنِ عمر رضي الله عنهما قال:

(تراءَى الناسُ الهلالَ فـأخبرتُ النبيَّ ﷺ أنّي رأيتُه، فـصامَ وأمرَ الناسَ بصيامه) رواه أبوداود وصحّحه ابن حبان والحاكم.

الحديث التاسع:

عن ابن عبـاس رضي الله عنهما أنّ أعـرابياً جاءَ إلى النبي ﷺ فـقال: إنّي رأيتُ الهلال. فقال: «أتشهدُ أنّ لا إله إلا الله» قال: نعم.

قال: «أتشهدُ أنّ محمداً رسول الله» قال نعم.

قال: «فأذِّنْ في الناس يا بلال أنْ يصوموا غداً».

رواه الخمسة وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان.

قال الخطابيُّ ـ في الكلام على حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق ـ:

(وفيهِ دليلٌ على وجوبِ قبولِ أخبارِ الآحاد، وقَبِلَ ﷺ خبرَ أعرابيٍّ في رؤيةِ هلالِ شهـر رمضـان، وعملَ به، رواهُ أهلُ السنن. وفيـه دليلٌ على

وجوبِ قبولِ أخبارِ الآحاد) أ.هـ.

الحديث العاشر:

أخرج الشيخان وغيرُهما عن أبي هريرة وزيدُ بن خالد رضي الله عنهما في قصة العسيف وفيه قال النبي ﷺ:

«واغدُ يا أنيسُ ـ لرجل من أسلم ـ إلى امرأةِ هذا فإن اعترفت فارجمْها» فاعترفت فرجمها. فقد اعتمدَ النبي ﷺ خبره في اعترافها، مع أنّ فيه إقامةَ حدٍّ وقتلَ نفسٍ وهو واحد.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة كما سبق، وما ذكرناه فيه خير إن شاء الله والحمد لله.

فصل

وممّا يُسْتَدَلُّ به:

أنّ هؤلاءِ المنكرين لإفادةِ أخبارِ الآحادِ العلم، يشهدونَ شهادةً جازمةً قاطعةً على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالِهم أنّهم قالوا. ولو قيل لهم: إنّها لم تصحَّ عنهم. لأنكروا ذلك غايةَ الإنكار، وتعجّبوا من جهلِ قائله. ومعلومٌ أنّ تلك المذاهب، لم يروها عنهم إلا الواحدُ والإثنانِ والثلاثة ونحوَهم مما لم يتجاوز الآحاد، وهذا معلومٌ يقيناً.

فكيفَ يحصلُ لهم العلـمُ الضروري والمقاربُ للضروري، بأنّ أئمـتَهم ومن قلدوهم دينهم أفتوا بكذا وذهبوا إلى كـذا، ولم يحصلْ لهم بما أخبرَ به أبوبكر الصديق وعمر بن الخطاب وسـائر الصحابة رضي الله عنهم عن رسـول الله ﷺ، ولا بما رواه عنهم التـابعـون، وشـاعَ في الأمـة وذاع، وتعددتْ طرقه وتنوعت، وكان حرصُه عليه أعظمَ بكثير من حرص أولئك على أقوال متبوعيهم، إنّ هذا لهو العجب العجاب.

فيلزمهم أحدُ ثلاثةِ أمور:

- إما أنْ يقولوا:

أخبارُ رسولِ الله ﷺ وفتاواه وأقضيتهُ تفيدُ العلم.

- وإما أنْ يقولوا:

إنّهم لا علمَ لهم بصحـةِ شيءٍ مّما نُقِلَ عن أئمتِـهم، وإنَّ النقولَ عنهم لا تفيدُ علماً.

- وإما أنْ يكونَ ذلك مفـيداً للعلم بصحتهِ عن أئمـتهم دونَ المنقولِ عن رسول الله ﷺ، فهو من أبينِ الباطل.

وأيضاً: مِنَ المعلوم أنّ أكثرَ أحاديـث الرسولِ ﷺ، إنّما رويتْ آحادية، ولم يزلْ سلفُ الأمةِ ومَنْ تبـعَهم، يتحاكمـون إليها، امتثـالاً لهذا الأمر، ويجعلونها فاصلةً للنزاع بينهم، ويرضونَ بها حكماً، ويشتدُّ إنكارُهم على من امتنعَ عن قبولها، ويخـوفونه بالفتنةِ والعذابِ الأليم الذي توعّد اللهُ به مَنْ خالفَ أمرَ رسولهِ ﷺ، ولو كانَ أمرُه الواردُ في هذهِ الأخبار، لا يفيدُ

يقيناً، لكان المخالفُ له معذوراً عندهم، وهو خلافُ الإجماعِ كما تقدم.

فصل

ثم يقال لهذا الإباضي وكُلِّ مَنْ قال بقوله:

اصرفْ عنايتَك إلى ما جاءَ به الرسولِ ﷺ، والحرص عليه، وتتبعْهُ وأجمعهُ واعرفْ أحوالَ نقلته وسيرتَهم، وأعرضْ عمّا سواه، واجعلْهُ غايةَ طلبك، ونهايةَ قصدك، بل احرص عليه حرصَ أتباعِ أربابِ المذاهبِ على معرفةِ مذاهبِ أئمتهم، بحيثُ حصلَ لهم العلمُ الضروري بأنَّها مذاهبُ أئمتهم، ولو أنكرَ ذلك عليهم منكر، لسخروا منه، وحينئذٍ تعلم هل تفيدُ أخبارُ الآحادِ عن رسول الله ﷺ العلمَ أو لا تفيدُهُ.

فأمّا مع اعراضِك عنها وعن طلبها فهي لا تفيدُك علماً، ولو قلتَ لا تفيدُك أيضاً ظناً، لكنتَ مخبراً بحصّتِك ونصيبك منها ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فصل

قال أبوالمظفر السمعاني:

(لو أنصفَ أهلُ الفرقِ منَ الأمة، لأقرُّوا بأنّ خبرَ الواحد قد يوجبُ العلم، فإنّك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم، يستدلُّ كلُ

فريق منهم على صحةِ ما يذهبُ إليه بالخبر الواحد.

ـ ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»، وبقوله: «خلقتُ عبادي حنفاء، فأجتالتهم الشياطين عن دينهم».

ـ وترى الرافضة يحتجونَ بقوله ﷺ:

«يُجاءُ بقومٍ من أصحابي فيقال إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدَك، إنّهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم».

ـ وترى الخوارجَ يستدلون بقوله ﷺ:

«سبابُ المسلمِ فسوقٌ، وقتاله كفر» وبقوله: «لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمن».

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يَسْتدلُّ بها أهلُ الفرق، ومشهورٌ معلومٌ استدلالُ أهلِ السنةِ بالأحاديث ورجوعُهم إليها، فهذا إجماعٌ منهم على القولِ بأخبارِ الآحاد...) أ.هـ

فصل

قال الإباضي ص٢٧:

(ومن الأدلة القاطعة، على ركاكة فهمهم، وقلة علمهم بكتاب الله تبارك وتعالى، وسنة رسوله ﷺ، ولغة العرب، نفيهم للمجاز من الكتاب والسنة واللغة العربية، مع أن الأمة شبه مجمعة على إثباته، ولم يخالف

ذلك إلا من شذ).

ثم ذكر كلام الشوكاني والسيوطي في إثباته وتجهيل منكريه.

والجواب أن يقال:

إن من حملَ كلامَ ربهِ عز وجل، وكلامَ رسوله ﷺ على الحقيقة، فعمل بما فيه، وأنزجرَ عن نواهيه، هو أعلمُ الناسِ بكلامِ اللهِ وكلامِ رسولهِ ﷺ، وهكذا كانَ حالُ السلف الصالح رحمهم الله في كلام الله وكلام رسولهِ ﷺ.

أمّا من حملَهُ على المجاز، وجعلَ ظاهرَ الوحيْين غير مراد، وإنّما المرادُ، معنىً آخر فهذا قد حرّف الوحيْين، وهو من جنسِ عملِ اليهود والنصارى في كتبهم، إلا أنّهم توصلوا إلى تحريفها، بتحريف ألفاظها وعباراتها، وهؤلاء حرّفوها، بتحريف معانيها مع بقاء ألفاظها، ولو علموا أنّهم يستطيعون تحريفَ ألفاظها لفعلوا، كما فعل إمامُهم من قبل حين حرّف قوله تعالى ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ فجعل لفظ الجلالة منصوباً، على أنه مفعول به، لينفيَ الكلامَ عنِ اللهِ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والمجاز باطلٌ لا وجود له في القرآن ولا في السنة ولا في لغةِ العرب، بل لم يذكرْه أحد من أئمة السلف ولا من أئمة اللغة، حتى نهاية القرنِ الثالث، حين ظهرتِ البدعُ وأهلها، فأحدثته زمرةٌ أعجميةٌ، أرادوهُ سُلَّماً إلى نفي الصفات، وتعطيل الوحيْين، إذ بدونهِ لا يستطيعون ذلك،

فأحـدثوه، واشتدَّ نكيرهم على من نـفاه، إذْ أنّ في نفيهِ تحطيمَ قـواعدِهم وعقائدِهم الفاسدة.

قال ابنُ القيم رحمه الله:

(فصلٌ في كسر الطاغوتِ الثالث، الذي وضعته الجهميةُ لتعطيلِ حقائق الأسماءِ والصفات. وهو طاغوتُ المجاز.

هذا الطاغوت، لهجَ به المتأخرون، والتـجأ إليهِ المعطِّلون، وجعلوه جُنَّةً يتترسون بها من سهام الراشقين، ويصدّون به عن حقائق الوحي المبين .. وأهلُ اللغة، لم يصـرحْ أحدٌ منهم بأنّ العربَ قسّـمت لغاتها إلى حقـيقةٍ ومجاز. ولا قال أحدٌ من العرب قط، هذا اللفظ حـقيقة وهذا مجاز، ولا وُجِدَ في كلام من نقلَ لغتَهم عنهم مشافهةً ولا بواسطة ذلك.

ولهذا لا يوجد في كلام الخليل وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء. والأصمعي وأمثالِهم.

كما لا يوجد ذلك في كلامِ رجلٍ واحـدٍ من الصحابة، ولا منَ التابعين ولا من تابع التابعين، ولا في كلامِ أحدٍ من الأئمة الأربعة.

وهذا الشافعي وكثرةُ مصنفاتهِ ومبـاحثِه مع محمد بن الحسن وغيره، لا يوجد فـيها ذكر المجـاز ألبتّة، وهذهِ رسالـتُه التي هي كأصولِ الفـقه، لم ينطقْ فيـها بالمجاز فـي موضعٍ واحد، وكـلامُ الأئمةِ مدونٌ بحـروفه، لم يُحْفَظْ عن أحدٍ منهم تقسيمُ اللغةِ إلى حقيقةٍ ومجاز...

وكذلك أصـحابُ مالكٍ مخـتلفون، فكثيـرٌ من متأخـريهم، يثبتُ في

القرآن مجازاً. وأما المتقدِّمون كابن وهبٍ وأشهب وابن القاسم، فلا يُعْرفُ عنهم في ذلك لفظةٌ واحدة.

وقد صرّح بنفي المجاز في القرآن، محمد بن خويز منداد البصري المالكي وغيرُه من المالكية، وصرّح بنفيه داود بن علي الأصبهاني وابنُه أبوبكر، ومنذر بن سعيد البلوطي، وصنّف في نفيهِ مصنفاً، وبعضُ الناس يحكي في ذلك عن أحمد روايتين.

وقد أنكرتْ طائفةٌ أن يكون في اللغة مجاز بالكلية، كأبي إسحاق الاسفرائيني وغيرُه، وقولهُ له غور لم يفهمْه كثيرٌ من المتأخرين، وظنّوا أنّ النزاع لفظي، وسنذكر أنّ مذهبه أسدُّ وأصحُّ عقلاً ولغةً من مذهبِ أصحابِ المجاز.

وطائفةٌ أخرى غَلَتْ في ذلك الجانب، وادَّعتْ أنّ أكثرَ اللغة مجاز، بل كلُّها، وهؤلاء أقبحُ قولاً وأبعد عن الصواب من قولِ من نفى المجاز بالكلية، بل من نفاه أسعد بالصواب) أ ـ هـ.

ثم قال ابن القيم رحمه الله:

(فصلٌ.

وإذا عُلِمَ أنّ تقسيمَ الألفاظِ إلى حقيقةٍ ومجاز، ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً، فهو اصطلاحٌ محض، وهو اصطلاحٌ حدثَ بعد القرون المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهةِ المعتزلةِ والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين. . .) أ ـ هـ.

ثم شرع رحمه الله في كسره من خمسين وجهاً.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٧ ـ ٨٨):

(تقسيمُ الألفاظِ الدالةِ على معانيها إلى حقيقةٍ ومجاز، وتقسيمُ دلالتها أو المعاني أو المدلول عليها إن استعمل لفظَ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة، فإنّ هذا كله قد يقعُ في كلامِ المتأخرين. ولكنّ المشهور أنّ الحقيقةَ والمجازَ من عوارضِ الألفاظ.

وبكلِّ حال، فهذا التقسيمُ، هو اصطلاحٌ حادثٌ بعد انقضاءِ القرونِ الثلاثة، لم يتكلمْ بهِ أحدٌ من الصحابةِ ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحدٌ من الأئمةِ المشهورين في العلم، كمالكٍ والثوري والأوزاعي وأبي حنيفةَ والشافعي، بل ولا تكلَّمَ به أئمةُ اللغةِ والنحو، كالخليل، وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم...

وهذا الشافعيُّ هو أولُ من جَرَّدَ الكلامَ في أصولِ الفقه، لم يقسِّمْ هذا التقسيم، ولا تكلَّمَ بلفظِ الحقيقةِ والمجاز.

وكذلك محمدُ بن الحسن له في المسائل المبنية على العربيةِ كلامٌ معروفٌ في الجامعِ الكبير وغيرِه، ولم يتكلمْ بلفظِ الحقيقةِ والمجاز...) أ.هـ

أما زعمُ هذا الإباضي، أنّ الأمةَ شبهُ مجمعة على إثباتهِ ولم يخالفْ في ذلك إلا من شذ. فباطل وفيه أمور:

أحدها: أن السلفَ لم يُنْقَلْ عنهم القـولُ بالمجاز، ولـم يُعْرفُ في لغـتهم، بل هو حادثٌ بعد القرونِ الثلاثةِ المفضَّلةِ، فكيف يدعي ما ادعى؟!

الثاني: إذا لم يخالفْ في إثباتِ المجاز ـ كما يزعم الإباضي ـ إلا مَنْ شذ، كانتِ الأمةُ مُـجْمعةً على قبوله، لا شـبهَ مجمعة كـما يقول، وهذا يَدُلُّ على ركاكةِ لفظه وقلةِ علمه.

وقد أطال شـيخ الإسلام رحمـه الله في نفيه، في كـتاب «الإيمان» له، وفي «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٧ ـ ١٢٠) وغيرها.

كذلك أطال تلميـذُه العلامة ابن القيم في نفـيه في «الصواعق المرسلة» وأشار إلى طرف من ذلك في نونيته.

وكذلك الشيخ مـحمد الأمين الشنقيطي في رسالتـه «منع جواز المجاز» وغيرُهم من أهل العلم.

فصل

ثم قال الإباضي ص٢٨:

(وقـد صرح ابن الـقيم بالمجـاز في «بدائع الفـوائد» و«تهـذيب السنن» وغيرهما. بل ألف مؤلفاً خاصاً في ذلك سماه «الفوائد المشوق، إلى علوم القرآن. وعلم البـيان» وهو ثابت عنه، وإن حاول بعض الجهلة نفـيه عنه، وممن نسبـه إليه ابن حـجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٠) وابـن تغري في

«النجــــوم الزاهرة» (١٠/ ٢٤٩) والصـــفـــدي (٢/ ٢٧٠) فـــي «الوافي» والسـيوطي في «بغـيـة الوعاة» والشـوكاني فـي «البدر الطالع» و«حـاجي خليفة» في «كشف الظنون» وآخرون) أ. هـ.

وأقول:

لعلّ ما سبقَ من نقلٍ عن ابنِ القيم رحمه الله في «مختصر الصواعق»، أكبر دليلٍ على نفيهِ المجاز، كيف لا وقد عدّه طاغوتاً للجهمية، وشرعَ في كسره من خـمسين وجهاً، أبعدَ هـذا يقال إنّه يقول به! ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾.

وأما كتابُ «الفوائد المشوق» فليس لابن القيم، ومن له أدنى اطلاعٍ على كتبهِ رحمه الله يجزم بذلك.

وزعمُ هذا الإباضي أنّ ابنَ حـجر نَسَبَ هـذا الكتابَ إلى ابن القـيم، كذبٌ وباطلٌ، فلم ينسبْهُ الحافظُ إليـه، بل نسبَ إلية جملةً من الكتب كان من ضـمنهـا «بدائع الفـوائد» كـما فـي «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٢) وهذا الإباضي يعلم أنّ هذا الكتاب غير الكتاب السابق.

كذلك الصفدي لم ينسبْ له هذا الكتاب، بل نسب إليه جملة من كتبه منها «بدائع الفوائد» كما في «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٧٢).

وأما صاحب «النجوم الزاهرة»، فلم يذكرْ له شيئاً من مصنفاته أصلاً، فظهـر كذبُ وبهـتان هذا المفـتري، و﴿إنما يفـتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون(١٠٥)﴾ النحل.

وأخرج الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«وإنّ الكذبَ يهدي إلى الفجور، وإنّ الفجور يهدي إلى النار، وإنّ الرجل ليكذبُ حتى يُكتبَ عند الله كذاباً».

والعجب، أنّ الخوارجَ يرونَ الكذب، مخرجاً من الملة، وصاحبَه مُخَلَّدٌ في النار عياذاً بالله، فتراهم على ضلالهم أصدقَ أهلِ البدع، غير أنّ هذا الإباضي لم يتوانَ عن الكذبِ والتلبيس، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فصل

قال الإباضي ص٢٩ ـ ٣٠ تحت عنوان «شبه الحشوية والرد عليها»:

(هذا ولم يأت القائلون بجواز الاحتجاج بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد بما تقوم به حجة) أ.هـ

وأقول:

قد ذكرنا فيما سبق، بعضَ أدلةِ أهل السنة على قبول أخبار الآحاد، من القرآن والسنة وإجماعِ الصحابة والتابعين لهم بإحسان على ذلك فالحمد لله رب العالمين.

ثم قال الإباضي:

(وغاية ما يستندون إليه، ويعوّلون عليه، هو أن النبي ﷺ، كان يبعث الآحاد إلى الشاسع من البلاد، فدل ذلك على أن خبر الآحاد تقوم به

الحجة، وإلا لما اكتفى ﷺ بذلك، وأيضاً فإن أهل قباء، قد أخذوا بخبر الواحد في التحول إلى القبلة، وأقرهم رسول الله ﷺ على ذلك. وهذا كما تراه لا دليل فيه، بل ولا شبهة دليل) أ.هـ.

وأقول:

قد سبق أيضاً أنّ أئمةَ الإسلام، كالشافعي ومجاهدٍ والبخاري ـ رحمهم الله ـ قد استدلوا على قبولِ أخبارِ الآحاد، بإرسالِ النبيِّ ﷺ الرسلَ آحاداً إلى سائرِ البلدان، وهو حجة ولا شك،

وليس يصحُّ في الأذهانِ شيءٌ
إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ

ثم قال الإباضي:

(أما الأول:) أي احتجاج أهل السنة على قبول أخبار الآحاد بإرسال النبي ﷺ رسله آحاداً (فقد أجيب عنه بما حاصله) ثم ذكر أن النبي ﷺ بقي يدعو بمكة ثلاث عشرة سنة، وكان الناس يأتون لزيارة بيت الله الحرام، فيتلقون عنه ﷺ، ويرجعون إلى أقوامهم فيخبرونهم.

ثم قال الإباضي ص٣٠:

(وكان كثير منهم، يدخلون في الإسلام، ويطلبون من رسول الله ﷺ أن يبعث معهم من يعلِّمهم أمور دينهم كما هو مشهور في كتب السير، وبذلك تبين لك أن أصول الاعتقاد، انتقلت عن طريق التواتر القطعي، وأن أولئك الذين كان يبعثهم صلى الله عليه وسلم إلى المناطق، كانوا

يعلّمون الناس الفروع الفقهية) أ.هـ

والجواب من وجوه:

أحدُها: زعمُ هذا الإباضي، أنّ النبيَّ ﷺ كان يرسلُ الرسلَ لتعليمِ الناسِ الفروع، حينما كان بمكة. زعمٌ باطل، وهذا يدلُّ على جهلهِ بالسير، وخاصةً سيرة النبيِّ ﷺ، فإنَّ النبي ﷺ مكثَ بمكةَ، ثلاثَ عشرةَ سنة، لا يدعوهم إلا للتوحيد فقط. ولم تنزل عليه فروع الشريعة بعد.

الثاني: أنّ من التقى بالنبيِّ ﷺ وآمنَ به، وحَصلتْ له مزيةُ الصحبة، لم يكنْ بحاجةٍ إلى أن يُرسلَ إليه رسولٌ يدعوه إلى الشهادتين، وهذا معلوم. إنّما كان النبيُّ ﷺ يرسلُ رسلَهُ إلى قومٍ لم يسلموا بعد، فأرسلَ معاذاً إلى اليمن، وأرسلَ آخر إلى كسرى وأرسلَ غيرَهم.

الثالث: أنّ من أدلةِ ما قلنا، أنّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ لبعضِ الصحابة الذين أرسلَهم «فليكنْ أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك، فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإن هم أطاعوك لذلك الحديث» فلو كانوا مسلمين، لم يدعُهم إلى الشهادتين، ويرتبْ على قبولها الفرائض، وأمر النبي ﷺ هنا بالفرائض، كان بعد نزولِ الأمر بها بعد الهجرة.

ثم قال الإباضي ص٣٠:

(وهذا كله على تسليم ما أدعوه، من أن الرسول ﷺ، كان يرسل الأفراد إلى المناطق الشاسعة، وإلا فإن من تأمل كُتب السير والتواريخ، ظهر له جلياً، أنه ﷺ لم يكن يكتفي بارسال الأفراد إلى الأماكن الشاسعة، وإنما كان يرسل جماعات، ويؤمر على كل جماعة أميراً، فيذكر اسم ذلك الأمير، من دون أن يذكر من كان تحت امرته، كما جرت العادة بذلك) أ.هـ

وأقول هذا متعذر لوجوه:

أحدُها: عدمُ بلوغِ ذلك إلينا بإسنادٍ صحيح، بل استدلالُ حُفَّاظِ الإسلام كالشافعيِ ومجاهد والبخاري وأبي المظفر السمعاني وغيرِهم، بإرسالهِ ﷺ رسلهُ آحاداً على قبول خبر الآحاد، ينقضُ ما قاله الإباضي.

الثاني: قلةُ عددِ الصحابةِ حينذاك، وحاجةُ النبّي إليهم ﷺ، لإحاطة عدوهِ به، وبمن اتّبعه، فكيف يُرسلُ لكلِّ جهةٍ، جمعاً من الصحابة، بحيث يحصل بخبرهم التواتر؟!، فهذا مما لا يقول به عاقل.

الثالث: حتى لو قلنا: إنّ النبيَّ ﷺ، كان يُرسلُ إلى كلِّ جهة، عدداً يحصل بخبرهم التواتر. يتعذرُ أن يكونوا كلُّهم من علماء الصحابة، بل ربما يكون فيهم عالم أو اثنان والباقون تَبَعٌ لهم، وهذا لا يُخرجُ خبرَهم عن كونهِ خبرَ آحاد، هذا مع تسليمنا بقول هذا الإباضي،

وإلا فقوله باطل أصلاً.

ثم قال الإباضي:

(ومما يدل على ذلك، ما ذكره الطبري (٢/ ٢٤٧) وغيره عن عبيد بن صخر بن لوذان الأنصاري السلمي، وكان فيمن بعث النبي ﷺ مع عمال اليمن في سنة عشر بعد ما حج حجة التمام، وقد مات باذام، فلذلك فرق عملها بين شهر بن باذام، وعامر بن شهر الهمداني، وعبدالله بن قيس أبي موسى الأشعري، وخالد بن سعيد بن العاص، والطاهر بن أبي هالة، ويعلى بن أمية، وعَمرو بن حزم.

وعلى بلاد حضرموت، زياد بن لبيد البياضي، وعكاشة بن ثور بن أصفر الغوثي، ومعاوية بن كندة، وبعث معاذ بن جبل معلماً لأهل البلديْن: اليمن وحضرموت أ.هـ

فهؤلاء بعض من كانوا مع معاذ رضي الله عنه، وكذا يقال بالنسبة إلى بقية الرسل الذين كان يرسلهم رسول الله ﷺ إلى المناطق الشاسعة) أ.هـ كلام الاباضي.

وجواب هذا من وجوه:

أحدُها: أنّ هذا الأثَر لا يصحّ، بل هو ساقطُ الإسناد.

قال الحافظ ابن حجر في «ترجمة عبيد بن صخر الأنصاري رضي الله عنه» (٤/ ٣٤٤) (٥٣٥٩) في كتابه «الإصابة. في تمييز الصحابة» [طبعة دار الكتب العلمية ببيروت]: (ذكرَهُ البغويُّ وغيرُهُ في

الصحابة. وقال ابنُ السكن: يقال له صحبة، ولم يصحَّ إسنادُ حديثه...) أ.هـ

قلت: يعني ابنُ السكن بقولِه لم يصحَّ إسنادُ حديثِه، هذا الحديثَ الذي استدلَّ به الإباضي.

وفي هذا الإسناد علل منها:

أنّ مداره على سيف بن عمر التميمي.

قال عنه يحيى بن معين: فلس خير منه. وقال مرة: ضعيف الحديث.

وقال أبوحاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي.

وقال أبوداود: ليس بشيء.

وقال النسائي والدارقطني: ضعيف.

وقال أبوحاتم بن حبان: يروي الموضوعات، وكان قد اتهم بالزندقة.

وقال : وقالوا: إنه كان يضع الحديث.

وقال البرقاني: متروك.

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث.

هذه أقوالُ بعض المحدثين فيه، فهل يصحُّ بعدَها أنْ يُستدلَ بهذا الخبر، وانظر «تهذيب الكمال» للمزي (١٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٧) وحاشيته.

ثانيها: أنّ هذا الأثر مخالفٌ لما في الصحيحيْنِ، فإنّ فيهما أنّ النبيَّ ﷺ أرسلَهُ وحده ولم يُذكر معه غيرُهُ، وأرسلَه أنّ يدعوهم إلى الشهادتين ثم بقية الفرائض، ولم يرسله معلماً لقومٍ أسلموا، وعليهم والٍ مسلم.

ثالثها: أنّ هذا خبر آحاد، فكيفَ يقبلُه هذا الإباضي وهو لا يقبل أخبارَ الآحاد الثقات، فكيف بخبر واحد متروك كذاب؟!!

رابعها: أنّ هذا الدليل ـ أي إرسال النبي ﷺ رسله آحاداً ـ دليل واحد بين عشرات الأدلة كما سبق ذكرُ طرفٍ منها، فإذا ردَّ هذا المفتري هذا الدليل بهذا الزعم فماذا يصنع مع بقية الأدلة؟!.

فصل

ثم قال الإباضي ص٣٠ ـ ٣١:

(وأما قولهم: إن أهل قباء اكتفوا بخبر الواحد. فجوابه من وجهين:
أولهما: أن المسألة التي اكتفوا فيها بخبر الواحد، هي مسألة فرعية ظنية، وليس كلامنا في ذلك) أ.هـ

وجوابه:

أنّ تحولَ القبلةِ من بيتِ المقدس إلى الكعبة، وإنْ كانت بزعم هذا مسألةٌ فرعية ظنية، إلا أنّ فيها جانباً اعتقادياً، وهو اعتقادُ المسلمين الذين كانوا

يصلون بقباء وهم من الصحابة، أنّ اللهَ قد أمرَ نبيه ﷺ بتحويلِ القبلة إلى بيته الحرام.

ثم قال الإباضي:

(ثانيها: أنه جاء في رواية المستملي والحموي لصحيح البخاري «رجال» بدل قوله «رجل» ومع هذا الاختلاف، لا يصحُّ الجزم بأن الذي أتاهم شخص واحد، وبذلك ينهدم ما عولوا عليه) أ.هـ.

وجوابه إنْ صَحَّ كلام الإباضي:

أنّ إيرادَ البخاري رحمه الله، هذا الحديثَ في «كتاب أخبار الآحاد من «صحيحه» دليلٌ كافٍ على أنّ المخبرَ رجلٌ واحد لا رجال، ولو كان المخبرون رجالاً بحيث يخرج خبرهم عن كونه خبر آحاد ـ لم يصحّ ايرادُه في «كتاب الآحاد» والله أعلم. ثم إنّ بعضَ أهل السنن كما تقدم رواه بلفظ «رجل» لا «رجال».

فصل

ثم قال الإباضي ص٣١

(واستدلوا أيضاً ـ أي أهل السنة ـ بأن المنكرين لإفادة أخبار الآحاد العلم، يشهدون شهادة قاطعة جازمة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم، ولو قيل لهم: إنها لم تصح. لأنكروا ذلك غاية الإنكار إلخ.

وهو كلام لا أساس له من الصحـة، بل هو كذب صريح، وذلك لأننا بحمد الله تعالى، لم نقطع في وقت من الأوقـات، بصحة نسبة شيء من أقوال الأئمـة إليهم، إلا إذا كـان ذلك متواتراً عنـهم، ومن ادعى خلاف ذلك، فعليه أن يقيم الدليل عليه، ولا سبيل له إليه) أ.هـ.

وجوابه:

أنّ هذا الكلامَ غيـرُ صحيح، وإذا كان هذا الإباضي يقـولُ بذلك، فإنّ بقيةَ أربابِ المذاهبِ على خلافه، وهل مذاهبُهم التي أخذوها عن أئمتهم، منقولة بالتـواتر؟! مع أن هذا الإباضي نفسَه لا يقول بهـذا القول، ويقول بخلافه، ودليل هذا ايرادُه أقوالَ بعض أهلِ العلم في كـتابه مستدلاً بهم، مع أنّ أقوالَهم تلك لم تتـواتْر عنهم. فجزمَ بـأنّ الإمام أحمدَ يردُّ أخـبارَ الآحاد، برواية ابنه عـبدالله في «المسند» كـما تقدم بيـانهُ وابطاله. كذلك نَسَبَ أقوالاً للـشاطبي وابنِ عبـدالبر وغـيرِهم، مع أنّها لـم تتواترْ، وهذا تناقض منه.

ثم ما ذكره أنّه دليلٌ لنا، ليس دليـلاً قائماً بذاته، بل هو إلزامٌ منّا لأهلِ البدع، كـيف يقبلون ويصـدِّقون ويجزمـون بصحةِ أقـوالِ أئمتـهم المنقولةِ بالآحاد، ويردون أخبارَ الرسول ﷺ ولا يجزمون بها.

وأمّا أدلتنا في وجوبِ الأخذِ بخـبر الآحادِ في الأصولِ والفروع، وأنّه يوجبُ العلمَ والعملَ فقد تقدّمتْ والحمد لله.

يصلون بقباء وهم من الصحابة، أنّ اللهَ قد أمرَ نبيه ﷺ بتحويلِ القبلة إلى بيته الحرام.

ثم قال الإباضي:

(ثانيها: أنه جاء في رواية المستملي والحموي لصحيح البخاري «رجال» بدل قوله «رجل» ومع هذا الاختلاف، لا يصحُّ الجزم بأن الذي أتاهم شخص واحد، وبذلك ينهدم ما عولوا عليه) أ.هـ.

وجوابه إنْ صَحَّ كلام الإباضي:

أنّ إيرادَ البخاري رحمه الله، هذا الحديثَ في «كتاب أخبار الآحاد من «صحيحه» دليلٌ كافٍ على أنّ المخبرَ رجلٌ واحد لا رجال، ولو كان المخبرون رجالاً بحيث يخرج خبرهم عن كونه خبر آحاد ـ لم يصحّ ايرادُه في «كتاب الآحاد» والله أعلم. ثم إنّ بعضَ أهل السنن كما تقدم رواه بلفظ «رجل» لا «رجال».

فصل

ثم قال الإباضي ص٣١

(واستدلوا أيضاً ـ أي أهل السنة ـ بأن المنكرين لإفادة أخبار الآحاد العلم، يشهدون شهادة قاطعة جازمة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم، ولو قيل لهم: إنها لم تصح. لأنكروا ذلك غاية الإنكار إلخ.

وهو كلام لا أساس له من الصحـة، بل هو كذب صريح، وذلك لأننا بحمد الله تعالى، لم نقطع في وقت من الأوقـات، بصحة نسبة شيء من أقوال الأئمـة إليهم، إلا إذا كـان ذلك متواتراً عنـهم، ومن ادعى خلاف ذلك، فعليه أن يقيم الدليل عليه، ولا سبيل له إليه) أ.هـ.

وجوابه:

أنّ هذا الكلامَ غيـرُ صحيح، وإذا كان هذا الإباضي يقـولُ بذلك، فإنّ بقيةَ أربابِ المذاهبِ على خلافه، وهل مذاهبُهم التي أخذوها عن أئمتهم، منقولة بالتـواتر؟! مع أن هذا الإباضي نفسَه لا يقول بهـذا القول، ويقول بخلافه، ودليل هذا ايرادُه أقوالَ بعض أهلِ العلم في كـتابه مستدلاً بهم، مع أنّ أقوالَهم تلك لم تتـواتْر عنهم. فجزمَ بـأنّ الإمام أحمدَ يردُّ أخـبارَ الآحاد، برواية ابنه عـبدالله في «المسند» كـما تقدم بيـانهُ وابطاله. كذلك نَسَبَ أقوالاً للـشاطبي وابنِ عبـدالبر وغـيرِهم، مع أنّها لـم تتواترْ، وهذا تناقض منه.

ثم ما ذكره أنّه دليلٌ لنا، ليس دليـلاً قائماً بذاته، بل هو إلزامٌ منّا لأهلِ البدع، كـيف يقبلون ويصـدّقون ويجزمـون بصحةِ أقـوالِ أئمتـهم المنقولةِ بالآحاد، ويردون أخبارَ الرسول ﷺ ولا يجزمون بها.

وأمّا أدلتنا في وجوبِ الأخذِ بخـبر الآحادِ في الأصولِ والفروع، وأنّه يوجبُ العلمَ والعملَ فقد تقدّمتْ والحمد لله.

فصل

ثم ذكر الإباضي في ص٣٢ ـ ٤٣ فصلاً في:

«نصوص العلماء في عدم حجية الآحاد في الاعتقاد» ونقل فيه كلاماً لجماعة من المتكلمين والمبتدعة ومن ليس له معرفة بالحديث، أمثال: الجويني والغزالي والسعد التفتازاني والبزدوي وابن برهان وابن السبكي وابن عبدالشكور وأبي منصور البغدادي ومحمد عبده المصري وتلميذه البار محمد رشيد رضا❁، (وليس برشيد ولا كرامة). ونحوهم.

كما أنه نقل كلاماً لجماعة آخرين، من أهل السنة، وبتر كلامهم ليتم له مراده ومقصوده، وهذا من سوء طويته والعياذ بالله.

فنقل عن ابن عبدالبر أنه قال في «التمهيد» (١/ ٧):

(اختلفَ أصحابُنا وغيرُهم، في خبرِ الواحدِ [العدل] ❁❁، هل يوجبُ العلمَ والعملَ جميعاً، أم يوجبُ العملَ دون العلم؟

والذي عليه أكثرُ أهلِ العلمِ منهم، أنّه يوجبُ العملَ دون العلم، وهو قولُ الشافعي، وجمهورِ أهلِ الفقهِ والنظر، ولا يوجبُ العلمَ عندهم، إلا

❁ من العجيب، أنْ يُعَدَّ محمد رشيد رضا سلفياً، وهو تلميذُ العقلانيين والفلاسفة، وتأثيرهم عليه واضح، يتضح ذلك في طعنه أباهريرة رضي الله عنه، لأجل اكثاره من التحديث وفي إنكاره جملة من الأحاديث الصحيحة، كأحاديث الدجال والجساسة والمهدي والفتن عامة ونحوها، وليس هذا مجال الرد عليه، والخلاصة أن الرجل من أهل البدع نسأل الله العافية.

❁❁: حذفها الإباضي في نقله.

ما شُهِدَ به على الله، وقُطِعَ العذرُ بمجيئه، قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قومٌ كثيرٌ من أهلِ الأثر، وبعضِ أهل النظر:

إنّه يوجبُ العلمَ الظاهـرَ والعملَ جـميـعاً، منـهم الحسينُ الكرابيـسي وغيرُه، وذكر ابنُ خويز منداد، أنّ هذا القولَ، يُخَرَّجُ على مذهبِ مالك.

قال أبوعمر:

الذي نقـولُ به، إنّه يوجبُ العـملَ دونَ العلـم، كشـهـادةِ الشـاهدَيْنِ والأربعة سـواء، وعلى ذلك أكثرُ أهلِ الفـقهِ والأثر) أ.هـ نقل الإباضي. وحذفَ الإباضي كلاماً بعد هذا مباشرة، لو أتى به، لنقضَ جميع كتابه، وإليك كلامَ ابن عبدالبرِ بعد كلامه هذا مباشرةً.

قال ابنُ عبـدالبر: (وكلُّهم يدينُ بخبرِ الواحدِ العـدلِ في الإعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعةُ أهلِ السنة، ولهم في الأحكامِ ما ذكرنا وبالله التوفيق) أ.هـ.

وكلامُ ابنِ عـبدالبر هذا ـ رحـمه الله ـ كلامٌ نفـيس، نقضَ كُلَّ ما بناه هذا المفتري.

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ص٣٢٠:

(قال أبوعمر ـ يعني نفسه ـ:

ليسَ في الاعتقادِ كُلِّه في صفاتِ اللهِ وأسمائه، إلا ما جاءَ منصوصاً في كتابِ الله، أو صَحَّ عن رسولِ الله ﷺ، أو أجمعتْ عليه الأمة، وما جاءَ

من أخبارِ الآحادِ في ذلك كُلِّه أو نحوه، يُسَلَّمُ له ولا يناظر فيه) أ.هـ.

وقال أبوعمر بن عبدالبر أيضاً في «التمهيد» (١/ ٢):

(وأجمعَ أهلُ العلم، من أهلِ الفقهِ والأثر، في جميعِ الأمصارِ فيما علمت، على قبولِ خبرِ الواحدِ العدل، وايجابِ العمل بِه، إذا ثبتَ ولم ينسخْهُ غيرهُ من أثر أو إجماع، على هذا جميعُ الفقهاءِ في كلِّ عصر، من لدن الصحابةِ إلى يومِنا هذا، إلا الخوارجُ وطوائفُ من أهلِ البدع، شرذمةٌ لا تعد خلافاً.

وقد أجمعَ المسلمونَ على جوازِ قبولِ الواحدِ السائلِ المستفتي لما يخبرُه بِه العالمُ الواحدُ إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكرَ الحجةَ عليهم في ردهم أخبارَ الآحاد، جماعةٌ من أئمةِ الجماعةِ، وعلماءِ المسلمين.

وقد أفردتُ لذلك كتاباً موعباً كافياً والحمد لله) أ.هـ.

وقولنا: إنّ أخبارَ الآحادِ الثقات، توجبُ العمل، وتفيدُ العلم. نقصدُ بذلك، أنّه يجبُ علينا إعتقادُ ما جاءَ فيها من أخبارٍ عن الله وصفاته أو عنِ اليومِ الآخر ونحو ذلك من الأمور الغيبية، وأنّنا نوالي فيها ونعادي من خالفها وردَّها.

وأنّه يجب علينا العملُ بما فيها أيضاً من أحكام.

أمّا من قال: توجبُ العملَ دون العلم، وتوجبُ اعتقادَ ما فيها من أخبار، اعتقاداً جازماً ونوالي ونعادي فيها كما قاله ابن عبدالبر، فالخلاف في ذلك لفظي.

فصل

قال الإباضي ص٣٥:

(قال أبوإسحاق الشيرازي في «التبصرة» ص٢٩٨:

«أخبار الآحاد، لا توجب العلم. وقال بعض أهل الظاهر توجب العلم».

إلى أن قال:

«لنا: هو أنه لو كان خبر الواحد يوجب العلم، لأوجب خبر كل واحد، ولو كان كذلك، لوجب أن يقع العلم بخبر من يدعي النبوة من غير معجزة[1] ومن يدعي مالاً على غيره») أ.هـ.

وجوابه:

ما قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص٣٤ ـ ٣٥:

(وإنْ قال ـ أي المخالف ـ:

---

(١) قوله «من غير معجزة» زيادة من الإباضي ليست في «التبصرة»، ولم يشر الإباضي إلى اضافتها.

كما يجبُ القطعُ على كذبِ مُدَّعي الـرسالةِ متى لـم يكنْ معه علم دالٌ على صدقـه، فكذلك يجبُ القطعُ على كـذبِ المخبـرِ متى لم تكنْ مـعه حجةٌ تدلُّ علي صدقه.

يقال له:

إنْ كان هذا قـياساً صـحيحاً، فـإنّه يجبُ القطعُ بتكذيبِ جمـيعِ آحادِ الصحابةِ والتابعين ومن بعدَهم من أئمـةِ المسلمين متى انفردوا بالخبر، ولـم تكنْ معهم دلالةٌ على صدقـهم، وهذا خروجٌ عن الدين، وجهلٌ ممن صارَ إليه.

ولو كانَ قيـاسُ مُدَّعي النبوةِ وراوي الخبـرِ واحداً، لوجبَ أنْ يكونَ في الشهادةِ مـثله، وأنْ يقطعَ على كلِّ شهادةٍ لم يقم دليلٌ على صحـتها، أو يبلغُ عدد الشـهود عدد أهل الـتواتر أنّها كـذبٌ وزور. وهذا لا يقولهُ ذو تحصيل، لأنّ ذلك لو كانَ صحـيحاً، لم يُجُزْ لأحدٍ من حُكَّامِ المسلمين أنْ يحكمَ بشهـادةِ اثنين، ولا بشهادة أربعة، وبشـهادة من لم يقم الدليل على صدقه، لأنّه إنما يحكم بشهادةٍ يعلم أنّها كاذبة إلخ) أ.هـ

ثم قال أبوإسحاق الشيرازي ـ في كلامه الذي نقله عنه الإباضي:

(ولأنه لو كان خبر الواحـد يوجب العلم، لما اعتبر فيه صـفات المخبر، من العدالة أو الإسلام والبلوغ [وغيرها][(١)]، وكما لم يُعـتبر [ذلك][(٢)] في أخبار التواتر).

---

(١) و(٢) زادها الإباضي دون الإشارة إلى ذلك.

وأقول:

لو كانَ خبـرُ الواحدِ لا يوجبُ العلم، لما أُعْتبـر فيهِ صفـاتُ المخبرِ من العدالةِ والإسـلام والبلوغِ ونحوهـا، إذْ أنّ جميعَ أخـبارِ الآحـادِ مردودة، سواء كان المخبرُ عدلاً أم فاسقاً.

ثم قال أبوإسحاق:

(ولأنه لو كان يوجب العلم، لوجب أن يقع التبري بين الـعلماء، فيما فيه خبر واحد، كما يقع [بينهم][1] التبري فيما فيه خبر متواتر[2]).

والجواب أن يقال:

قد حصلَ تبري أئمةِ السلف، ممّن خالفَ أخبارَ الآحادِ الثقات، بل إنّ بعضَهم كفره، كما فعلَ إسحاقُ بنُ راهويه رحمه الله وجماعة.

قال حافظ المغرب أبوعمر بن عبدالبر في «التمهيد» (١/٨):

(وكُلُّهم يدينُ بخـبرِ الواحـدِ العدلِ في الاعـتقادات، ويعـادي ويوالي عليها، ويجعلهـا شرعاً وديناً في معتقده، عـلى ذلك جماعةُ أهلِ السنةِ، ولهم في الأحكامِ ما ذكرنا وبالله التوفيق) أ.هـ

ثم قال أبو إسحاق:

(ولأنه لو كان يوجب العلم، لوجب إذا عارضه خبـر متواتر أن يتعارضا، ولّما ثبت أنه يقدم عليه المتواتر، دلَّ على أنه غير موجب للعلم).

---

(١) زادها الاباضي دون الإشارة إلى ذلك.

(٢) كذا في «التبصرة»، وفي كتاب الإباضي «المتواتر» وهو خطأ.

وأقول:

هذا افتراضٌ عقلي، لا صورة له ولا مثال، ومن خالفَ فليأتنا بحديثٍ واحدٍ آحادي، تَلَقَّتْهُ الأمةُ بالقبول، خــالفَ خبراً متواتراً، بل خالفَ خبراً آحادياً صحيحاً متلقى بالقبول.

ثم قال أبوإسحاق الشيرازي:

(وأيضاً: هو أنه يجوز السهو والخطأ والكذب على الواحد[1] فيما نقله، فلا يجوز أن يقع العلم بخبرهم[2]) أ.هـ

وجوابه:

ما قاله أبو إسحاق الشيرازي نفسُه في «التبصرة» ص٣٠٥ حيث قال:

(ولأنّه لو كانَ خبرُ الواحدِ لا يجــوزُ أنْ يتعلق به التكليفُ لجوازِ السهو والخطأ على المخبر، لوجبَ أن لا يجوز التعــبدُ بطريق الاجتهاد وبناء دليل على دليل، وتــرتيب لفظ على لفــظ، لأنّ الســهــوَ والخطأ فــي ذلك كلِّه يجوز، وهذا لا يقوله أحد، فبطل ما قالوه) أ.هـ.

ثم إنّ الأمة مــعصــومةٌ في الجملة، أنْ تــقبلَ خبــراً سَهَى فــيهِ راويه أو أخطأ، ولكن أردت اظهار تناقض الشيرازي فيما قرره.

---

(١) كذا في «التبصرة»، وفي نقل الاباضي «واحد» وهو خطأ.

(٢) كذا في «التبصرة»، وفي نقل الاباضي «بخبره» وهو خطأ أيضاً.

وكلام أبي إسحاق:

لا يدلُّ على أنّه لا يقبلُ خبـرَ الآحادِ الثقاتِ في الاعتقـاد، بل قد ذكر كلاماً في «التبـصرة» يدلُّ على قبولهِ أخبارَ الآحادِ في الاعتـقاد، فقال في «التبصرة» ص٣٠٩ في الاستدلال بوجوب العمل بخبر الواحد:

(ولأنّه لو لم يجبْ العملُ بخبـرِ الواحد، لوجبَ أنْ يكونَ ما بيّن النبيُّ عليه السـلام طولَ عمره، يخـتصُّ به من سمعَ ذلك منه، ولا يلزم غـيره اعـتقـادُه والعملُ به، لأنّـه لم يُنْقَلْ إلى غيـرهِ نقلَ تواترٍ، وهذا لا يقـولُه أحد)أ.هـ.

فصل

قال الإباضي ص٣٥:

(وقال ـ أي أبوإسحاق الشيرازي ـ في «اللمع» ص٧٢:

«والثاني: يوجب العمل ولا يوجب العلم، وذلك مثل الأخبار المروية في السنن والصحاح وما أشبهها» ثم حكى الخلاف في ذلك، ثم ذكر الدليل على نحو ما ذكره في التبصرة) أ.هـ كلام الإباضي.

وجوابه:

قد تقدَّمَ، إلاّ أنّ الإباضيَّ حذفَ كلاماً لأبي إسحاق، وهو حجةٌ عليه، فإليك النص كاملاً:

قال أبوإسحاق الشيرازي في «اللمع»:

(بابُ القولِ في أخبارِ الآحاد.

واعلمْ أنّ خبرَ الواحد، ما انحطّ عن حدِّ التواتر وهو ضربان:

ـ مسندٌ

ـ ومرسل. فأمّا المرسلُ فله بابٌ يجيء إنْ شاءَ الله تعالى.

وأما المسندُ فضربان:

أحدُهما: يوجبُ العلم، وهو على أوجهٍ منها:

خبرُ اللهِ عز وجل، وخبرُ رسولِ الله ﷺ. ومنها: أنْ يحكيَ الرجلُ

بحضرةِ رسولِ الله ﷺ شيئاً ويدّعي علمَهُ فلا ينكرُهُ، فيُقطعُ بهِ على صدقه.

ومنها: أنْ يحكي الرجلُ شيئاً بحضرةِ جماعةٍ كثيرة، ويدَّعي علمَهم فلا ينكرونَه، فَيُعلمُ بذلك صدقُه.

ومنها: خبرُ الواحدِ الذي تلقتْهُ الأمةُ بالقبول، فيُقطعُ بصدقه، سواء عَمِلَ الكلُّ به، أو عَمِلَ البعضُ وتأوله البعض.

فهذهِ الأخبارُ توجبُ العمل، ويقعُ العلمُ بها استدلالاً.

والثاني: يوجبُ العملَ ولا يوجب العلم.

وذلك مثل الأخبارِ المرويةِ في السنن والصحاحِ وما أشبهها.

وقال بعضُ أهل العلم: توجب العلم.

وقال بعضُ المحدثين: ما يحكى إسناده أوجب العلم.

وقال النظّام: يجوزُ أنْ يوجبَ العلم، إذا قارنَهُ سبب، مثل أنْ يُرَى رجلٌ مخرق الثياب، فيجيء ويخبر بموتِ قريب له.

وقال القاشاني وابنُ داود:

لا يوجبُ العلمَ وهو مذهبُ الرافضة) إلخ كلام أبي إسحاق.

ومما سبق، يَسْقُطُ احتجاجُ الإباضيِّ بالشيرازي، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

فصل

قال الإباضي ص٣٧:

(١٥ ـ قال الإمام البخاري في «كتاب أخبار الآحاد» من «صحيحه» (١٣/ ٢٣١) بشرح الفتح:

«باب ما جاءَ في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام» أ. هـ

قال الحافظ ابن حجر في شرحه عليه:

«وقوله: الفرائض. بعد قوله: في الأذان والصلاة والصوم. من عطف العام على الخاص، وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها.

قال الكرماني:

ليعلم أنما هو في العمليات لا في الاعتقاديات» أ. هـ وأقره الحافظ على ذلك) أ. هـ كلام الإباضي.

وجوابه من وجهيْن:

أحدُهما: أنّ زعمَ الإباضي، أنّ البخاري يفرّق بين الأصولِ والفروع عند قَبولِ أخبارِ الآحاد، زعمٌ باطل، بل هو يقبلُها ويعتقدُ ما فيها، إذا صَحَّ سندُها، سواء كانت في الأصول أو الفروع.

قال البخاري في «صحيحه» في «كتاب أخبار الآحاد»:

(باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، في الأذان والصلاة

والصوم والفرائض والأحكام.

وقول الله تعالى: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾.

ويُسَمَّى الرجلُ طائفةً لقوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ فلو اقتتلَ رجلانِ دخلا في معنى الآية.

وقوله تعالى: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وكيف بعث النبيُّ ﷺ أمراءَه واحداً بعد واحد، فإن سهى أحدٌ منهم رد إلى السنة) أ.هـ

ثم ساق البخاريُّ رحمه الله، الأحاديثَ والآثارَ في إثباتِ ذلك وتقريرِه.

وبذكر نص تبويبِ البخاريِّ كاملاً، يتبيّن لك تلبيسُ هذا الإباضي، حين عمدَ إلى بترِ غالبِ التبويب، ليتوصلَ إلى مراده.

وما استدلَّ به البخاريُّ رحمه الله، على إثباتِ خبرِ الواحد، أدلةٌ عامة، للأصول والفروع، بل فيها أدلةٌ كثيرة، تخصُّ الأصولَ أكثرَ من الفروع، كإرسالِ النبيِّ ﷺ رسلَهُ آحاداً، ولهذا بَوّبَ عليه البخاريُّ في صحيحه باباً فقال في «كتاب الآحاد»:

(بابُ ما كان يبعثُ النبيُّ ﷺ من الأمراءِ والرسلِ واحداً بعد واحد.

وقال ابنُ عباس: بعثَ النبيُّ ﷺ، دِحْيَةَ الكلبي بكتابهِ إلى عظيمِ بُصْرَى، أنْ يدفعه إلى قيصر) أ.هـ.

الثاني: أنّ سكوتَ الحافظِ عن كلامِ الكرماني، لا يشترطُ أنْ يكونَ اقراراً له، بل الحافظ يخالفُ الكرماني، كما في شرحهِ لكتابِ أخبارِ الآحاد، فلعله اكتفى بذلك في شرحه، عن تعقب الكرماني.

قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٢٩١):

(.. واحتجّ مَنْ منع، بأنّ ذلك لا يفيدُ إلا الظن، وأُجيبَ بأنّ مجموعهما يفيد القطع، كالتواتر المعنوي، وقد شاعَ فاشياً عملُ الصحابةِ والتابعين، بخبر الواحد من غير نكير، فاقتضى الاتفاق منهم على القبول، ولا يقال: لعلهم عملوا بغيرها، أو عملوا بها ولكنّها أخبارٌ مخصوصةٌ بشيء مخصوص، لأنّا نقول:

العلمُ حاصلٌ من سياقها، بأنّهم إنّما عملوا بها، لظهورِها لا لخصوصها) أ.هـ

وقال الحافظ في «الفتح» أيضاً (١٣/ ٢٩٢):

(واحتَّج بعضُ الأئمة، بقولهِ تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ مع أنّه كان رسولاً إلى الناسِ كافة، ويجبُ عليه تبليغُهم، فلو كان خبرُ الواحدِ غيرَ مقبول، لتعذرَ إبلاغُ الشريعةِ إلى الكلِّ ضرورة، لتعذرِ خطابِ جميعِ الناسِ شفاهاً، وكذا تعذرَ إرسالُ عددِ التواتر إليهم، وهو مسلكٌ جيد، يَنْضمُّ إلى ما احتجَّ بهِ الشافعيُّ ثم

البخاري.

واحتجّ من رَدَّ خبـرَ الواحدِ بتوقفه ﷺ في قبولِ خـبر ذي اليديْن، ولا حـجةَ فـيه، لأنّه عـارضَ علمَهُ، وكُـلُّ خبـرِ واحدٍ إذا عـارضَ العلمَ لم يُقْبَلْ...) أ.هـ

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٤٥) في شرحه «كتـاب التوحيد» من «صحيح البخاري»:

(تنبيهان أحدُهما:

الذي يظهـرُ من تصـرّفِ البخـاري في «كـتاب التـوحـيد» أنّه يسـوقُ الأحاديثَ التي وردتْ في الصفـاتِ المقدسة، فَيُدْخِـلُ كُلَّ حديثٍ منها في باب، ويؤيدهُ بآيةٍ من القـرآن، للإشارة إلى خروجـها عن أخبـارِ الآحاد، على طريق التنزلِ في تركِ الاحتجاجِ بها في الاعتقادات، وأنّ من أنكرَهَا، خالفَ الكتابَ والسنةَ جميعاً...) أ.هـ

فصل

قال الإباضي ص٤٤ تحت عنوان:

(رد الآحاد إذا عارضت الكتاب أو المتواتر من السنة).

ثم قال:

(أما إذا عـارضهـا شيء من ذلك، ولم يمكن الجمع بـينهما بـوجه من

وجوه الجمع المعروف، فإنّه يجب الحكم عليها بالوضع بإتفاق الجميع، كما حكى ذلك غير واحد.

وكـذا إذا خـالفت حكم العـقل. وإليـك ما قـالـه بعض العلمـاء في ذلك..) أ.هـ

وجوابه من وجوه:

أحدُها: أنّه لا يوجدُ حديثٌ صحيح آحادي متلقى بالقبول، يعارضُ حديثاً متواتراً، ولا حتّى حديثاً صحيحاً آخر آحادياً متلقى بالقبول.

ومن زعم ذلك فعليه الدليل. ومن قَصُرَ فهمُهُ عن الجمعِ بين حديثين صحيحيْن، فليرْجعْ إلى كلامِ أهلِ العلم في بيانِ أوجهِ الجمع، لا أنْ يردَّه.

أمّا الأحاديثُ الأخرى، التي عارضتْ آحاديثَ صحيحة أخرى أو متواترة، فلا يلزم أنْ تكونَ موضوعةً مكذوبة ـ كما زعمَ هذا الإباضي الجاهل ـ، بل قد يكونُ أتى الوهمُ فيها من راوٍ صدوقٍ اختلطَ آخرَ عمره، أو خطأ ممّن سمعَ منه ونحو ذلك، فدعوى الاتفاق بأنّها موضوعة غير صحيحة، وقد حكمَ جمعٌ من الحفّاظِ على أحاديث كثيرة بأنّها ضعيفة، ولم يحكموا بوضعها مع مخالفتِها الأحاديث الصحيحة وهذا معلوم.

الثاني: في قوله (وكذا إذا خالفت حكم العقل) أي ترد أيضاً.

وهذه دعوى باطلة. فلا يوجدُ حديثٌ صريح، يعارضُ عقلاً صحيحاً. ولم يَدَّعِ التعارضَ بين العقل والنقل، إلا طائفةٌ من أهل

البدع، أرادوا بذلك اسقاطَ الآثار، وعدمَ العملِ بها.

قال العلامةُ شمس الدين ابن القيم في «نونيته»: ص٢٤٠ ـ ٢٤١

يا قومُ تدرونَ العداوةَ بيننا
مِنْ أجلِ ماذا في قديمِ زمانِ
إنّا تحيَّزنا إلى القرآنِ والنّـ
ـقلِ الصحيحِ مفسِّرِ القرآنِ
وكذا إلى العقلِ الصريحِ وفطرةِ الـ
ـرّحمن قبلَ تغيّرِ الأزمان
هي أربعٌ متلازماتٌ بعضُها
قَدْ صدّقتْ بعضاً على ميزانِ
واللهِ ما اجتمعتْ لديكم هذه
أبداً كما أقررتمُ بلسانِ

ثم قال:

إذ قُلْتمُ العقلُ الصحيحُ يعارضُ الْـ
ـمنقولَ بالتأويلِ ذي الألوانِ
فإذا عَجَزْنَا عنهُ ألقيناهُ لَمْ
نعبأ بهِ قصداً إلى الإحسانِ

ثم قال:

ولقد أُصيبوا في قلوبهمُ وفي
تلك العقولِ بغايةِ النقصانِ

فأتوا بأقوال إذا حَصَّلْتَها
أُسْمِعْتَ ضحكةَ هازلٍ مجّانِ
هذا جزاءُ المعرضين عن الهدى
متعوِّضين زخارفَ الهذيانِ

ثم قال:

من عارضَ المنصوصَ بالمعقول قدْ
ماً أخبرونا يا أولي العرفانِ
أوما عرفتم أنّه القدريُّ والْـ
ـجبريُّ أيضاً ذاك في القرآنِ
إذْ قال قد أغويتني وفتنتني
لأُزيّننَّ لهمُ مدى الأزمانِ
فاحتجَّ بالمقدورِ ثم أبانَ أنّ
الفعلَ منهُ بغيةٍ وزيانِ
فانظرْ إلى ميراثهم ذا الشيخَ بالتـ
ـعصيبِ والميراث بالسهمانِ
فسألتُكم باللهِ مَنْ ورّاثُه
منّا ومنكم بعد ذا التبيانِ؟!
هذا الذي ألقى العداوةَ بيننا
إذْ ذاك واتّصلتْ إلى ذا الآنِ
أصَّلْتمُ أصلاً وأصَّلَ خصمُكم
أصلاً فحينَ تقابلَ الأصلانِ

ظهـــرَ التـــبــــاينُ فـــانتــــشتْ مــــا بيننا الْـ

ـــحــــربُ العــــوانُ تـقـــابـلَ الأصــــلانِ

أصّلتـمُ رأيَ الرجـــــالِ وخــــرصَـــــهـــــا

مـن غــــــــيــــــــر بُـرْهَانٍ ولا سُـلْطـانِ

هـذا وكـم رأيٍ لـهـم! فــــــبـــــــرأي مَنْ

نَزِنُ الـنُّصـــوصَ؟! فـــأوضـحــوا ببـيـــانِ

كُـلٌ لـه رأيٌ ومــــــعــــــقــــــولٌ لَـهُ

يـدعـــــــو ويمنـعُ أخـــــذَ رأيٍّ فـــــلانِ

والخـــــصـمُ أصّلَ مُــــحْكَـمَ القــــرآنِ مَعْ

قـــــولِ الـرســــولِ وفـطرة الـرحـــــمنِ

وبـنى عـلـيــــه فـــاعـــــتلى بنيــــانُـهُ

نَـحــــوَ السَّـــــمـــــا أَعْـظَمْ بذا الـبـنيــــانِ

وعـلى شَـــــفَـــــا جُـــــرُفٍ بنيــــتم أنتمُ

فـــــأتتْ سُــــيــــولُ الـوحيٍّ والإيمـانِ

قـلعـتْ أســــاسَ بنائـكـم فـتـــــهـدَّمـتْ

تـلك الـسُّـــــقُـــــوفُ وخــــرَّ للأركـــــانِ

الـلـهُ أكـــــبــــــرُ لـو رأيـتـم ذلـك الْـ

ـبنيــــانَ حـــيْنَ عَـــلا كـــمـــثلِ دُخـــانِ

تَـسْـــمُـــــو إلـيــــه نواظـرٌ مِنْ تحــتــــه

وَهْـوَ الـوضـــيـعُ ولـو يُرَى بعــــيــــانِ

فاصبرْ لَهُ وهناً وردَّ الطرفَ تلْـ
ـقاهُ قريباً في الحضيضِ الداني

ثم قال الإباضي بعد ذلك ص٤٦:

(وإذا تقرر ذلك، فليعلم أن ما ذكرناه من أن الحديث الآحادي، لا يجوز الاستناد إليه، ولا التعويل عليه في المسائل الاعتقادية، وهو حكم شامل لكل الأحاديث الآحادية، في أي كتاب كانت، وعن أي شخص رويت، إذْ إن كل أحد معرض للذهول والنسيان كما هو ظاهر جلي) أ. هـ.

وجوابه:

أنّ هذا الإباضي متناقضٌ، فعنون لكلامهِ السابق بـ«رد الآحاد إذا عارضت الكتاب أو المتواتر من السنة». ومفهومُ الشرط، أنّها إذا لم تعارضْ تُقْبَلُ. ثم عَقَّبَ بكلامهِ السابق.

أما قوله (في أي كتاب كانت). فهو تعريض بالصحيحيْن، وسيأتي الدفاعُ عنهما، عند بيانِ طعنهِ فيهما.

وأما رَدُّهُ أخبارَ الآحاد، لإحتمالِ الخطأ والنسيان كما زعم. فقد تقدم بيانه، وأنّ هذا من جهله، وهو مخالفٌ للإجماع.

فصل

قال الإباضي ص٤٧:

(حكم الآحادي في الصحيحين.

أمّا ما يدعيه بعضهم، من أن أحاديث الشيخيْن مُتَّفَقٌ على صحتها، ومقطوع بثبوتها، إلا ما استثناه بعض المحدثين منها، ومع ذلك فهو صحيح ثابت. فهراء باطل، ودعوى فارغة تنقصها البينة) أ.هـ

وأقول:

قد أجمعَ العلماء، على صحةِ الصحيحيْن، وتلقيهم لهما بالقبول، عدا عدة أحاديث، ولم يخالف في ذلك إلا طوائفُ من أهلِ البدع، لا يُؤْبَهُ بموافقتِهم، فضلاً عن خلافهم وسيأتي بيانُه إنْ شاءَ الله.

ثم قال الإباضي:

(ومن نظر في أحاديث الشيخين بعين الانصاف، تبين له بوضوح أن فيها جملة وافرة من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة، التي تشهد بوضعها العقول، والمتواتر من المنقول) أ.هـ

وأقول:

هذا كذبٌ وزورٌ وبهتان، فليسَ في الصحيحيْن حديث موضوع اصلاً ولا حديث ضعيف، سِوى بضعة أحاديث مختلف فيها بين أئمةِ السلف، بين مُصَحِّحٍ ومضعِّفٍ، أما باقي ما فيهما، فهو متلقى عند الأمة بالقبول،

والأمةُ معصومةٌ في الجملة.

وإذا كان في الصحيحيْن أحاديثُ موضوعة، فليذكرْ لنا شيئاً منها، ما دام أنّها كثيرةٌ ومخالفةٌ أيضاً للمتواتر من المنقول.

أمّا قوله: إنّ تلك الأحاديث شَهِدَتْ عقولُهم بوضعها، فما أقول إلا كما قال العلامةُ ابن القيم في «نونيته»:

تبّاً لهاتيكَ العقول فإنّها والله قَدْ مُسِخَتْ على الأبدانِ

تَبَّاً لمنْ أضحى يقدِّمُها على الـ آثارِ والأخبارِ والقرآنِ

ثم قال الإباضي:

(وقد اعترف بذلك الفحول من أرباب التفسير والحديث والفقه والأصول. وإليك بعض ما قالوه في ذلك).

ثم شرع في النقل عن بعضهم من ص٤٧ ـ ٥٣ في تقرير ذلك، وأن أحاديث الصحيحين ورواتها فيهم ضعف، ونحو ذلك.

وجوابه:

أنّ مَنْ طعنَ في أحاديث الصحيحين، فقد دَلَّ الناسَ على جهلهِ، وليس هو من أربابِ التفسير والحديث، بَلْ من أربابِ علمِ الكلام والمنطق والفلسفة، فإنّ أهلَ الحديث، أدرى بالحديثِ صحيحهِ وسقيمه، ومقبولهِ ومردودهِ، فكيف يردُّون الصحيحيْن، وقد أجمعوا على قبولهما، وأمروا

بهما، واعتنوا بها شرحاً وحفظاً ونحو ذلك.

وإليك بعض أقوالِهم في ذلك:

١ ـ قال أبو إسحاق الاسفرائيني (ت ٤١٨هـ) في كتابه «أصول الفقه»:

(أهلُ الصنعة، مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتملَ عليها الصحيحان، مقطوعٌ بصحةِ أصولها ومتونها، ولا يحصلُ الخلافُ فيها بحال، وإنْ حصلَ فذاك اختلافٌ في طرقها ورواتها.

قال: فمن خالفَ حكمُه خبراً منها وليس له تأويلٌ سائغ للخبر، نقضنا حكمَهُ، لأنّ هذهِ الأخبار تلقتها الأمةُ بالقبول) أ.هـ.

٢ ـ وقال الإمام الحافظ أبونصر الوائلي السّجزي (ت٤٤٤):

(أجمعَ أهلُ العلمِ الفقهاء وغيرهم، أنّ رجلاً لو حلفَ بالطلاقِ، أنّ جميعَ ما في كتابِ البخاري، مّما روى عن النبيِّ ﷺ قد صَحَّ عنه، ورسولُ اللهِ ﷺ قاله: لا شكّ فيه، أنّه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته)[1] أ.هـ

٣ ـ وقال أبوالمعالي الجويني (ت٤٧٨هـ):

(لو حلفَ إنسانٌ بطلاق امرأته: أنّ ما في الصحيحيْن، مما حكَمَا بصحتهِ مِنْ النبيِّ ﷺ، لما ألزمتُهُ الطلاق، لإجماع علماءِ المسلمين على صحته) أ.هـ

---

(١) برنامج التجيبي ص٨١.

٤ ـ وقال ابنُ القيسراني (ت٥٠٧هـ):

(أجمعَ المسلمون، على قبولِ ما أُخْرِجَ في الصحيحيْنِ، لأبي عبدالله البخاري ولأبي الحسين مسلمِ بن الحجاج النيسابوري، أو ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

وقال:

أمّا كتابُ الترمذي وحده، على أربعة أقسام:

قسمٌ صحيح مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً) أ.هـ

٥ ـ وقال الحافظ ابنُ الصلاح (ت ٦٤٣هـ):

(أهلُ الحديثِ كثيراً ما يطلقون على ما أخرجَهُ البخاري ومسلم، صحيحٌ متفقٌ عليه، ويعنونَ بِهِ اتفاقَ البخاري ومسلم، لا اتفاقَ الأمةِ عليه. لكنّ اتفاقَ الأمةِ عليه لازمٌ من ذلك وحاصلٌ معه، لاتفاقهما على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. وهذا القسمُ جميعهُ مقطوعٌ بصحته، والعلمُ اليقيني النظري واقعٌ به، خلافاً لمن نفى ذلك، محتجاً بأنّه لا يفيدُ في أصلهِ إلا الظن) أ.هـ

٦ ـ وقال شيخ الإسلام أبوالعباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الحنبلي (ت٧٢٨هـ):

(إنّ جمهورَ ما في البخاري ومسلم، مما يُقْطَعُ بأنّ النبيَّ ﷺ قاله، لأنّ غالبه من هذا، ولأنّه قد تلقاه أهلُ العلم بالقبولِ والتصديق،

والأمةُ لا تجتـمعُ على خطأ. فلو كانَ الحديثُ كـذباً في نفس الأمر، والأمةُ مصدقـةٌ له، قابلةٌ له، لكانوا قد أجمعـوا على تصديقِ ما هو في نفسِ الأمرِ كذب.

وهذا إجماعٌ على الخطأ، وذلك ممتنع.

وإنْ كُنّا نحن بدونِ الإجماع، نجوّزُ الخطأ أو الكذبَ على الخبر، فهو كـتجـويزنا قبل أنْ نعلمَ الإجـماعَ علـى العلمَ الذي ثبت، بظاهرٍ أو قيـاسٍ ظني، أنْ يكونَ الحقُّ في الباطل، بخلافِ مـا اعتقـدناه. فإذا أجمعوا على الحكم، جزمنا بأنّ الحكمَ ثابت باطناً وظاهراً.

ولهذا كـان جمهورُ أهـلِ العلم، من جميعِ الطوائف، على أنّ خـبرَ الواحدِ إذا تلقته الأمة بالقبـول، تصديقاً له، أو عملاً به، أنّه يوجب العلم.

وهذا هو الذي ذكره المـصنفونَ في أصولِ الفـقه، من أصـحابِ أبي حنيفة ومالكٍ والشافعي وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين، اتبعوا في ذلك طائفةً من أهلِ الكلامِ فأنكروا ذلك.

ولكنّ كثيراً من أهلِ الكلام أو أكثـرهم، يوافق الفقهاءَ وأهلَ الحديث والسلفَ على ذلك.

وهو قولُ أكثرِ الأشعرية، كأبي إسحاق وابن فورك، وهو الذي ذكره الشيخ أبوحامد وأبـوالطيب وأبوإسحاق وأمثالُهم من أئمة الشـافعية. وشمس الدين السرخسي وأمثالُه من الحنفية.

وأبويعلي وأبوالخطاب وأبوالحسن الزاغوني وأمثالُهم من الحنبلية، والقاضي عبدالوهاب وأمثالهُ من المالكية.

وإذا كان الإجماعُ على تصديق الخبر، موجباً للقطع به، فالاعتبارُ في ذلك بإجماعِ أهلِ العلم بالحديث، كما أنّ الاعتبارَ في الإجماعِ على الأحكام بإجماعِ أهلِ العلمِ والأمرِ والنهي والإباحة) أ.هـ

٧ ـ وقال العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي، المعروف بابن قيّم الجوزية (ت٧٥١هـ):

(واعلم أنّ جمهورَ أحاديثِ البخاري ومسلم من هذا الباب، كما ذكره الشيخ أبوعمرو ومن قبله من العلماء، كالحافظ أبي طاهر السِّلَفي وغيره.

فإنّ ما تلقاه أهلُ الحديث وعلماؤه بالقبولِ والتصديق، فهو مُحَصِّلٌ للعلم، مفيدٌ لليقين، ولا عبرة بمَن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإنّ الاعتبارَ في الإجماعِ على الأحكامِ الشرعية إلا العلماء بها، دونَ المتكملين والنحاةِ والأطباء.

وكذلك لا يعتبرُ في الإجماع على صدقِ الحديثِ وعدمِ صدقهِ، إلا أهل العلم بالحديث وطرقهِ وعلله، وهم علماءُ الحديث، العالمون بأحوالِ نبيّهم، الضابطون لأقوالهِ وأفعالهِ، المعتنون بها أشدَّ من عنايةِ المقلدين لأقوالِ متبوعيهم.

فكما أنّ العلمَ ينقسم، إلى عامٍّ وخاص، فيتواترُ عند الخاصةِ ما لا

يكون معلوماً لغيرهم، فضلاً أنْ يتواترَ عندهم.

فأهل الحديث، لشدة عنايتهم بسنة نبيهم، وضبطهم لأقوالهِ وأفعالهِ وأحواله، يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه، مما لا شعورَ لغيرهم به ألبتة) أ.هـ.

٨ ـ وقال الحافظ صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ):

(أحاديثُ الصحيحين لإجماعِ الأمة على صحتها، وتلقيها بالقبول، تفيدُ العلمَ النظري، كما يفيدُه الخبرُ المحتفُّ بالقرائن.

وهذا هو اختيارُ الأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني، وإمام الحرمين، وقرّره ابن الصلاح. وقد ذكرته بدلائله في مقدمة نهاية الأحكام) أ.هـ.

٩ـ وقال الحافظ أبوالفداء إسماعيل بن كثير القرشي الشافعي (ت٧٧٤هـ):

(ثم حكى ابنُ الصلاح أنّ الأمةَ تلقت هذيْن الكتابيْن بالقبول، سوى أحرف يسيرة انتقدها بعضُ الحفّاظ كالدارقطني وغيره.

ثم استنبطَ من ذلك القطعَ بصحةِ ما فيهما من الأحاديث، لأنّ الأمة معصومةٌ عن الخطأ، فما ظَنّتْ صحتَهُ ووجبَ عليها العملُ به، لا بُدَّ وأنْ يكونَ صحيحاً في نفسِ الأمر. وهذا جيد.

وقد خالفَ في هذه المسألةِ الشيخُ محيي الدين النووي وقال: لا

يستفاد القطعُ بالصحةِ من ذلك.

قلتْ: وأنَا معَ ابنِ الصلاح، فيما عَـوَّلَ عليه وأرشدَ إليه والله أعلم) أ.هـ

١٠ـ وقال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

(قـد يقعُ في أخبـارِ الآحاد، مـا يفيـدُ العلمَ النظري بالقـرائن على المختار.

والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها:

ـ ما أخرجه الشيخان في صحيـحيْهما، مما لم يبلغْ حَدَّ التواتر، فإنهّ احتفَّ به قرائن منها:

١ ـ جلالتُهما في هذا الشأن.

٢ ـ وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

٣ ـ **وتلقي العلماء لكتابيْهما بالقبول.** وهذا التلقي وحده، أقوى في افادة العلم من مجرد كثرةِ الطرق القاصرة عن التواتر.

إلا أنّ هذا يختص بما لم ينتـقدْهُ أحدٌ من الحُفَّـاظ، مما في الكتابيْن، وبما لم يقع التـجاذب بين مـدلوليـه مما وقع في الكتابيْن، حـيث لا ترجيح لاستحالة أنْ يفيدَ المتناقضـات العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك، **فالإجماعُ حاصلٌ على تسليم صحته**) أ.هـ.

١١ـ **وقال جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) بعد ذكره موافقة ابن كثير لابن الصلاح في هذه المسألة:**

(وهو الذي اختارهُ، ولا اعتقدُ سواه) أ.هـ.

١٢ـ **وقال الشيخ ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ):**

(أما الصحيحان، فقد **اتفقَ المحدثون** على أنّ جميع ما فيهما من المتصل المرفوع، صحيحٌ بالقطع، وأنّهما متواتران إلى مصنفيها، وأنّه كُلُّ من يهوّن أمرهما، **مبتدعٌ متبع غيرَ سبيلِ المؤمنين.**

فإنّ الشيخيْن لا يذكرانِ إلا حديثاً قد تناظرَ فيه مشائخُهما، وأجمعوا على القول به، والتصحيحِ له، كما أشارَ مسلمٌ حيث قال: لم أذكرْ هنا إلا ما أجمعوا عليه) أ.هـ

١٣ـ **وقال الشوكاني (ت١٢٥٠هـ):**

(لا نزاعَ في أنّ خبر الواحد إذا وقع الإجماعُ على العملِ بمقتضاه، فإنّه يفيدُ العلم. لأنّ الإجماعَ عليه، قد صيّرَهُ من المعلوم صدقه.

وهكذا خبر الواحد إذا تلقّتهُ الأمةُ بالقبول، فكانوا بين عاملٍ به ومتأول له.

ومن هذا القسم، أحاديثُ صحيحي البخاري ومسلم، فإنّ الأمةَ تلقتْ ما فيهما بالقبول، ومَنْ يَعْمَلْ بالبعضِ من ذلك، فقد أوّله، والتأويل فرعُ القبول.

وقال أيضاً:

فـقـد أجـمعَ أهلُ هذا الشـأن، على أنّ أحـاديثَ الصـحـيـحين أو أحدِهما، كلُّها من المعلوم صِدْقُه بالقبول المجمع على ثبوته)❁أ.هـ

وبعد ذكرِ إجماعِ الأمة على تلقي الصحيحيْنِ بالقبول، تسقطُ شبهةُ هذا الإباضي، ويسقطُ كلُّ ما تشبثَ به في ذلك.

وقـد حكى الإجمـاعَ جـمعٌ من أهلِ العلم، غيـر من ذكـر، وفيـمن ذكرناهم غنيةٌ وكفايةٌ لمن أرادَ اللهُ نجاتَهُ واللهُ المستعان.

فصل

ثم عـقـد الإباضي فـصـلاً ص٥٤ بعنـوان «أحـاديث انتـقـدت على الصحيحين»

ذكر فيه بعض الأحـاديث في الصحيحيْن أو أحدِهمـا، مما انتقدهُ بعضُ الحفاظ، فذكر بضعة أحاديث في البخاري.

وعدة أحاديث في مسلم.

❁ ما سـقته من كلام الحـفاظ فيمـا سبق دون أن أعزوه، فهـو من كتاب الشـيخ حافظ ثناء الله الزاهدي «أحـاديث الصحـيحين بين الظـن واليقين» وقـد عزا الأقـوال إلى كتب أصـحابهـا فليراجع.

وكتابه منشور في «مجلة البحوث العلمية» العدد الثامن عشر (٢٨٩ ـ ٣٢٧)

وبضعة في الصحيحين

والجواب من وجوه:

أحدُها: أنّا لا نوافقه على تضعيفِ جميعِ هذه الأحاديث، وأنّ الأحاديث التي أوردَها على ثلاثةِ أقسام:

الأول: أحاديثُ صحَّ لبعضِ الحُفَّاظ كلامٌ فيها، فهي بين مضعِّفٍ ومصحِّحٍ، وهي قلة، كحديث خلق التربة يوم السبت وهو في «صحيح مسلم».

الثاني: قسمٌ صحيح، ضعَّفَهُ ظلماً وجوراً.

الثالث: قسم صحيح أيضاً، ضعَّفه لمخالفتِه عقيدتَه الفاسدة، كتضعيفه حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه في «صحيح مسلم وفيه»، أنّ النبيَّ ﷺ، سأل جاريتَه أين الله؟ فقالت: في السماء. فقال: اعتقْها فإنّها مؤمنة، الحديث. وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في صحيح البخاري ومسلم وفيه أنّ الله عز وجل يكشف يوم القيامة عن ساقه تبارك وتعالى. وحديث صهيب رضي الله عنه في «صحيح مسلم» وفيه: أن النبيَّ ﷺ فسر الزيادةَ في قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ برؤية الله عز وجل. وأحاديثُ أخرى ضعفها لأجل هذا السبب.

الوجه الثاني: أنّنا لو سلمنا أنّ جميع هذه الأحاديث الخمسة والعشرين، ضعيفةٌ وأنّ القولَ ما قاله مضعِّفُوها، وأنّ الحافظيْن الإماميْن جبليْ

الحفظ البخاري ومسلم غلطا فيها، أو في إيرادها في الصحيح، كلُّ هذا لا يخرقُ إجماعَ الأمةِ على تلقيها الكتابيْن بالقبول، وأنّ تلك الأحاديث المذكورة، مستثناةٌ من هذا الإجماع لكلام بعض الحفاظ عليها. مع أننا لا نسلّم لهذا الإباضي كُلَّ تلك الأحاديث. ولو أردتُ تتبَعَهُ فيها واحداً واحداً، لطال المقامُ بي، مع أنّ جملةً منها، لا يحتاجُ إلى ذلك لسقوطِ قولِه فيه كإنكارِه حديث معاوية لدلالته على العلو والعلو له ألفُ دليل بل ألفان، كما ذكر ابن القيم في نونيته ذلك.

وإنكارُه حديثَ صهيبٍ في الرؤية، وقد دلَّ الكتاب والسنةُ المتواترةُ والإجماعُ عليها، ونحو ذلك.

«تنبيه»:

زعم الإباضي في ص٧٧ ـ ٧٨: أنّ حديثَ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في كشفِ الله عز وجل عن ساقه ضعيف، وأنّ الصواب في تفسير قولِه تعالى ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ أي عن شدة، وهذا تفسير الصحابة بالإجماع وذهب إليه ابن كثير وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤) وذكر جماعة.

وجوابه:

أنّ الصحابة والمفسرين من بعدهم، اختلفوا في قوله تعالى ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ هل هي من آيات الصفات أو لا؟

فجعلهـا بعضُهم منها، وقـال إنّها كحديث أبي سعـيد رضي الله عنه، وقال آخرون ليست من آيات الصفات وإنّما المقصود شدة الأمر.

ومن بلغه حديثُ أبي سعيد رضي الله عنه منهم، لم ينكر الساق، بل أثبتَها للهِ عزّ وجل، وإنْ كـان يرى أنّ المقصود في الآية شدةُ الأمـر، لأنّ الساقَ في الآية منكَّرَةٌ، وفي الحديثِ مـضافةٌ للهِ عـز وجل، فهي صفةٌ من صـفاتِ الله جل وعلا.

وأما زعمُ هذا الإباضي موافقةَ شيخِ الإسلام له، فهو زعمٌ باطل، وإنّما شيخُ الإسلام رحـمه الله، احتجَّ على مَنْ زعمَ أنّ الصحابةَ مـختلفون في التأويل، وأنّ منهم من يؤول الصفات بهذه الآية، فذكر أنّ مَنْ أوَّلَها منهم في القرآن، فإنّما أوَّلَها لاعتقادِه أنّها ليستْ من آيات الصفات، هذا ما في كلامِ شيخ الإسلام.

وكذلك زعم الإباضي أنّ هذا قولُ ابن كثير فباطلٌ أيضاً، فقد ساق ابن كثير حديث أبي سعيد الخدري واستدلَّ به، وأثبت الساق لله عز وجل في «تفسيره».

وانظر في هذا «مـجمـوع الفـتاوى» (٦/ ٣٩٤) و«الصـواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٢٥٢).

فصل

قال الإباضي عند تضعيفه حديث الرؤية ص٨٩:

(على أن هذا الحديث لو ثبت، لما كان فيه دليل على ما أدعوه، لأن النظر يأتي لمعان عدة كما هو معروف، وانظر (الحق الدامغ) لشيخنا العلامة الخليلي..) أ.هـ

وجوابه:

أنّ رؤيةَ المؤمنين ربَّهم، ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ المتواترةِ والإجماع، وأنّه لا يُحْجَبُ عن رؤيتهِ جَلَّ وعلا، إلا الكافرون والعياذ بالله.

قال الحاكم:

(حدثنا الأصمُّ حدثنا الربيعُ بن سليمان قال:

حضرتُ محمدَ بنَ ادريس الشافعي رحمه الله، وقد جاءَتْهُ رقعةٌ من الصعيد فيها:

ما تقول في قول الله عز وجل ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾؟

فقال الشافعي:

لما أنْ حجبَ هؤلاء في السخط، كان في هذا دليلٌ على أنّ أولياءه يرونه في الرضا) أ.هـ واسنادُه صحيح، بل غاية في الصحة.

وقال العلامة القاضي علي بن أبي العز الدمشقي الحنفي شارح

الطحاوية في «شرحه» (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨) (وقد روى أحاديث الرؤيةِ نحو ثلاثين صحابياً، ومَنْ أحاطَ معرفة، يقطعُ بأنّ الرسولَ ﷺ قالها، ولولا أنّي التزمتُ الاختصار، لسقتُ ما في الباب من الأحاديث) أ.هـ.

قلت: وقد صَنّفَ بعضُ الأئمةِ فيها مُصَنَّفاً خاصاً كالدارقطني والآجري والنحاس وغيرهم. واكتفى آخرون بإيرادها في مصنفاتهم في المعتقد.

وأمّا شيخُ هذا الضال، الخليلي ـ أخزاه الله ـ فهو إباضي جهمي معتزلي، ينكر الرؤية والقدر ويقول بخلق القرآن، وهو كما قال الشاعر:

قَدْ شَبَّ بالغدرِ طُغْيَاناً وشابَ به
حَتّى انبرى وَهْوَ بالخُذْلانِ مَخْطومُ

يَسْعى بشقِّ العصا والنورَ يُطفئُهُ
واللهُ يأبى وأمرُ الله محتومُ

يُغالبُ اللهَ والإسلامَ مِنْ عَمَهٍ
وَوَدَّ لَوْ أَنَّ حِصْنَ الدينِ مَهدومُ

يسوقهُ الكبرُ والاعجابُ مِنْ بَطَرٍ
فليهنَهُ البطرُ المذمومُ والشومُ

لمّا رأى عُصَبَ التوحيد قَدْ ظهرتْ
يَوَدُّ لَوْ أنَّ جُنْدَ الله مهزومُ

واللهُ قَدْ وَعَدَ الإسلامَ نصرتَهُ
لكنّ ذا البغيّ مِنْ ذا الوعدِ محروم

فصل

ثم قال الإباضي ص٩٥:

(أحاديث ضعَّفـها الألباني، وهي في الصحيحـين أو أحدهما) ثم ساق عشرة أحاديث.

وأقول:

هذا يُلْزِمُ بهِ الشيخَ الألباني، وليسَ لازماً لنا. وما ضعّفَهُ الشيخُ الألباني من أحاديثِ الصحيحيْن أو أحدِهما، فإنْ كانَ له سلفٌ في تضعيفهِ ذلك الحديث، واجتهدَ في بيان عِلَّتهِ، فلا بأْسَ وللشيخِ معرفةٌ بكتب الحديث لا تُنْكَر.

وإنْ كان لم يُسْبَقْ إلى تضعيفها، فقولُه فيها مردود، لأنّ الإجماع منعقدٌ على قبولها، سواء ادعى لذلك حجةً أم لم يدَّعِ.

فصل

قال الإباضي ص٩٨ ـ ١٠٠:

(هذا، وقد وجدنا أكثر من مائة عالم، من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم، ضعفوا بعض أحاديث الشيخين، أو أنهم قالوا بوجود بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة فيهما، ولولا خوف الإطالة لذكرتهم مع

بعض الأحـاديث التي ضعَّـفوها وسـأفرد ذلك برسـالة خاصـة بإذن الله تعالى..) ثم سرد ١٠٢ رجل.

وجوابه:

أما قوله إن الصحـيحين أحاديث موضوعة فهـو كذب واضح وقد تقدم بيان ذلك، وأما أن فيهما بعض الأحاديث التي قـيل إنها ضعيفة فالجواب عنه من وجوه:

أحدُها: أنّ سردَ اسـمائهم لا يكفي، بل لا بُدّ من ذكـرِ أماكن ردِّهم هذهِ الأحاديث في كتبهم أو من عزا ذلك لهم من الثقات.

ثانيها: أنّ من ذكرهـم على أقسام:

- منهم: فطاحلةٌ من أهل العلم، ثبتَ أنهم تكلموا في بضـعةِ أحاديث في الصحيحين أو أحدِهما، بغضِّ النظر أصابوا في ذلك أم أخطأوا.
- ومنهم: حُفّـاظ لم يَثْبُتْ عنهم الكلامُ في شـيءٍ من تلك الأحاديث، وهم جملةٌ ممّن ذكر.
- ومنهم: أناسٌ جُهَّالٌ بالحديث، لا يُعْتَدُّ بهم فـيه، إنّما بضاعتُهم عِلْمُ الكلام، كـالفخـر الرازي والجويني وابـن برهان وابن الهمـام الحنفي ومحمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا وغيرهم من العقلانيين أفراخ المعتزلة.
- ومنهم: أناسٌ تلبـسـوا بالحـديث وهم من أبعـد الناس عنه، وغـاية أمرهم، أنهم مُـفَهْـرسون لبعض كـتب الحديث، كـأحمد الغـماري

وأخيه عبدالله الغماري ونحوهم.

- ومنهم: أناسٌ ذكرهم الإباضي، للتضخيم والاستكثار بهم، وهو يجهلهم ويجهل أسماءهم، كمن سماه هو: محمد بن عابد، وهو محمد عابد السندي فاسمه مركب «محمد عابد» «وليس» محمد بن عابد.. وكمن ذكره تحت رقم (٩٦) وسماه «العثماني» فمن هو!

ثالثها: أنّ من صَحّ عنه كلامٌ في بعضِ أحاديثهما، من الأئمة، لا يَعْدُ كلامُهم عدةَ أحاديث معلومة، أما بقيةُ أحاديثِ الكتابيْن، فقد تلقوها بالقبول وعليه الإجماع وقد سبق..

فصل

قال الإباضي ص١٠٠ ـ ١٠١:

(وأعجب من ذلك وأغرب، أنهم يردُّون أحاديث الشيخين متى حلا لهم ذلك، ولو كانت موافقة لنص الكتاب وللمتواتر من سنة النبي الأواب ﷺ.. كما صنع الشيخ الحراني عندما رد حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره» الذي رواه الإمام البخاري وغيره، حين رآه مخالفاً لمشربه العكر، وقوله النكر القائل «إن العالم قديم بالنوع» تبعاً لأرسطوطاليس وفلاسفة اليونان، وحثالة الهندوس البوذية البرهمية، مع أن هذه الرواية صحيحة ثابتة، وقد ردَّ عليه كثير من العلماء بسبب ذلك، وفسّقوه وضللوه وبدّعوه وشنعوا عليه) أ.هـ

ثم نقل كلاماً لابن حجر الهيتمي فيه تقرير ذلك الكذب.

والجواب من وجوه:

أحدُها: أنّ ما نسبه لشيخ الإسلام أنه يأخذ بالحديث متى حلى له. باطل.

بل هذا الإباضي الذي يأخذ بالحديث متى حلى له، ويرده حين يخالف قوله، فهو لا يقبل حديث الآحاد في الاعتقاد، سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما، فكيف قَبِلَ هذا الحديث، وهو حديثٌ آحادي، وفي الاعتقاد؟! لم يروه إلا عمران رضي الله عنه.

الثاني: أنّ حديثَ عمران بن حصين هذا رضي الله عنه، صحيح، ولم يضعِّفهُ شيخُ الإسلام رحمه الله بل صَنَّفَ له شرحاً كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٣)، وإنّما ضعَّفَ زيادةً زادها بعضُ الزنادقة فيه، وهي ليستْ منه، وليست في البخاري ولا شيء من كتب الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣):

(ومن أعظمِ الأصول التي يعتمدها هؤلاءِ الاتحادية الملاحدة، المدَّعون التحقيق والعرفان، ما يأثرونه عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان»، **وهذه الزيادة وهو قوله «وهو الآن على ما عليه كان» كذبٌ مفترى** على رسولِ الله ﷺ، اتفقَ أهلُ العلمِ بالحديث على أنّه موضوعٌ مختلق، وليس هو في شيءٍ من دواوينِ الحديث، لاكبارها ولا صغارها، ولا رواه أحدٌ من أهلِ العلم بإسنادٍ لا صحيح ولا ضعيف، ولا بإسنادٍ مجهول، وإنّما تكلَّمَ بهذه الكلمة، بعضُ متأخري

الجهمية، فتلقاها منهم هؤلاء الذين وصلوا إلى آخر التجهم وهو التعطيل... وإنّما الحديث المأثورُ عن النبيِّ ﷺ، ما أخرجه البخاري عن عمران بن حصين عن النبيِّ ﷺ أنّه قال: «كان اللهُ ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشُه على الماء، وكتب في الذكر كلَّ شيءٍ، ثم خلقَ السموات والأرض».

وهذه الزيادة الالحادية، وهو قولُهم: «وهو الآن على ما عليه كان» قصد بها المتكلمةُ المتجهمةُ نفيَ أفعال الله، من استوائه على العرش، ونزوله إلى السماء الدنيا، وغير ذلك فقالوا: كان في الأزلِ ليس مستوياً على العرش، وهو الآن على ما عليهِ كان، فلا يكونُ على العرشِ لما يقتضي ذلك من التحول والتغير) أ. هـ.

ثم قال رحمه الله (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥):

(وقد بينّا أنّها كذبٌ مختلقٌ على النبيِّ ﷺ لم يقلْها، ولم يروها أحدٌ من أهلِ العلم، ولا هي في شيءٍ من دواوين الحديث، بل اتفقَ العارفون بالحديث على أنّها موضوعة، ولا تُنْقَلُ هذه الزيادةُ عن إمامٍ مشهور في الأمةِ بالإمامة، وإنّما مخرجها ممن يُعرفُ بنوعٍ من التجهم، وتعطيل بعضِ الصفات، ولفظُ الحديثِ المعروفِ عند علماءِ الحديث، الذي أخرجه أصحابُ الصحيح:

«كانَ اللهُ ولا شيءَ معه، وكان عرشُه على الماء، وكتبَ في الذكر كُلَّ شيء.

وهذا إنّما ينفي وجودَ المخلوقات من السموات والأرض وما فيهما من

الملائكة، والإنس والجن، ولا ينفي وجود العرش) أ.هـ.

وبهذا يتْضحُ كذبُ الإباضيّ على شيخ الإسلام.

قال الألوسي ص٣٨٣ في كتابه «جلاء العينيْن»:

(وقال ـ أي ابن تيمية ـ في شرح الأصفهانية:

«أولُ من عُرِفَ منه القولُ بقدم العالم أرسطو، وكان ضالاً مشركاً يعبدُ الأصنام . . . والحاصل أنّ الله تعالى خالقٌ لكلِّ ما سواه، فليس معه شيءٌ قديم بقدمه، لا نفس ولا عقل ولا غيرهما») أ.هـ

الثالث:

أنّ ابنَ حجر الهيتمي ظالمٌ غشوم، كثيرُ الافتراءِ على شيخ الإسلام ابن تيمية، فلا يوثق بنقله ولا بقوله، قال نعمان الألوسي في «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» ص١٠٦ تحت عنوان «ابنُ حجر لا يعدلُ في القضية»:

(وقد ظهرَ لك من جميعِ ما تَقَدَّمَ، أنّ الشيخَ ابنَ حجر، نسبَ إلى شيخ الإسلام كثيراً من الأقوال التي لا أصلَ لها، ولا سندَ في نقلها، بخلاف ما إذا ذكر عن الشيخ الأكبر محيي الدين!!! أو غيره من المتصوفين قولاً ليس لهم به مستمسك في الدين، ولا قاله أحدٌ غيرهم من علماءِ المسلمين، فيأخذ حينئذٍ بتأويله، ويتكلَّفُ لتعديله، ولله دَرُّ القائل:

فرصاصُ مَنْ أحبَبْتَهُ ذهبٌ كما

ذَهَبُ الذي لم تَرْضَ عنهُ رصاصُ

فَمِنْ ذلك ما قاله في «الزواجر» في بحث الإجماع على كفر فرعون بما نصه:

«فإنّا وإنْ كُنَّا نعتقدُ جلالةَ الشيخ محي الدين، فقولهُ بإيمانهِ مردود، فإنّ العصمةَ ليستْ إلا للأنبياء عليهم السلام، مع أنّه نقل عن بعض كتبه أنه صرح فيها بأنّ فرعونَ مع هامان وقارون في النار، وإذا اختلف كلامُ إمام، فيؤخذ بما يوافق الأدلة الظاهرة، ويعرض عما خالفها» أ.هـ باقتصار فليت شعري، لمَ لمْ يجعلْ كثيراً من كلام الشيخ ابن تيمية إنْ صح مع هذا القبيل، ويدرأ عنه سوء الظن، وباطل الأقاويل، لكن كما قيل:

وعينُ الرضا عن كلِّ عيب كليلةٌ
كما أنّ عينَ السُّخْطِ تبدي المساويا

. . . .) أ.هـ كلام الألوسي.

الرابع:

أنّ هذا الإباضي، موافقٌ في كثيرٍ من اعتقاداتهِ للفلاسفةِ، لا شيخ الإسلام كما زعم، فهو يتّفقُ معهم في إنكارِ العلو والرؤية وخلقِ القرآن. وقد بيّن العلامةُ شمسُ الدين ابنُ القيم هذهِ المشابهة، بَيْنَ المبتدعةِ والفلاسفة في «نونيته»، حين دعوا إلى التحالفِ لحربِ أهلِ السنة، فإذا قضوا عليهم، فخلافهم يسير، فقال على لسانِ الفلاسفةِ مخاطبين بقيةَ أهل البدع والزندقة:

فتحالفوا إنّا عليهم كُلُّنا
حَرْبٌ ونحنُ وأنتمُ سلمانِ

فـــإذا فَـــرَغْنَا منهمُ فـــخـــلافُنا

سَـــهْلٌ فنحنُ وأنتمُ أخـــوانِ

فـــالعـــرشُ عند فـــريقنا وفـــريقكم

مـــا فـــوقَـــهُ أحـــدٌ بلا كـــتـــمـــانِ

مـــا فـــوقـــه شيءٌ ســوى العَـــدَمُ الذي

لا شيءَ في الأعـــيـــانِ والأذهانِ

مـــا اللهُ مـــوجـــودٌ هناكَ وإنّمـــا الْـ

ـعَـــدَمُ المحـــقـــقُّ فـــوقَ ذي الأكـــوانِ

واللهُ مـــعـــدومٌ هناك حـــقـــيـــقـــةً

بـالـذاتِ عكسَ مـــقـــالـةِ الديصـــانِ

هـذا هو التـــوحـــيـــدُ عند فـــريقنا

وفـــريقكم وحـــقـــيـــقـــةُ الـعـــرفـــانِ

وكـــذا جـمـــاعـــتُنا على التـــحـــقـــيقِ في التّـ

ـــوراة والإنجـــيـــلِ والـفـــرقـــانِ

لـيـــســـتْ كـــلامَ الله بـل فـــيـــضٌ من الْـ

ـفـــعَّـــالِ أو خَلْقٌ من الأكـــوانِ

فـــالأرضُ مـــا فـــيـــهـــا لهُ قَـــولٌ ولا

فـــوقَ الســـمـــا للخلقِ من ديّانِ

بَشَـــرٌ أتى بالوحي وهو كـــلامُـــهُ

في ذاك نـحنُ وأنتمُ مِـــثْـــلانِ

ولـــذاك قُـــلْـــنَـــا إنّ رؤيـــتَـــنـــا لَـــهُ

عينُ المحالِ وليسَ في الامكانِ

ولقد تَسَاعَدْنَا على إبطال ذا

أنتم ونحنُ فما هنا قولانِ

أمّا البليةُ فهي قولُ مجسِّمٍ

قالَ القرآنُ بدا منٍ الرحمنِ

هو قوله وكلامُهُ منهُ بدا

لفظاً ومعنىً ليسَ يفترقانِ

سَمِعَ الأمينُ كلامَهُ منهُ وأدَّ

اهُ إلى المختارِ من إنسانِ

فلهُ الأداءُ كما الأدا لرسوله

والقولُ قولُ اللهَ ذي السلطانِ

هذا الذي قُلْنَا وأنتم إنَّهُ

عَيْنُ المحالِ وذاكَ ذو بُطْلانِ

فإذا تَسَاعَدْنَا جميعاً أنّه

ما بيننا للهِ منْ قرآنِ

إلا كبيتِ اللهِ تلك إضافةُ الْـ

ـمخلوقِ لا الأوصافِ للديانِ

فعلامَ هذا الحربُ فيما بينَنا

مَع ذا الوفاقِ ونحنُ مصطلحانِ

فإذا أبيْتُم سلْمَنَا فتحيَّزوا

لمقالةِ التجسيمِ بالإذعانِ

عـــودوا مـــجـــسِّـــمـــة وقـــولوا ديننُا الْـ
إثبـــاتُ ديـنُ مـــشـــبِّـــهِ الـديّـانِ
أولا فـــــــــــلا مـنّــا ولا مـنـهـم وذا
شــــأنُ المنـافـقِ إذْ لـه وجـــهـــانِ
هذا يـقـــولُ مـــجـــسِّمٌ وخـــصـــومُـــهُ
تـرمـــيـــهِ بالتـــعـطيل والكفـــرانِ
هـو قـــائمٌ هـو قـــاعـــدٌ هو جـــاحـــدٌ
هـو مـــــثـــبتٌ تـلـقـــــاهُ ذا ألْـوَانِ
يـومـــــاً بتـــأويـلٍ يقـــولُ وتـارةً
يـسـطـو عـلى التــــأويـلِ بـالـنـكـرانِ

فصل

ثم ذكر الإباضي ص١٠١ ـ ١٠٣ سَبّاً آخر لابن حجر الهيتمي في شيخ الإسلام ابن تيمية.

وفي ص ١٠٤ ـ ١٠٥، لأحمد الغماري، وبعض السفلة الآخرين، فيه رحمه الله.

وجوابه:

أنّ الهيتميَّ قد تبينتْ حالُه وكذبُه فلا حاجة للاطالة.

أمّا أحمدُ الغماري فدجّالٌ من الدجاجلة وقبوري مخرف، ومَنْ هو

حتى يؤخذ بكلامه؟! وعموماً، ذمُّ هؤلاءِ لشيخ الإسلام مفخرة له، كما قال الشاعر:

فَذَمُّكَ للشيخ التقيِّ فضيلةٌ
وَرَفْعٌ لَهُ في قدرِه حينَ يُذْكَرُ
ولستَ لَهُ كُفْواً فترميه بالهجا
وهَلْ يستوي في الحُكْم أعمى ومُبْصِرُ
ولن يستوي الشخصانِ هذا موحدٌ
وهَذا جهولٌ قلبُهُ متغيِّرُ

فصل

ثم ساق الإباضي ص١٠٣، نَصَّ النصيحة المنسوبة كذباً للذهبي، وفيها أنّه نصح شيخ الإسلام ابن تيمية، وغلظ القول عليه إلخ تلك الترهات.

ومما يبين كذبها عدة أمورٍ منها:

أحدها: ركاكةُ أسلوبها، فلا الأسلوبُ أسلوب الذهبي، ولا الألفاظُ ألفاظه.

الثاني: لم يأتِ في هذه الرسالة، تصريحٌ بمن أُرْسِلَتْ إليه، فكيف يقال إنهّا أرسلت لشيخ الإسلام شيخ المرسل وصاحب الفضل عليه.

الثالث: مَنْ عرفَ الذهبيَّ وقرأ تراجمَهُ لشيخ الإسلام ابن تيمية، عَرَف منزلتَهُ عنده حتى إنّ أعداءَ شيخ الإسلام، يعدّون الذهبي متعصباً له، بل يعدونه حنبلياً لذلك، كما فعلَ السبكي، ويقولون هو شافعي في الفروع فقط.

الرابع: لم ينسبْها أحدٌ من العلماء إلى الذهبيِّ ممن اعتنى بمصنفات الذهبي، وإنما وجدت بخط ابن قاضي شهبة ثم السخاوي، وهما من أعداء شيخ الإسلام.

الخامس: وصفه لشيخ الإسلام بصفات، قد صرَّح الذهبي بضدها في تراجمه، كوصفه له بالازدراء لغيره، والإعجاب بنفسه، ومدحه لها، مما لا يليق بشيخ الإسلام ولم يُعْرف عنه، بشهادة الذهبي نفسه.

السادس: مرثيةُ الذهبي لشيخ الإسلام بعد موتهِ وهي مرثيةٌ جميلة هي:

يا موتُ خُذْ مَنْ أردتَ أوْ فَدَعِ
مَحَوْتَ رسْمَ العلومِ والوَرَعِ

أخذتَ شيخَ الإسلامِ وانفصمتْ
عُرَى التقى واشتفى أولو البدعِ

غيّبْتَ بحراً مفسراً جبلاً
حَبْراً تقيّاً مجانبَ الشبعِ

فإنْ يحدِّثْ «فمسلمٌ» ثقةً
وإنْ يناظرْ فصاحبُ «اللُّمَعِ»

وإنْ يَخُضْ نحو سيبويه يفهْ
بكلِّ معنى في الفنِّ مخترعِ

وصارَ عالي الإسناد حافظةً
كشعبةٍ أو سعيد الضُّبَعي

والفقهُ فيه فكانَ مجتهداً
وذا جَهادٌ عارٍ من الجزعِ

وجـــودُهُ الحـــاتمـيُّ مـــشـــتـــهـــرٌ
وزهـدُهُ الـقـــادريُّ فـي الـطَّـبَـعِ

أسـكَـنَـهُ الـلـهُ فـي الجِـنَـانِ ولا
زالَ عـلـيـنـا فـي أجـمـل الخُـلَـعِ

مـع مـالكٍ والإمـامِ أحـمـدَ والـنُّعْـ
ـمـانِ والـشـافـعيِّ والـنَّخـعـي

مـضـى ابنُ تـيـمـيـةَ ومـوعـدُهُ
مَعْ خـصـمِـهِ يومَ نفـخـةِ الفَـزَعِ

وقد صنّف الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني، رسالةً في نقضِ هذه النصيحة المنسوبة للذهبي، سَمّاها «التوضيح الجلي. في الرد على النصيحة الذهبية المنحولة على الإمام الذهبي» فلتراجع.

فصل

ثم ذكر الإباضيُّ في ص١٠٢ وص١٠٨ وص١٠٩ وص١١٢ كلاماً له ولغيره من ضُلال المبتدعة، في سَبِّ أهل السنة، وأنّهم ينتسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهم أبعدُ الناسِ عنه، فهم ليسوا على اعتقاده بزعمهم، ومِنْ ذلك قولُ الإباضي ص١١٣:

(٤ ـ قال العلامة التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» عن هؤلاء الحشوية بعد كلام:

«فهذه عقيدتهم، ويرون أنهم مسلمون، وأنهم أهل السنة، ولو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم ولا عالم فيهم على الحقيقة مبلغاً يعتبر، ويكفرون غالب علماء الأمة، ثم يفرون إلى الإمام أحمد بن حنبل وهو منهم بريء أ.هـ وله ولغيره كلام آخر لا نطيل المقام بذكره) أ.هـ كلام الإباضي.

وأقول كما قال الشاعر: ـ نعم:

حَنَابلةٌ كُنَّا على نَهْجِ أَحْمَد
إمَامِ الهُدَى مَنْ كانَ من كُفرِكم يَبْرا

فما هذه أقوالُهُ وطريقُهُ
ليبرأَ منّا أو يكونَ لكم فخرا

ولا مالكٌ والشافعيُّ ولم يَكُنْ
على ذلك النعمانُ والعُلما طُرّا

ونحنُ على آثارِ أحمدَ نقتفي
ونَسْلُكُ منْهَاجاً له قَدْ سَمَا قَدْرَا

على السُّنَّةِ الغراءِ قَدْ كان قدوةً
لنا في الهدى لم نَعْدُ ما قالَهُ شِبْرا

ومَا عَمَّ في هذا الزمانِ فسادُنا
بحمدِ وليِّ الحمدِ شَاماً ولا مِصْرا

ولكنّنا والحمدُ لله وحدَهُ
على الملةِ البيضاءِ والسُّنَّةِ الغرّا

نـنـافحُ عـن ديـنِ الـنـبيِّ مــحـمـد
غُـواةً طُـغَـاةً أحـدثـوا في الهدى شـرّا

نَعَمْ نـحـنُ أثـبـتْـنَـا الـعـلـوَّ لـربِّـنَـا
على كُـلِّ مـخـلـوقـاتـهِ لم نَـقُلْ هَـجْـرا

وهم عَـطَّـلُوا الرحـمنَ مِنْ فـوقِ عـرشـه
وقَـدْ جَـحَـدوا أوصـافَـهُ جَلَّ أنْ تُجْـرا

ورامـوا لـهـا الـتـأويلَ مِنْ هـذيـانهم
فَـتَـبّـاً لهم تبّـاً لـقـد أحـدثوا شَـرّا

ومـاذا علينا مِنْ مـقـالاتِ أحـمـق
ونـبحِ كـلابٍ دائمـاً بـالعـوى تُغْـرا

ولـو أنّ مَنْ يـعـوي يُلَـقَّمُ صَـخْـرةً
لأصـبحَ صَـخْـرُ الأرض أجـمـعُـهُ دُرّا

والحنابلةُ رحمَهمُ الله، قـد أخذوا معتقـدَهم عن سلفِ الأمةِ الصالح، ونقلوا ذلك بأسانيدِهم المتـصلةِ الصحيحة، وتتبـعوا ذلك وتحروه، ومنهم الإمامُ أحـمد رحـمه الله إمامُ أهلِ السنـة والجماعـة، فقد تـتبعـوا أقوالَه وطلبوها في الأصولِ والفروع، وفي حيـاتهِ وبعدَ مماته، وورووها بالأسانيدِ الصحـيحة، فهم حين ينتـسبونَ إلى الإمامِ أحـمدَ ويعزونَ اعتـقادَهم إلى اعتقادِ السلفِ الصالح صادقون في ذلك، ومن خالفهم لا يخرجُ عن كونه إمّا جاهلٌ بمعـتقدِ السلف، أو متـعصبٌ غالٍ في بدعتـهِ وكلاهما لا يحتجُّ به.

فصل

في وجوبِ الأخذِ بأخبارِ الآحادِ الثقات
في الأصولِ والفروع على السواء،
وبيانِ بُطْلان قول من فرّقَ بينهما

قـد بَيَّنَّا فيـما سـبق، الأدلةَ من الكتـابِ والسنةِ، على وجوبِ الأخـذِ بأخبارِ الآحاد العدول، وهي أدلةٌ عـامة، في وجوبِ الأخذِ بها في أصولِ الدين وفي فروعه، ومن جـعلَ هناك فرقاً بينهما، فليذكـرْ لنا حُجَّتَهُ. بل إنّ في الأدلةِ السابقة، أدلةً تَخُصُّ الأصولَ أكثرَ من الفروع، كبعثِ رسولِ الله ﷺ معاذاً إلى اليمن، وأمـره له بدعوتهم إلى أصولِ الدين أولاً، فإنْ أجـابوه لذلك، دعاهم إلى الاتـيانِ بفـروعه والحـديثُ في الصـحيـحين وغيرِهما.

قال العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية في «الصواعق المرسلة» مبطلاً هذا التفريق المزعوم:

فصلٌ

المقامُ الخامس: أنّ هذهِ الأخبار، لو لم تُفِدِ الْيقين، فإنّ الظنّ الغالبَ حاصلٌ منها، ولا يمتنع إثباتُ الأسماءِ والصفات بها، كما لا يمتنعُ إثباتُ الأحكام الطلبية بها، فما الفرقُ بين بابِ الطلبِ وبابِ الخبر، بحيثُ يُحْتَجُّ بها في أحدِهما دون الآخر، **وهذا التفريقُ باطلٌ بإجماع الأمة**، فإنّها لم تَزَلْ تحتجُّ بهذهِ الأحاديث في الخبريات العلميات، كما يُحْتَجُّ بها في الطلبيات العمليات، ولا سيّما والأحكام العملية تتضمنُ الخبَر عن الله، بأنّه شَرَعَ كذا وأوجبَهُ ورضيَهُ ديناً، بشرعهِ ودينه، راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزلِ الصحابةُ والتابعون وتابعوهم، وأهلُ الحديثِ والسنة، يحتجُّونَ بهذهِ الأخبارِ في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم البتة، أنّه جوّز الاحتجاجَ بها في مسائلِ الأحكام، دون الإخبارِ عن اللهِ وأسمائه، وصفاته. فأينَ السلفُ المفرقين بين البابيْن؟!!

نعم سلفُهم بعضُ متأخري المتكلمين، الذين لا عنايةَ لهم بما جاءَ عن اللهِ ورسولهِ وأصحابه، بل يصدّون القلوبَ عن الاهتداءِ في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ويحيلون على آراءِ المتكلمين، وقواعدِ المتكلفين، فهم الذين يُعْرَفُ عنهم تفريقٌ بين الأمريْن، فإنّهم قسّموا الدينَ إلى مسائلَ علميةٍ وعملية، وسمّوها أصولاً وفروعاً، وقالوا:

الحقُّ في مسائلِ الأصول واحدٌ، ومن خالفَهُ فهو كافرٌ أو فاسق.

وأمّا مسائلُ الفروع، فليس للهُ تعالى فيها حُكْمٌ معيّن، ولا يتصوّر فيها الخطأ، وكلٌّ مجتهد لحكمِ الله تعالى الذي هو حكمه.

وهذا التقسيم، لو رُجِعَ إلى مجردِ الاصطلاح، لا يتميّزُ به ما سموه أصولاً ممّا سموه فروعاً، فكيف وقد وضعوا عليه أحكاماً وضعوها بعقولهم وآرائهم:

منها: التكفير بالخطأ في مسائل الأصولِ دون مسائلِ الفروع، وهذا من أبطلِ الباطل كما سنذكره.

ومنها: إثباتُ الفروع بأخبارِ الآحاد دونَ الأصولِ وغيرِ ذلك.

وكلٌّ تقسيمٍ لا يشهدُ له الكتابُ والسنةُ وأصولُ الشرعِ بالاعتبار، فهو تقسيمٌ باطلٌ يجبُ الغاؤه.

وهذا التقسيمُ، أصلٌ من أصول ضلالِ القوم، ...)

إلى أن قال:

(فتقسيمُ الدينِ إلى ما يثبتُ بخبرِ الواحدِ وما لا يثبتُ به، تقسيمٌ غيرُ مُطّرِدٍ ولا منعكسٍ، ولا عليهِ دليلٌ صحيح) أ.هـ

وقال ابن القيم أيضاً رحمه الله:

(فصل

وأمّا المقامُ الثامن: وهو انعقادُ الإجماعِ المعلومِ المتيقن، على قَبولِ هذه الأحاديث، وإثباتِ صفاتِ الربِّ تعالى بها. فهذا لا يشك فيه مَنْ له أقلُّ

خبرةٍ بالمنقول، فإنّ الصحابةَ هم الذين رووا هذه الأحاديث، وتلقّاها بعضهم عن بعضٍ بالقبول، ولم ينكرْها أحدٌ منهم على من رواها، ثم تلقاها عنهم جميعُ التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سَمِعَها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعْها منهم، تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابع التابعين مع التابعين.

وهذا أمرٌ يعلمهُ ضرورةً أهلُ الحديث، كما يعلمون عدالةَ الصحابةِ وصدقهم وأمانتَهم ونقلَهم عن نبيّهم ﷺ، كنقلِهم الوضوءَ والغسلَ من الجنابة، وأعدادَ الصلوات وأوقاتِها، ونقلَ الأذان والتشهدِ والجمعةَ والعيديْن، فإنّ الذين نقلوا هذا، هم الذينَ نقلوا أحاديثَ الصفات، فإنْ جاز عليهم الخطأ والكذبُ في نقلهم، جازَ عليهم ذلك في نقلِ غيرها ممّا ذكرنا، وحينئذٍ فلا وثوقَ لنا بشيءٍ نُقِلَ لنا عن نبينا ﷺ البتة، وهذا انسلاخٌ من الدين والعلمِ والعقل، على أنّ كثيراً من القادحين في دينِ الإسلام قد طردوا وقالوا: لا وثوقَ لنا بشيءٍ من ذلك ألبتة... فهؤلاءِ أعطوا الانسلاخَ من السنة والدينِ حَقَّهُ، وطردوا كفرهَم، وخلعوا رِبْقَةَ الإسلامِ من أعناقهم، وتقسَّمتْ الفرقُ قولَهم هذا في رَدِّ الأحاديث...)

إلى أن قال:

(وطائفة ثالثةٌ قالت:

نقبلُ من الأخبارِ عن رسول الله ﷺ متواترَها، ونردُّ آحادها، سواء كان مما يقتضي علماً أو عملاً.

وقد ناظرَ الشافعيُّ بعضَ أهلِ زمانـهِ في ذلك، فأبطلَ الشافعيُّ قولَه، وأقامَ عليهِ الحجةَ، وعقدَ في «الرسالةِ» باباً أطالَ فيه الكلامَ في تثبيت خبرِ الواحد، ولزومِ الحجةِ به، وخروجِ من ردَّهُ عن طاعةِ اللهِ ورسوله ﷺ.

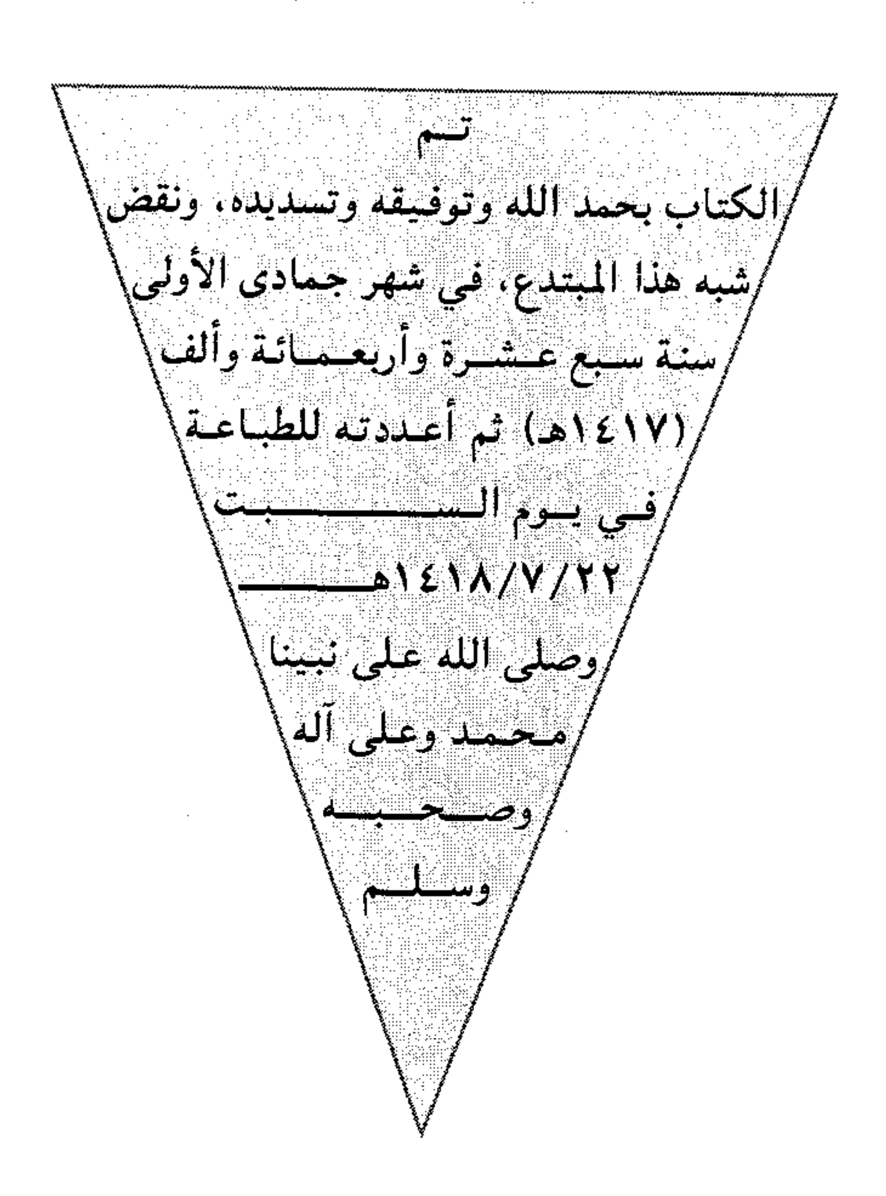
ولم يفـرقْ هو ولا أحدٌ من أهلِ الحديـث ألبتةَ، بينَ أحـاديثِ الأحكام، وأحاديثِ الصفـات، ولا يُعْرَفُ هذا الفرقُ عن أحد من الـصحابة، ولا عن أحد مـن التابعين، ولا مِنْ تابعـهم، ولا عَنْ أحدٍ من أئمـةِ الإسلام، وإنّـما يُعْرَفُ عن رؤوسِ أهل البدعِ ومن تبعهم) أ.هـ

وقال العلامة الشيخ حمود بن عبدالله التويجري رحمه الله:

(قَدْ دَلَّ القرآنُ والسنةُ على قَـبولِ أخبارِ الآحادِ، من غيـر تفريق بين ما يتعلق بالعقائد، وما يتعلق بالأحكام. وهذا هو قولُ أهلِ السنة والجماعة، من لدن أصحابِ رسـول الله ﷺ، إلى يومنا هذا، وإنّما خالفَ في ذلك بعضُ أهلِ البـدع، ومن تبـعهم مـن المتفـقـهةِ والمقلديـن، وغيـرهـم من العصريين المتكلفين، فـزعموا أنّ أخبارَ الآحاد، لا يُؤخذُ بهـا في العقائد، وهذا قولٌ لا دليلَ عليه، وما ليس عليهِ دليل، فليس عليه تعويلٍ، والأدلةُ من القرآنِ والسنةِ وأفعـالِ الصحابة رضي الله عنهم، تقتـضي التسوية بين العقائدِ والأحكامِ وغيرها، مما يتـعلق بأمور الدين، فأما الأدلةُ من القرآن ففي اياتٍ كـثيـرة منها) ثم شـرعَ الشيخُ في ذكر عـدةِ آيات في ذلك. ثم قال:

(وأمّا الأدلةُ من السنةِ ففي أحاديث كثيرة منها) ثم شرع في ذكر جملةٍ منها ثم قال:

(وأما قَبولُ الصحابةِ رضي الله عنهم لأخبارِ الآحادِ، وعملهم بها، فهو مشهور عنهم، وقد جاء في ذلك أحاديثُ كثيرةٌ منها) ثم شرع في ذكر طرف منها✿



✿ انظر «الإجابة الجلية. على الأسئلة الكويتية» للشيخ حمود التويجري ص٢٥ ـ ٣٣.

فهرس الكتاب التفصيلي

الموضـــــوع	صفحة

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضــــــــوع	الصفحة